المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 15

فاروق حمادة

منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا

1995/1416

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 15

فاروق حمادة

منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً

1995/1416

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب	:	**منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً.**
المؤلف	:	الدكتور فاروق حمادة.
منشورات	:	كلية الآداب بالرباط.
الغلاف	:	إعداد عمر أفا.
الخطوط	:	بلعيد حميدي.
تصفيف	:	أنسيف الزنايدي ـ الهاتف : 72.70.66 ـ الرباط.
طبع	:	مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء.
الحقوق	:	محفوظة للكلية بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبعة	:	الأولى ـ 1995/1416.
الإيداع القانوني	:	1995/453.
ردمك	:	9981-825-33-6.
التسلسل الدولي	:	1113/0369.

طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة كونراد أديناور

الإهداء

إلى الهداة المتبتّلين

في محاريب العلم والمعرفة

لبناء أفكارٍ سديدة

ومَعرفة إسلاميّة صحيحة ...

د. فاروق حمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديـــم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا. من يهد الله فهو المهتدِ، ومن يضلل فلن تجد له وليّاً مرشداً.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبثَّ منهما رجالًا كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام. إن الله كان عليكم رقيبا﴾ ؛ ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ؛ ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾ ؛ ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديداً، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم. ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما﴾.

أما بعد ؛ فإن من توفيق الله تعالى وجميل إحسانه، إنجازَ هذا الكتاب الذي أودعنا فيه جملة من القواعد والأسس التي يترسمها الباحث في الدراسات الإسلامية، ليكون عمله مستوفياً شروط البحث والتأليف، ونافعاً مفيداً ؛ وليكون تحقيقه وإخراجه لكتاب من كتب التراث بالغاً الغاية المرجوة، والهدف المنشود.

وقد قسمناه على قسمين : قسم للبحث والتأليف، وقسم للتحقيق وبعث التراث. وفي هذا القسم وذاك رتبناه ترتيباً متساوقاً من الفكرة إلى العمل، ومن بدء الخطة إلى تمام الإنجاز، مع تمهيد بين يدي ذلك قاصدين

الأخذ بيد الباحثين وخاصة الشباب الذين صحّت منهم العزائم للقيام بأعمال علمية فيها الإحكام والدّقة والتجديد ؛ فصواب المنهج، ودقته، أساس لنجاح العمل وكماله.

وقد كان ذلك بطلب من نخبةٍ فاضلةٍ من الباحثين في الدراسات الإسلامية تجمعهم دائرة الرباط العلمية للبحث في الدراسات الإسلامية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط[1]. فقد طلب إليّ هؤلاء الباحثون النابهون أن أضع بين أيديهم جملةً من الأسس والمنطلقات لتساعدهم في إنجاز أطروحاتهم، وأعمالهم العلمية. وقد أجبتهم إلى رغبتهم لما رجوته من النفع والفائدة ـ إن شاء الله ـ لهم ولغيرهم، واستفرغت جهدي في ذلك، مستفيداً من الأئمة الأعلام الذين عانوا هذا الباب من قبل، وأَنَارُوا طريق المعرفة والبحث بسديد آرائهم، وصائب أفكارهم، وجليل مؤلفاتهم التي سارت مع الأيام فقبست منها غررا، وذكرت من تجارب أولئك الهداة دررًا.

وقد بنيت ذلك على الإيجاز والاختصار، دون التطويل والإكثار، وألقيت هذه القواعد والأسس في دورتين متتابعتين من دورات هذه الدائرة، عام أربعة عشر وأربعمائة وألف للهجرة، ثلاثة وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد.

ولما سمع هؤلاء الباحثون هذه القواعد والمنطلقات رغبوا في نشرها لتحصل الفائدة لأكبر قدرٍ ممكن من الباحثين والقرّاء، وهي عمل من أعمال هذه الدائرة.

---

(1) **«دائرة الرباط العلمية للبحث في الدراسات الإسلامية»** مجموعة للبحث في إطار كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، هدفها :

أ ـ دفع البحث في الدراسات الإسلامية بالفكرة السديدة والكلمة الحكيمة ؛

ب ـ تعميق مناهج البحث في الدراسات الإسلامية وتأصيلها على أسس قويمة ؛

ج ـ إبراز المساهمات العلمية الأصيلة والمشاركة العميقة للفكر المغربي في شتى المجالات العلمية.

وأعضاؤها : نخبة من الأساتذة في الجامعات المغربية بإشراف الدكتور فاروق حمادة.

وقد عرضت ذلك على أخينا الفاضل الأستاذ عبد الواحد بنداود قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، فحبَّذ نشره في مطبوعات الكلية، ورغّب فيه كعهدنا به في كل عمل علمي جاد.

فحررته بعد ذلك تحريراً دقيقاً، منوها بالملاحظات القيمة التي أبداها الأخ الباحث الأستاذ محمد منيار الكاتب العام لكلية الآداب بالرباط ليكون هذا الكتاب على أجمل ما يمكن وأكمله.

شكر الله للسيد القيدوم وللسيد الكاتب العام صنيعهما، ولأعزائي أعضاء دائرة الرباط العلمية ـ الذين عرفتهم بالجد وعلو الهمة ـ بُعدَ نظرهم.

والله الكريم نسأل أن ينفع بعملنا هذا وغيره، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يكتب لنا به الأجر والذخر، نجده بين أيدينا يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة. إنك أنت الوهاب﴾.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

وكتبه
الدكتور فاروق حمادة
أستاذ كرسي السنة وعلومها
رئيس شعبة الدراسات الإسلامية
يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام 1414هـ
موافق منتصف ماي 1994م بمدينة القنيطرة.

- I -

منهج البحث والتأليف

الحمد لله الذي علّم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، سيد العرب والعجم، الذي فجَّر ينبوع العلم من قوله تعالى : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ ففاض على جميع الأمم ؛ وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، والعلماء العاملين الأخيار، ومن تبعهم على المحجة البيضاء، والطريق التي لا عوج فيها ولا التواء، إلى يوم الحشر ودار القرار.

أما بعد ؛

فإني أضع معالم وصُوى لمنهج البحث في الدراسات الإسلامية. وقد كنت من أمدٍ غير قصير، وبإلهام من الله السميع البصير، أتأمل هذه القضية، وأقلِّب فيها صفحات الفكر، ومجالات النظر بكرةً وعشيّاً، لما أستشعره من ثقل المسؤولية والأمانة التي حُمِّلناها بالانتساب إلى رحاب الكلمة القدسية.

إن الدراسات الإسلامية متجدِّدةٌ تجدُّدَ الأجيال، حاضرةٌ في كل الأحوال، يتوجب على أهلها وحملتها القيام بها، وتأديتها للناس، فرضاً بنص القرآن العظيم وأمر النبي الكريم. قال تعالى في محكم التنزيل : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ (**التوبة** : 122). هذا حال التلقي ؛ وأمَّا حال الأداء، فقال عز من قائل : ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البيِّنات والهدى من بعد ما بيَّنَّاه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللَّاعنون ؛ إلا الذين تابوا وأصلحوا وبيَّنوا، فأولئك أتوب عليهم، وأنا التواب الرحيم﴾ (**البقرة** :

159 ـ 160) ؛ وقال عزَّ من قائل : ﴿إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار، ولا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم﴾ (**البقرة : 174**).

إن إحجام أصحاب الدراسات الإسلامية عن ولوجهم كل معمعة فكرية، وابتعادهم عن المشاكل الإنسانية، هو تخلٍّ عن واجب وفريضة، وفتحٌ للطريق الواسعة لأصحاب الأهواء المغرضة والنفوس المريضة، فيَزِلُّون ويُزِلُّون، ويَضلون ويُضلون، ولا ينتشي الباطل إلا في غيبة الحق أو غفوته وسباته.

إن الباحثين والدارسين من المسلمين، الذين ينيرون الطريق أمام الإنسانية ويبلغون عن رب العالمين ورسوله الأمين، إنما يقومون بفرض الكفاية عن الأمة. وقد قرر إمام الحرمين الجويني وغيره من علماء الإسلام أن ثواب فرض الكفاية أفضل من ثواب فرض العين، لأن القيام به يسد مسدّ الأمة، ويرفع عنها الحرج[1].

وقال الإمام الزركشي : «من فروض الكفاية تصنيف الكتب لمن منحه الله فهماً واطِّلاعا ؛ ولا تزال هذه الأمة مع قصر أعمارها في ازدياد وترقٍّ في المواهب. والعلم لا يَحِلُّ كَتْمُه : فلو تُرِكَ التَّصنيفُ لضُيِّعَ العلم على الناس»[2].

ومن استشعر عظمة هذه الفرضية من جانب، وأدرك مدى ما يتبعه من ثواب متجدد من جانب آخر، هانت عليه الصعاب، وتحمل كل مشقة ولأواء في هذا الباب. ورحم الله الإمام أبا الفرج بن الجوزي إذ يقول :

«رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة، لأني أشافه في عمري عدداً من المتعلِّمين، وأشافه بتصنيفي خلقاً

(1) النووي، الإمام محيي الدين يحيى بن شرف (ت 676 هـ)، **المجموع : شرح المهذب في فقه الشافعية**، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنوَّرة، المملكة العربية السعودية، د. ت.، ج 1، ص ص. 22–27.

(2) السيوطي، الإمام جلال الدين (ت 911 هـ)، **التعريف بآداب التأليف**، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د.ت.، ص. 19–20.

لا تحصى، ما خلقوا بعد. ودليل هذا أنَّ آنتفاع الناس بتصانيف المتقدمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم.

فينبغي للعالِم أن يتوفر على التصانيف إن وفق للتصنيف المفيد، فإنه ليس كل من صنف صنف !! وينبغي اغتنام التصنيف في وسط العمر، لأن أوائل العمر زمن الطلب، وآخره كلال الحواس»[3].

1 ـ توسع الدراسات الإسلامية في الزمان والمكان والموضوع

غير خاف أنَّ الدِّراسات الإسلامية واسعةُ الميدان، بعيدةُ الأرجاء في الزمان والمكان والموضوع. .

أمَّا الزمان، فعلى امتداد أربعة عشر قرنا بما ضمَّته هذه القرون من ليالٍ وأيام وشهور وأعوام.

وأما المكان، فقد شارك في الدراسات الإسلامية عقول ونوابغ من جميع الأرجاء وكلِّ الأنحاء : من الصين شرقاً إلى الأطلسيِّ غرباً، ومن سيبيريا شمالًا إلى نهايات إفريقيا جنوباً. إن البقاع التي لم تشارك في الدراسات الإسلامية فيما مضى، وفاتها ركبُ الأمس، تتدارك القافلة اليوم، وتجدُّ في ركابها. فكم من باحث من أوروبا في العصر الحديث قد ساهم وقدم، وكم من دارس في إفريقيا ـ شمالها وجنوبها ـ قد ألف وكتب ! وسواء أكانت الكتابات صحيحة قويمة أم سقيمة لئيمة، لا يهم ذلك؛ إلا أنها دراسات حول الإسلام. ولهذا نقول إن الكرة الأرضية كلها اشتغلت بالإسلام والدراسات الإسلامية، والناس كلهم، أسودهم وأحمرهم، قد تناولوه وكتبوا فيه كتابات ليست بالقليلة...

---

(3) ابن الجوزي، الإمام أبو الفرج عبد الرحمن (ت 597 هـ)، **صيد الخاطر**، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.، ص. 228.

أما الموضوع، فقد تفتقت في رحاب هذا الدين علوم كثيرة جدّاً، ولازالت في نماء واضطراد، وكلها تستند إليه، وتهتدي بما لديه. وعلى سبيل المثال، قد أحصى حاجي خليفة في كتابه «**كشف الظنون**» ثلاثمائة علم وفن[4]. وكلها تمتح من هذا المعين، وترتكز إلى هذا الركن الركين. وقد توفي حاجي خليفة سنة 1067 هـ، وقد نمت بعده علوم وعلوم، ومعارف وفنون.

وإذا أخذنا علوم القرآن الكريم المتعلقة بالنص العزيز وحده كمثال، لوجدنا أنها تبلغ ثمانين علماً، حسب ما جمعه الإمام السيوطي في كتابه «**الإتقان**»، وذكر علم التفسير واحداً من هذه الثمانين.

ولو أخذنا التفسير وتأملنا أنواعه، لوجدناه يضم نحو العشرة أنواع ؛ وتحت كل نوع مصنفات جمّة وافرة. فمن ذلك :

1 ـ تفاسير المحدثين وأصحاب الرواية والمأثور.

2 ـ تفاسير المتكلمين وأهل العقائد وأصول الدين.

3 ـ تفاسير الفقهاء وأصول الفقه.

4 ـ تفاسير النحاة واللغويين.

5 ـ تفاسير الأدباء والبلاغيين.

6 ـ تفاسير القرَّاء والمجوِّدين.

7 ـ تفاسير الصوفية الإشاريين والزاهدين المربّين.

8 ـ تفاسير القصاص والمسامرين.

9 ـ تفاسير المصلحين الاجتماعيين.

10 ـ تفاسير الباحثين في الكون والطبيعة والإنسان.

11 ـ تفاسير تجمع بين نوعين أو أكثر من هذه الأنواع.

---

(4) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت 1067 هـ)، «التصدير»، ضمن **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، نشر مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.، مجلد 1، ص. 7.

ولو انقطع الدارس طول عمره لنوع واحد من هذه الأنواع، لما بلغ فيه غايته، ولما وصل مداه.

وأما علوم السنة، فقد بلغت علومها أزيد من تسعين علماً، ويزيد الله ما يشاء لمن يشاء ؛ ناهيكم عن علوم الفقه وأصوله، بفنونها ومذاهبها، وتاريخ التشريع الإسلامي وأطواره، وأصول الدين وفرقه ومذاهبه وطرائقه، والسيرة النبوية، وتاريخ الإسلام، وعلوم اللغة العربية الشريفة التي شُقِّقت إلى خمسين نوعا أو يزيد.

كل هذا وغيره يبين لكم سعة ميدان الدراسات الإسلامية في الزمان والمكان والموضوع ؛ إلا أنها كلها ترتكز إلى القرآن العظيم والسنة المطهرة. وكل هذه الدراسات ما قامت إلا حولهما ومن أجلهما. فهل هناك عبث علمي أكثر من تنحية هذين الأصلين الراسخين وندَّعي الدراسات الإسلامية، ونخبط بعيدا عن الاستهداء بهما ؟!!

2 ـ مقاصد التأليف وغايته

إن أي بحث في الدراسات الإسلامية أو غيرها من العلوم، سواء أكان تصنيفا أم تحقيقا، يجب أن يكون له غاية يرومها وهدف يصبو إلى تحقيقه. وقد كسر العقلاء أهداف الكتابة والتصنيف على رؤوس سبعة، وقد تناقلها اللاحق عن السابق، وذكرها الإمام أبو محمد بن حزم (ت 456 هـ) في كتابه «**التقريب لحد المنطق**»، وبسطها العلامة ابن خلدون في «**مقدمتـ**»ـه فقال :

«ثم إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها. فعددها سبعة :

أولها : استنباط العلم بموضوعه، وتقويم أبوابه وفصوله، وتتبع مسائله أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق يحرص على إيصالها لغيره، لتعم

به، فيودع ذلك بالكتابة في الصحف لعل المتأخر يظهر على تلك الفائدة، كما وقع في الأصول في الفقه : تكلم الشافعي أوَّلًا في الأدلة الشرعية اللفظية ولخصها، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها، وانتفع بذلك من بعدهم إلى الأبد.

قلت : وهذا هو الذي لم يسبق إليه.

وثانيها : أن يقف على كلام الأولين وتواليفهم، فيجدها مستغلقة على الأفهام، ويفتح الله له فهمها، فيحرص على إبانة ذلك لغيره، مما عساه يستغلق عليه لتحصل الفائدة لمستحقها، وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول، وهو فصل شريف.

وثالثها : أن يعثر المتأخر على غلط أو خطإ في كلام المتقدم، ممن اشتهر فضله، وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق من ذلك بالبرهان الواضح، الذي لا مدخل للشك فيه، ويحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعذر محوه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار وشهرة المؤلف، ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب، ليقف الناظر على بيان ذلك.

ورابعها : أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول، بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل، ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله ولا يبقى للنقص فيه مجال.

وخامسها : أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في «**المدونة**» من رواية سحنون عن ابن القاسم، وفي «**العتبية**» من رواية العتبي عن أصحاب مالك : فإن مسائل كثيرة من أبواب الفقه منها قد وقعت في غير بابها، فهذب ابن أبي زيد «**المدونة**»، وبقيت «**العتبية**» غير مهذبة فنجد في كل باب مسائل من غيره، واستغنوا بـ«**المدونة**»، وما فعله ابن أبي زيد فيها، والبرادعي من بعده.

وسادسها : أن تكون مسائل العلم مفرقة من أبوابها في علوم أخرى، فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن، وجمع مسائله، فيفعل ذلك، ويظهر به فن ينظمه من جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم، كما وقع في علم البيان : فإن عبد القاهر الجرجاني وأبا يوسف السكاكي وجدا مسائل متفرقة في كتب النحو، وقد جمع منها الجاحظ في كتاب «**البيان والتبيين**» مسائل كثيرة، تنبه الناس فيها لموضوع ذلك العلم، وانفراده عن سائر العلوم، فكتبت في ذلك تواليفهم المشهورة، وصارت أصولًا لفن البيان، ولقنها المتأخرون، فأربوا فيها على كل متقدم.

وسابعها : أن يكون الشيء من التواليف التي هي أمهات الفنون، مطولًا مسهباً، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز، وحذف المتكرر إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول»[5].

فهذا جمَّاع المقاصد التي ينبغي اعتمادُها بالتأليف ومراعاتُها. وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها، مثل انتحال ما تقدم من التآليف، بأن ينسبها إلى نفسه، ببعض تلبيس، من تبديل الألفاظ، وتقديم المتأخر وعكسه، أو بحذف ما يحتاج إليه في الفن، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدل الصواب بالخطإ، أو يأتي بما لا فائدة فيه. ولذا قال أرسطو لما عدّد هذه المقاصد، وانتهى إلى آخرها : وما سوى ذلك ففضل أو شره، يعني بذلك : الجهل والقحة.

---

(5) ابن حزم الأندلسي، الإمام علي بن أحمد (ت 456 هـ)، «التقريب لحدِّ المنطق»، ضمن **رسائل ابن حزم**، ج 4، تحقيق د. إحسان عبَّاس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. 1، 1983، ص. 103 ؛ ابن خلدون، عبد الرحمـٰن الحضرمي (ت 808 هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، ج 3، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط. 3، د. ت.، ص. 1237؛ المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت 1041 هـ)، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، ج 3، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المغرب والإمارات، مصوَّرة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ت.، ص. 34–35.

وقد أحسن الإمام أبو بكر بن العربي، إذ لخص هذه المقاصد السبعة التي نميت إلى العقلاء الأقدمين بقوله :

«ولا ينبغي لحصيف يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين : إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعاً ومبنى، حسب ما قررناه في «**قانون التأويل**»، وربطناه في «**التحصيل**»، من الجمل والتفصيل. وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السرق»(6).

إن الكتابة التي تخلو عن هدف وتنبو عن هذه المقاصد ليست تسويد الورق ـ كما يقول ابن العربي ـ فحسب، بل هي من اللغو الباطل الذي يباعد الدارسين والقارئين عن الحقيقة، ويضيع عليهم العمر، وهو أثمن ما يملك الإنسان. ولذا يتوجب على كل عاقل أن يضع نصب عينيه الغاية والهدف من كتابته، وللناس مآرب ومآرب، وللشيطان في النفوس مداخل خفية ومسارب، وليطرح على نفسه دائما السؤال التالي : ماذا سأستفيد من عملي هذا في ديني ودنياي ؟ وماذا سأفيد قرائي بعد خروج كلامي من يدي وانتهاء ملكيتي عنه ؟

3 ـ خطوات البحث مضموناً وشكلاً

أما عن خطوات البحث، فهي قسمان : قسم يتعلق بالمضمون، وقسم يتعلق بالمظهر والشكل، وبينهما أمور متشابهات مشتركات.

أما المضمون، فخطواته كالتالي :

أ ـ الأهلية والاستعداد للبحث :

فكما لا يخفى أن الناس طبائع وأمزجة، فمن مفلح في ميدان العلم، ومن مفلح في ميدان التجارة، ومن مفلح في ميادين أخرى... وفي ميدان

---

(6) ابن العربي، الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543 هـ)، **عارضة الأحوذي : شرح صحيح الترمذي**، ج I، نشر دار الكتاب العربي، د. ت.، ص. 4.

العلم، فقد يكون لشخص ميل إلى علم، وانحراف عن علم آخر. فالاستعداد والأهلية القائمة على الرغبة والميل، أساس لابد منه ؛ والباحث في علوم الشريعة، كيفما كان تخصصه وبحثه، يجب عليه أمران اثنان :

ـ الأول : أن يكون على معرفة بأصولها ومفاهيمها الأساسية، أعني القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك في حدّ أدنى من علومهما؛ فمن حرم ذلك أو فاته وقته فلا يتعنَّ، والأولى له أن يسدّ على نفسه أبواب النقد والقدح والتجريح لأن هذه الشريعة محصنة مصونة، وحماتها على كل الثغور بالمرصاد، كما جاء في الحديث الشريف : «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[7]. ومن أخذ نتفاً بطريق مباشر أو غير مباشر، فإنه غير مؤهل للخوض في دراسات هي من الخطورة بمكان، لأنها تتعلق بالدماء والأعراض والأموال والحياة الإنسانية عموما، حاضرها ومستقبلها.

وبمقدار رسوخ الباحث في هذه الأصول، يكون قد اقترب من الحق والصواب.

ـ والأمر الثاني : أن يكون قد رسخ في العلم الذي هو بصدده، من تفسير أو حديث أو فقه أو أصول أو عقائد أو غيرها. فمن لم يكن راسخاً في تخصصه، متمكناً من علمه الذي هو بصدد الكتابة فيه، فماذا سيبدع ؟ أو أي شيء سيستدرك، وماذا يفهم ليشرح ؟

(7) رحم الله الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ ـ فإن له كلمة من الحكمة تذكر في هذا الباب ـ فقد قال رحمه الله تعالى، في «**فتحُ الباري في شرح صحيح البخاري**» : «إذا تكلم المرء في غير فنّه أتى بهذه العجائب».
قال العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر : وقد قال هذه الحكمة الصادقة في شأن رجلٍ عالمٍ كبير من طبقة شيوخه وهو محمد بن يوسف الكرماني، شارح البخاري، إذ تعرض في شرحه لمسألة من دقائق فن الحديث لم يكن من أهلها على علمه وفضله، فتعرض لما لم يتيقن معرفته، والكرماني هو الكرماني، وابن حجر هو ابن حجر. انظر : **كلمة الحق**، ص. 114. ولعل هذه الأعاجيب والغرائب والأوابد التي نسمعها اليوم باسم الإسلام ـ وهي كثيرة ومثيرة ـ في مؤلفات وآراء كثير من المعاصرين تنضوي تحت هذه الكلمة الحكمة.

وإن من الرسوخ في علم ما، معرفة مصطلحاته الخاصة، ودلالات تلك المصطلحات بدقّة ؛ إذ لكل علم مصطلحاتٌ هي خلاصة ذلك العلم ومفاتيحُه ؛ وقد تتداخل المصطلحات بين علمين أو أكثر فيجب عليه أن يدرك دلالتها على تخصصه، ويحسن استعمالها فيه : في التعبير، وفي التحبير. وقد بدأنا نلاحظ سوء استعمال المصطلحات لرجوع نفر من الكتاب إلى الكتب التي تمزج مصطلحات عدد من العلوم، كـ«**التعريفات**» لأبي الحسن علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) وغيرها من الكتب التي تنحو نحوه، وتجمع مصطلحات عدة علوم، دون تمكنهم من علوم الشريعة.

فمصطلحات القرآن دلالتها في ميدانها كاملة، أو شبه كاملة، وكذلك الحديث والنحو والفقه والأصول والفلسفة ؛ ولا يصلح وضع مصطلح علم في علم آخر ولن تكون دلالته في غير علمه صحيحة أو كاملة..

كما أنه ليس من العلم في شيء، والكاتب يكتب في علم ما، أن ينقل مصطلحات العلوم الأخرى التي يتشابه لفظها مع مصطلحات هذا العلم ويكثر من تعريفها والإشارة إليها. وأخشى أن يدخل ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم : «المتشبِّع بما لم يعط كلابسْ ثوبَيْ زور»[8].

وقد أكد الإمام الحافظ الذهبي (ت 748 هـ)، وهو يبين طريق الرسوخ في علم الحديث وسبيل التمكن من مباحثه وأفانينه، فقال :

«ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار جِهْبذاً إلا

(8) الحديث أخرجه البخاري في **صحيحه** : النكاح، باب المتشبع بما لم ينل، وما ينهى من افتخار الضرّة من حديث أسماء بنت أبي بكر 317/9 ؛ ومسلم في **صحيحه** : اللباس، باب النهي عن التزور في اللباس وغيره 1681/30. ولفظه أن امرأة قالت : يا رسول الله إن لي ضرَّة فهل عليَّ جناح إن تشبعت من مال زوجي غير الذي يعطيني ؟ فذكر الحديث ؛ وأخرجه أحمد في **المسند** 167/6 ومواضيع أخرى ؛ ومسلم في **صحيحه** : اللباس والزينة 1681/3 من حديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة قالت : يا رسول الله، أقول : إن زوجي أعطاني ما لم يعطني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحديث. وقد آستعير للمتحلي بفضيلة وليس من أهلها.

بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ، والفهم مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري، والإتقان ؛ وإلّا تفعل :

فدع عنك الكتابـــة لست منها ولـو سوّدت وجـهك بالمداد»[9].

وقديماً قالوا : قيمة كل امرئ ما يحسنه.

لقد أكد علماء الإسلام، عبر القرون، على ضرورة التأهل والاستعداد قبل التصنيف، وحذروا من الخوض فيه قبل ذلك. يقول الإمام أبو عمرو بن العلاء : «الإنسان في فسحة من عقله، وفي سلامة من أفواه الناس، ما لم يضع كتاباً أو يقل شعراً»[10].

ويقول الإمام النووي : «وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيفٍ من لم يتأهل له، فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه»[11].

أقول : وهذا يشمل من يتوجه إلى أستاذ معين، للتسجيل معه رغبة فيه، وليس له رغبة في تخصص الأستاذ أو العلم الذي يتوجه إليه، ويشمل كذلك الكتابة في موضوعات لها رواج وعلى كتبها إقبال، ليزجَّ باسمه في ميدان معين، ولا دراية له فيه أو معرفة.

وقال العتابي : «من وضع كتابا، فقد استشرف للمدح والذم، فإن أحسن فقد استهدف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض للشتم، واستقذف بكل لسان»[12].

إن مما ينبغي أن نؤكد عليه اليوم ما نلاحظه من ضعف الأهلية وقلة القابلية للبحث والتصنيف والدرس. وما ذلك إلا لنقص في التكوين، وفتور

(9) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت. 748 هـ)، **تذكرة الحفاظ**، ج I، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.، ص. 4.

(10) البغدادي، الخطيب أحمد بن علي بن ثابت (ت 453 هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج II، تحقيق د. محمود الطحان، ط. مكتبة المعارف، الرياض، 1983، ص. 283.

(11) النووي، **مرجع مذكور**، ص. 30.

(12) البغدادي، **مرجع مذكور**، ص. 283.

في الهمم عن التحصيل للقرآن الكريم والسنة الشريفة، والمعرفة الإسلامية. وإن إقدام هذا الصنف الضعيف على الكتابة في موضوعات إسلامية، لأمر فيه خطورة كبيرة. فهم إما أن يقطعوا الطريق بالاختلاس والسطو على ما كتب السابقون أو المعاصرون، وإما أن يقدموا أفكاراً هجينة فجَّة، تعود بأسوإ الأثر وبالغ الضرر على الأمة والحياة، وتعيق مسيرة الفكر الإسلامي. وقد حصل الآن الأمران، وأصبحنا نرى نماذج تافهة جداً، ولها مراكز باسم الإسلام.

ومثل هؤلاء كذلك الذين لا علاقة لهم بالدراسات الإسلامية، من أصحاب الأدب، والتاريخ، والطب، والهندسة، والفيزياء والكيمياء. هؤلاء وأندادهم يلتقطون بضع آيات وأحاديث وكلمات، ويبنون عليها أحكاماً ما أنزل الله بها من سلطان، وتقف المعرفة الإسلامية الآن الموقف الحرج من أعمال هؤلاء وأفكارهم الشوهاء.

ب ــ معرفة ميدان البحث والتمكن منه :

يجب على كل باحث في ميدان ما أن يعرف أبعاد ميدانه الذي يخوضه معرفة تامة، قبل أن يشرع في كتابة أي شيء، فيطلع على أحوال ذلك العلم، وأمهات كتبه التي تسلسلت عبر القرون، وشهد لها أهل الاختصاص بالتفوق والسبق، والقبول والرضى، وأن يتناول كتاباً جامعاً من هذه الكتب، فيدرسه درس إتقان وتأمل، ليدرك عموم مسائل هذا العلم، ثم يطلع على ما كتبه المعاصرون من أبحاث ودراسات ومقالات، ويكثر التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، وينظر في كلام مختلف أئمة هذا العلم، ليعرف المتفق من ذلك والمختلف، والواضح من المشكل، والصحيح من السقيم. وهذا يفتح له منافذ البحث، ويجعله من أهل الاختصاص بحق وصدق، بل يقف على أعتاب الاجتهاد في تخصصه، إن تابع الخطى، وأخلص الطوية. قال الإمام الذهبي، وهو يصف طريقة التمكن من الفقه : «شأن الطالب أن يدرس أولا مصنفا في الفقه. فإذا حفظه، بحثه وطالع الشروح ؛ فإن كان ذكيّاً فقيه

النفس، ورأى حجج الأئمة، فليراقب الله وليحتط لدينه. فإن خير الدين الورع، ومن ترك الشبهات فقد آستبرأ لدينه وعرضه»[13].

وما ينطبق على الفقه ينطبق على بقية العلوم. ويؤكد ذلك ابن خلدون، فيقول : «إن الحذق في العلم والتفنن فيه، والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله. وما لم تحصل هذه الملكة، لم يكن الحذق في ذلك المتناول حاصلا»[14].

أقول : ومن لم تكن له مَلَكة في تخصصه، وحذق في مسائل ذلك التخصص على العموم، فلن يكون في التصنيف والتأليف قادرا على التصرف أو تقديم شيء جديد. وإن حصول الملكة، والبحث والتفتيش والمطالعة، هي التي تجعل الدارس يدرك الجوانب الضامرة أو الناقصة أو غير ذلك مما يستحق الدرس والتصنيف فيه، مما لم يتعاناه السابقون، أو لم يعطوه حظاً من النظر، أو أعطوه، ولكن الباحث رأى أنه يتوجب تصحيح رأي أو الانتصار إليه أو إضافة شيء فاتهم واستبان لديه، أو تقوية رأي وتجديد فكرة أو توسيع مذهب والدلالة عليه، أي يضع لكتابته هدفا يتجه نحوه، وتدعو المعرفة إليه.

ج ـ البحث العلمي وفائدته الإنسانية :

يلزم الباحث والدَّارس، بعد هذا، أن يتأكد من ارتباط بحثه بالحياة والمكان والإنسان، بمعنى أنه يلاحظ الفائدة التي سيسديها للناس من حوله، وهل سيقدم حلا لمشكلة قائمة أو متوقعة، عامة أو خاصة، وإلا فلن يكون لعمله أثر ولا قيمة، بل هو مضيعة لوقته ووقت الآخرين. فإذا كان البحث،

---

(13) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ج 8، تحقيق جماعة بإشراف الأستاذ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط. 3، 1405 ـ 1985، ص. 90.

(14) ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي (ت 808 هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، ج 3، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط. 3، د. ت.، ص. 1019.

الذي يصرف له الباحث من عمره جزءا غير يسير، لا يدل على هدى، ولا يرد عن ردى، فإنني أعتبره بحد ذاته مصيبة، تصيب صاحبه.

إننا نسمع اليوم عن أناس يحاضرون في أروبا وأمريكا وينشئون الرسائل والكتب عن زيارة القبور والأضرحة والذبح لها، والسبحة، والقميص، ووجوب إرخاء العذبة ؛ ونجد آخرين يبحثون عن الإماء والعبيد، وآخرين يبحثون عن لون أصحاب الكهف، وبقرة موسى، وأمثال ذلك. وهذا غباء ما بعده غباء. فهل هناك في أوروبا قبور وأضرحة، وهل تعاطى الناس هذا فعلاً أو أوشكوا ؟!

من هذا المنطلق، منطلق الحاجة والمشكلة، كان سلفنا الصالح رضوان الله عليهم يجيبون حين يسألون، ويكتبون ويصنفون. لقد كانوا عندما يسألون عن حكم ما أو عن تفصيل قضية ما، كانوا يستفسرون السائل : هل هذا كائن ؟ هل تخشون حدوثه ووقوعه ؟ فإن أكّد ذلك، أجابوا عنه وبحثوا، وإلا امتنعوا عن الجواب وصرفوا السائل وعنّفوه. وأما ما فات وقته، وانقضى أجله، فيكفينا الحديث عنه وعن أهله أن نردد قول العليم الخبير : ﴿تلك أمة قد خلت، لها ما كسبت، ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون﴾ (**البقرة** : الآية 134 و141).

إن هناك مباحث لا صلة لها بالواقع، بل لا تستحق أن يقطع لها الإنسان ساعة من ثمين وقته وغالي عمره، لأنها مباحث ميتة ولن تتحرك أبداً. فهي إما في غير زمانها وأوانها، وإما أنها قتلت بحثا وانتهى الناس منها. وما قيمة بحوث، حضرت أو غابت، لا تؤثر في حياتنا شيئاً ؟!

فليطل التمعن في ذلك أصحاب الدراسات الإسلامية، وأذكرهم أن طرفا وبعضاً من هذه الدراسة الميتة تدفع في طريقهم، أو هم يدفعون في طريقها، لتلفتهم عن المهم وتشغلهم عن الأهم. ولم يكن هذا من عمل سلفنا الصالح، بل إن كثيراً من الكتب الإسلامية تجدها مصدّرة بمثل

قولهم : لما رأيت الناس فعلوا كذا، أو تركوا كذا، قمت بأداء فريضة العلم، وصنعت هذا الكتاب لبيان وجه النصح لهم، وإرادة الثواب.

وهذا منهم ربط للمعرفة بالحياة، ومساهمة في دفع الناس في السبيل الصحيح.

ومن ربط المعرفة والبحث بالزمان والمكان كذلك، مراعاةُ الطول والقصر في البحث. فتطويله في أيامنا هذه يقلل من الاستفادة منه ؛ وكذلك كان فيما مضى، فكم من كتاب اضطر العلماء لاختصاره لطوله، فضاع الأصل وعدم، وبقي المختصر واحترم !!

4 ـ تقسيم البحث وإحكام خُطَّته

وبعد هذا، يبدأ الباحث بوضع تصور أو مخطط شمولي عن بحثه، فيقسمه إلى أبواب بحسب كبره، وفي الباب الواحد فصول، وفي الفصل مباحث، أو فقرات. فالمبحث جزئية وعندما تضم إلى نظيراتها تكون الفصل، وهو مسألة محددة، ومجموع هذه الفصول يكون الباب، أي كلية معينة، ومجموع هذه الكليات في الأبواب، يقدم المشكلة المطروحة وحلها، أو الفكرة المنشودة والإحاطة بها من جميع جوانبها، بما لها ولما عليها.

ويجب أن يراعي في ذلك أولا بتمهيد يعرض المشكلة، أو الفكرة المبتكرة، أو القضية الداعية إلى إيجاد هذا البحث، وضرورة الوقوف عليها، ومسوغات ذلك، ثم يقسم موضوعه إلى أجزاء سميناها أبوابا وفصولا، لتحل شيئا فشيئا بما يكفي ويشفي، يقول رونيه ديكارت : «أن أقسم كل واحدة من المعضلات التي سأختبرها إلى أجزاء على قدر المستطاع، وعلى قدر ما تدعو الحاجة إلى حلها على خير الوجوه»[15].

(15) ديكارت، رينيه، **مقال في المنهج**، ترجمة محمود محمد الخضيري، مراجعة محمد مصطفى حلمي، نشر الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط. 3، 1985، ص. 191.

وقد سمى هذا علماء الحديث والأصول من قبل : السَّبْر والتقسيم. فالسبر هو التتبع لطرق الحديث، ليعرف رواته، ومن اشترك فيه، والتقسيم تمييز كل مسألة عن الأخرى ليسهل النظر فيها، وزادوا التقسيم توضيحاً وبياناً بدقائق في البحث، مثل تنقيح المناط، وتحقيق المناط، وتخريج المناط.

فمن المسائل النافعة جداً، أو الضرورية أحياناً في مجال اكتساب المعارف الحسِّيَّة أو الاستنباطية، النظرية أو العملية، التقسيم والجمع، أي تقسيم الكلي إلى جزئياته وإلى أصنافه، وجمع الجزئيات المتفرقة في كلياتها.

ففي التقسيم لكليات الأشياء تيسير لدراسة كل قسم دراسة مستوعبة، أو أكثر إحاطة. وبعد الدراسة الجزئية التفصيلية، واستنباط الأحكام منها، تعود العملية إلى جمع الأحكام الجزئية المتماثلة، أو جمع الأشباه والنظائر، وإعطائها صفة القاعدة الكلية الشاملة[16].

وما تقسيم الكتاب أو الرسالة والأطروحة إلى أبواب وفصول ومباحث، إلا لتحقيق هذه الغاية المبينة من درس الجزئيات، ووضعها تحت الكليات، التي بدورها تكون قضية هي محل البحث والدرس.

ولابد أن يكون الباب الأخير متناولا قمة الفكرة وتمام الرأي، تحليلاً أو تركيباً، تمثيلاً أو استدلالاً، ويستفرغ الباحث فيه كل ما عنده من القول والرأي والحجة، ويكوِّن بذلك ثمرة كاملة لما تقدمه من أبواب وفصول، ومنه يدرك القارىء الرأي الذي قدمه الباحث، والفكرة التي خلص إليها، ويستفيد من الأبواب السابقة عليه، أسس الفكرة ومقوماتها وبنيتها.

فإذا كانت المقدمة والتوطئة عرضاً للمشكلة وبياناً لموقعها من الفكر والحياة، فإن الباب الأخير خلاصة حلها ونهاية القول فيها، وتأتي الخاتمة لتبين لنا، بإيجاز وتركيز، القول الفصل والرأي المَرْضي.

---

(16) الميداني، عبد الرحمـٰن حبنكة، **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، نشر دار القلم، دمشق، ط. 3، 1408 هـ ــ 1988 م، ص. 138.

5 ـ جمع المعلومات بوعي وبصيرة

وبعد وضع المخطط الشمولي للدراسة والبحث، والذي كان بدوره خلاصة تمرس الباحث في تخصصه وإدراكه للعلم الذي هو بصدده، يبدأ بالقراءة الهادفة، وجمع المعلومات التي تنضوي تحت بحثه، وتتعلق بدراسته من قريب أو بعيد. وهنا يتوجب عليه أن يعرف قيمة كل كتاب على خير وجه، وتوجهات كل مؤلف، ليتأتى له الاستفادة منه، ويعرف مواطن القوة والضعف فيه، ليعتمد هذه ويتجنب تلك. وقد بين علماء الإسلام كثيراً من هذا عبر القرون، بل أكاد أجزم أنه لا يوجد كتاب إلَّا وتناوله النقد والتمحيص، خلا كتاب الله تعالى.

وذلك لأن روح النقد، حبا في الحق والنصيحة للأمة، لم تفارق علماء هذه الأمة عبر القرون. ومن عمل بذلك إما بعد الاختبار والتأكد بنفسه، أو التسليم بالجملة، فلاشك أنه سيصل إلى نتائج أوثق. وأضرب أمثلة على ذلك من كتب شهيرة مذكورة.

فكتاب «**وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان**» لابن خلكان (ت 681 هـ) ـ وقد شاع وذاع قديما وحديثا، وأصبح منهلا للخاص والعام ـ ذكر المؤرخون عنه، وأخص بالذكر ابن كثير صاحب «**البداية والنهاية**»، أنه يغضي عن مساوىء المترجمين عنده، وخاصة الأدباء، في السلوك والعقائد والمذاهب الرديئة التي ينتحلونها. فعلى سبيل المثال، هل هناك أشهر إلحاداً من ابن الراوندي ؟! فلما ترجمه قال عنه : «العالم المشهور». وذكر كتبه، ولم يتعرض لشيء من عُوَاره على سعة اطلاعه، ووقوفه على إلحاده. ولهذا كان ابن كثير يكثر من القول في تعقباته : «هذا على عادته من تساهله، وغضه عن عيوب مثل هذا الشقي..».

وآخر هو ابن النديم صاحب «**الفهرست**»، وكتابه محط أنظار الباحثين كذلك، وله نفس وميل للتشيع، يعلي في تراجمه من أصحاب هذا الاتجاه ويبالغ في الثناء عليهم، ويصف غيرهم بالعامة.

ومثال آخر، وهو الحافظ الحجة محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، صاحب التصانيف الرائعة والمؤلفات السائرة الشائعة، التي لا تخلو منها خزانة، ولا يستغني عنها باحث، قديما وحديثا. فقد نبه تلميذه الإمام الناقد الأصولي الورع، تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي، على ما ينبغي أن ينتبه إليه الباحثون، فقال في «**طبقات الشافعية**» : «شيخنا الذهبي ـ رحمه الله ـ له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه. ونقلت من خط الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي رحمه الله ما نصه : «الشيخ الحافظ شمسُ الدين الذهبي، لا أشك في دينه وورعه، وتحريه فيما يقوله الناس، ولكن غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلا قويا إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم واحداً منهم، يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه، ويتغافل عن غلطاته، ويتأول له ما أمكنه ؛ وإذا ذكر أحدا من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما، لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعيد ذلك ويبديه، ويعتقده ديناً وهو لا يشعر، ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها ؛ وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها. وكذلك فعله في أهل عصرنا، إذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح، يقول في ترجمته : والله يصلحه، ونحو ذلك، وسببه المخالفة في العقائد» اهـ.».

ثم يعقب السبكي قائلا : «والحال في حق شيخنا أزيد مما وصف، وهو شيخنا ومعلمنا، غير أن الحق أحق أن يتبع... وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر»[17].

وفي المعاصرين كثير من هذا: فالماركسيون والرأسماليون وأصحابُ الأهواء يحطّون على جهابذة علماء الإسلام ويستصغرونهم، ويعلون شأن أصحاب نِحَلِهم من الجهلة السفلة. وكذلك بين الدارسين الإسلاميين، لا

(17) السبكي، الإمام تاج الدين عبد الوهاب (ت 771 هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج 2، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، نشر دار إحياء الكتب العربية، د. ت.، ص. 13.

...ن المذهبية تلعب دورها بين سلفي وصوفي، وحنفي وأشعري. فلينتبه
...منصف الباحث عن الحق إلى هذا وقد قالوا قديماً :

فلا تكتب بخطِّك غير شيء يسرُّك في القيامة أن تراه

ولصاحب الخط المنسوب أبي الحسن علي بن هلال المعروف بابن
...بواب الكاتب المتوفى 413 هـ قوله في هذا :

وارغب بنفسك أن يخطّ بنانُها خيراً تخلِّفه بدار غُرور
فجميع فعل المرء يلقاه غداً عند التقاء كتابه المنشور

وأودّ أن أنبه على كتاب له وزنه وقيمته في هذا الباب من المعاصرين،
ألا وهو كتاب «**الأعلام**» للأستاذ خير الدين الزركلي. وهو كتاب جليل،
قوي العبارة، حسن الوضع، وثيق المصادر، مختصر موثق ؛ وصاحبه أديب
كبير، لبق كيِّس سفير. إلَّا أنه عندما يأتي للمعاصرين ليترجمهم، لا ينصف
بعض الناس ما هو معهود في تراجمه، ولا يذكر النِّحلة والدين والمذهب
العقدي لآخرين، وكأني به ــ رحمه الله ــ قد كتبه في فورة القومية العربية،
ولربما كان من المتأثرين بها، فغمط بعضاً حقّه، وستر بعضاً. وكل شيء يمكن
أن يتغير في الإنسان إلا عقيدته ونحلته.

فليحتط الباحثون من اعتماده في تراجم المعاصرين، ورحم الله تعالى
أئمة الحديث حين قرروا ورددوا : «المعاصرة حجاب».

إن معرفة قيمة كل مصدر وكتاب هامة جداً في إيصال الباحث إلى
الحق.

ومما يتوجب أن يعرفه الباحث عن المصدر كذلك، ما زاده على غيره
أو تفرد به، وأصالته أو عدم أصالته في ميدانه. فإذا لم يكن في الكتاب، كما
يقول ابن العربي، زيادة معنى أو جدَّة في الوضع والمبنى، فلا يضيع الباحث
الوقت فيه.

يقول الجوزجاني الذي تتلمذ على ابن سينا خمس عشرة سنة : «كان ابن سينا إذا وقع له كتاب مجدَّد، لا ينظر فيه على الولاء، بل كان يقصد المواضع الصعبة فيه، والمسائل المشكلة، فينظر ما قاله مصنفه، فيتبين به مرتبته من العلم، ودرجته من الفهم»[18].

وبعد ذلك، يجمع مادته بيقظة وحذر ووعي، فيكتب كل ما يمكنه أن يستفيد منه من قريب أو بعيد. وللناس في طرائق الجمع مذاهب شتى : فبعضهم يضمها في بطاقات صغيرة ويضع لها عناوين كبرى عامة، ثم عناوين صغرى خاصة، ومنهم من يكتب على أوراق كبيرة يضمها تبعاً للأبواب والفصول، كل حسب فهمه وإدراكه واستعداده. وهناك كتب أرشدت إلى مثل هذا، مثل : «**كيف تكتب بحثا أو رسالة**» لأحمد شلبي.

فيأخذ الباحث بما يراه سهلاً، سريع التناول، مما أشار إليه الفضلاء من الكاتبين. إلا أنني أنصح بكتابة كل شيء محتمل النفع، والاستفادة منه. وقد أصَّل لنا ذلك المحدثون حين قالوا : «إذا كتبت فقمِّش وإذا حدثت ففتِّش»[19].

والتقميش : الكتابة عن كل أحد، وكلِّ شيء، وذلك عند الجمع ؛ والتفتيش : أن يروي ويثبت في مصنفاته وكتبه ما يراه صالحاً للاحتجاج. ويقول يحيى بن معين في هذا : «صاحب الانتخاب يندم، وصاحب المشح لا يندم»[20].

---

(18) روزنتال، فرانز، **مناهج البحث العلمي عند المسلمين**، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة وليد عرفات، نشر دار الثقافة، بيروت، ط. 3، 1400 هـ ـ 1980 م، ص. 117 ؛ وقد نقله عن : ابن أبي أصيبعة، ج II، (المرجع والمعلومات الأخرى)، ص. 7.

(19) هذا قول للحافظ أبي حاتم الرازي (ت 277). انظر : الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت 453 هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج II، تحقيق د. محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف بالرياض، 1403 ـ 1983، ص. 22.

(20) نفسه، ج II، ص. 187.

والانتخاب : أن ينتقي شيئا فيكتبه، ويترك شيئا آخر ؛ وأما المشج، فهو أن يكتب كل شيء، وبذلك يجد المادة بين يديه دائماً، يأخذ منها ما يشاء في أي وقت يريد. وهذا ما يفسر لك صنيع الأئمة حين كانوا ينخلون مصنفاتهم من مَكْتُوبَاتٍ كثيرة جداً.

ويُذْكَرُ في هذا صنيعُ الإمام الزهري، فقد ذكر أبو الزناد قال : «كنا نطوف مع ابن شهاب الزهري على العلماء، ومع ابن شهاب الزهري الألواح والصحف، يكتب كل ما سمع، وكنا نكتب الحلال والحرام، فلما احتيج إليه علمنا أنه أعلم الناس»[21].

قال ابن معين : «حكم من يطلب الحديث أن لا يفارق محبرته ومقلمته، وأن لا يحقر شيئاً يسمعه فيكتبه».

أقول : وكذلك حكم من يتصدى لبحث أو تصنيف أو كتابة رسالة، ألّا يفارق أوراقه وأقلامه، في غدوه ورواحه، وليله ونهاره، وحضره وسفره، ويقيد ما يقرأه أو يسمعه أو يستنبطه.. مما له علاقة بما هو بصدده.

6 ـ إحكام النظر في المادة العلمية وترتيبها وصياغتها

وبعد جمع مادته، وتوثيق ما جمعه، ونسبته المدققة إلى مظانه التي اقتبسه منها، جزءا وصفحة، وكتابا وبابا، لا بد له من طول النظر فيه وتجوال الفكر على صفحاته وتقليب الرأي في جنباته، ويدون مع كل فكرة ما يستنبطه، وإلى جانب كل قول ما يستفيده، ثم يبدأ بصوغ مادته المتوفرة في سبيكته الخاصة، ويبْنيها بالكيفية التي تحلو له. ويتوجب عليه أن يراعي عرض الفكرة الواردة، حسب الأقدم فالأقدم، ممن تعرض لها أو طرحها، من نشأتها إلى

(21) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **تذكرة الحفاظ**، ج I، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.، ص. 108 ؛ الخطيب، البغدادي، **مرجع مذكور**، ج II، ص. 188.

نموها واتساعها، إلى بلوغها غايتها وإحكامها، إلى ما اعتراها من معارضة أو مناقضة، أو تأييد أو موافقة، وما لحق بها من تفسير وتعليل، وبيان وتفصيل، مقدماً في كل ذلك أصل المسألة من آي الذكر الحكيم، وصحيح السنة النبوية، مستبعداً من نصوص السنة ما لا يصح الاعتماد عليه، مع الإشارة إليه، حتى لا يظنه المطلع بعده أنه غفل عنه أو لم يصل إليه، ويعرض لتفسير الآي ومتون الأحاديث من مصادرها المعتمدة، حسب الأقدم فالأقدم، أو الأقوى فالأقوى، أو حسب ما يراه موصلا للهدف، مع بيانه لذلك.

هذا المنهج يبين لنا تطور الأفكار، وأقدار أهل العلم، ومراتبهم منه، وما أسدوه عبر العصور، ومنه يدرك كذلك أثر الزمان والمكان..

ويتبين كذلك بهذا المنهج، موضع الخلل والنقص في الفكرة، ومن تمَّمه أو عدله أو أصلحه، ومنه يظهر قيمة عمله، وأهمية تصنيفه، ومدى الحاجة إليه. وهنا كذلك يجب على الباحث عزو الأفكار إلى أصحابها، من نصوصهم إن أمكنه، فعزو ذلك بركة للعلم، وأداء للأمانة..

ويجب عليه إذا نقل فكرة عن مصنف أن يستوعبها كلها، ويدرك قائلها من ناقلها، وصاحبها من منتحلها.

وأسوق كلمة للإمام الرباني محيي الدين النووي، يبين لنا فيها كيف بنى كتابه الفذ الفريد «**المجموع : شرح المهذب في فقه الشافعية**»، وكيف اختط هذا المنهج، فيقول :

«اعلم أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله المصنف هو المذهب، حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة. فلهذا لا أترك قولاً، ولا وجهاً، ولا نقلاً، ولو كان ضعيفاً أو واهياً، إلَّا ذكرته إذا وجدته إن شاء الله تعالى، مع بيان رجحان ما كان راجحاً، وتضعيف ما كان ضعيفاً، وتزييف ما كان زائفاً، والمبالغة في تغليط قائله، ولو كان من الأكابر، وإنما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به.

وأحرص على تتبع الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين إلى زماني، من المبسوطات والمختصرات، وكذلك نصوص الإمام الشافعي صاحب المذهب ـ رضي الله عنه ـ فأنقلها من نفس كتبه المتيسرة عندي، كـ«**الأم**»، و«**المختصر**»، والبويطي، وما نقله المفتون المعتمدون من الأصحاب، وكذلك أتتبع فتاوي الأصحاب، وتصرفات كلامهم.. إلخ»[22].

ونجد مثل هذا المنهج عند الأئمة المعتبرين من المتقدمين والمتأخرين، من علماء الإسلام.

وقد وجدنا صداه كذلك عند ديكارت في قواعده و«**مقالته في المنهج**»، حيث قال في القاعدة الثالثة والرابعة : «أن أسير أفكاري بادئا بأبسط الأمور، وأسهل معرفة، كي أتدرج قليلا قليلا، حتى أصل إلى معرفة أكثر ترتيبا، بل وأن أفرض ترتيبا بين الأمور التي لا يسبق بعضها الآخر بالطبع». والمعرفة الإسلامية نمت شيئاً فشيئاً، فلا بد من ترتيبها كذلك.

ثم قال ديكارت : «وأن أعمل في كل الأحوال من الإحصاءات الكاملة، والمراجع الشاملة، ما يجعلني على ثقة من أني لم أغفل شيئا»[23].

إن هذا المنهج، الذي تتبع به علماء الإسلام بدايات الأفكار وتطورها، ونشأة العلوم بأنواعها واستقرارها، أفضى بهم إلى أن يضيف كل جيل شيئاً جديداً، ويصلح ويهذّب حتى وصلت إلى كمالها وإحكامها بالجملة، وبلغوا الغاية في ذلك.

يقول ابن عبد ربه الأندلسي في مقدمة «**العقد الفريد**» : «ثم إني رأيت آخر كل طبقة، وواضعي كلّ حكمة، ومؤلفي كل أدب، أعذب ألفاظاً وأسهل بِنْيةً، وأحكم مذهبا، وأوضح طريقة من الأول، لأنه ـ الآخر ـ ناكص متعقب، والأول باديء متقدم»[24].

---

(22) النووي، **مرجع مذكور**، ص. 4.

(23) ديكارت، ر.، **مرجع مذكور**، ص. 191–192.

(24) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت 327 هـ)، **العقد الفريد**، ج 1، شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ط. 3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1384 – 1965، ص. 25.

وكلامه هذا في غاية الصحة. فمن قرأ «**الرسالة**» للإمام الشافعي في أصول الفقه، وأخذ متأخراً كـ«**مفتاح الوصول**» للتلمساني أو «**المنهاج**» للبيضاوي، يجد الإحكام عند الآخرين، مع التدقيق والتفصيل. إلَّا أن كتاب الشافعي أسهل منالاً وأكثر أمثلة، وأقعد في الدلالة على مآخذ هذا العلم وغايته ؛ وقد أشار إلى ذلك عدد من أصحاب التجربة العلمية، ومنهم الإمام الشاطبي، حيث ذكر في لفتة ذكية، في كتاب «**الموافقات**»، فقال :

«وإذا ثبت أنه لابد من أخذ العلم من أهله فلذلك طريقان : أحدهما : المشافهة وهي أنفع الطريقين، وأسلمها لوجهين... ؛ الطريق الثاني : مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين، وهو أيضاً نافع في بابه بشرطين :

الأول : أن يحصل به فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب، ومعرفة اصلاحات أهله، ما يتم له به النظر في الكتب.

والشرط الثاني : أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد، فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين»[25].

وأشير هنا إلى أنه لا حرج على الباحث إذا ألهم أفكارا، أو اهتدى إلى شيء جديد، ولم يره لغيره، أو لم يذكر أنه اطلع عليه، أن ينبه عليه فيقول : «هذا لم أره لغيري حسب علمي».

وبهذا ومثله، تظهر قيمة الجهود الكاملة المستقرئة في البحث، وتتبين الجهود الناقصة المتعجلة، وهذا يدفعنا إلى التأكيد على النقط التالية :

7 ـ الأمانة في نقل الأفكار وعزوها

الأمانة العلمية في نسبة الأقوال والأفكار إلى أصحابها، دون أدنى

(25) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، **الموافقات في أصول الشريعة**، ج I، بعناية محمد عبد الله دراز، نشر دار المعرفة، بيروت، ذ. ت.، ص. 96.

عضاضة من صغير أو كبير، من مسلم أو كافر، من برٍّ أو فاجر، من متقدم أو متأخر[26].

ولقد ضرب علماء الإسلام الأقدمون المثل الأعلى في الأمانة العلمية، لأن القرآن الكريم أرسى ذلك. فقد ذكر القرآن العظيم عقائد الملل الضالة كما

26) ومن طريف ما يذكر في باب الأمانة في النقل، والتحري في عزو الأفكار إلى صاحبها ما ذكره القاضي عياض في **الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** (تحقيق سيِّد صقر، نشر دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، 1398 هـ ــ 1978 م، ص. 228ـ229). قال : أخبرنا القاضي أبو علي، قال : أخبرنا ابن أبي نصر، قال : قرأت على أبي البركات الحسين بن ابراهيم بن الفرات قال أخبرنا أبو محمد عبد الغني بن سعيد قال : «حمل إلي عمر بن داود النيسابوري كتاب **المدخل إلى معرفة الصحيح** الذي صنفه أبو عبد الله بن البيِّع النيسابوري، فوجدت فيه أغلاطاً فأعلمت عليها، وأصلحتها، وأوضحتها في كتاب. فلما وصل الكتاب إليه، أجابني على ذلك بأحسن جواب، وشكر عليه أتمّ شكر، وكتب في كتابه إليّ أنه لا يذكر ما استفاده من ذلك أبداً إلا عني». وذكر في كتابه إلي أن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصمّ حدثهم قال : أخبرنا العباس بن محمد الدوري قال : سمعت أبا عبيد يقول : «من شكر العلم أن تستفيد الشيء، فإذا ذكر قلت : خفي علي كذا وكذا، ولم يكن لي به علم حتى أفادني فيه كذا وكذا، فهذا شكر العلم». وقد أشار الذهبي إلى هذه الحادثة في **تذكرة الحفاظ** (مرجع مذكور، ج III، ص. 1048)، **وسير أعلام النبلاء** (مرجع مذكور، ج 17، ص. 270) في ترجمة الحافظ عبد الغني بن سعيد وفيها : «بعث إلي يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل»، وذكرها السيوطي في **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** (ج II، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، نشر دار إحياء الكتب العربية، ط. 3، د. ت.، ص. 319)، وصدَّرها بقوله : «ومن بركة العلم وشكره، عزوه إلى قائله». وعقب عليها بقوله : «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيناً كتابه الذي ذكر فيه».

قلت : رحم الله الإمام السيوطي، فقد أحيا بصنيعه هذا ذكر كثيرٍ من العلماء الذين نقل عنهم، وبين لنا كثيرا من المصادر التي اقتبس منها فأفادنا فوائد جليلة. وعبد الغني المذكور هذا هو ابن سعيد الأزدي الإمام الحافظ النسابة المتقن، محدِّث الديار المصرية صاحب كتاب **المؤتلف والمختلف** المتوفى سنة 409 هـ. وأبو عبد الله بن البيّع، هو الحاكم النيسابوري، الإمام الحافظ صاحب الكتب الحفيلة ومنها **معرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين، والإكليل، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم**... وغيرها، وقد توفي سنة 406 هـ. وقد بين له عبد الغني الأوهام والأخطاء التي فرطت منه في كتاب **المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم** فبلغت نحو أربعة وخمسين موضعاً.

وهكذا فليكن أدب العلم، وليكن التواصل العلمي... وانظر على سبيل المثال **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي 3/1 حيث يقول : «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنه يقال : من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله». وكذلك العلامة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي حيث قال في مطالع كتابة قواعد التحديث : «لا خفاء أنه من المدارك المهمة في باب التصنيف عزو المسائل، والفوائد، والنكت إلى أربابها تبرؤاً من انتحال ما ليس له، وترفعاً أن يكون كلابس ثوبي زور، ولهذا ترى جميع مسائل هذا الكتاب معزوة إلى أصحابها بحروفها، وهذه قاعدتنا فيما جمعناه ونجمعه».

هي، بما فيها، ورد عليها وفندها، وأخبر عن أحوال المنافقين في إسرارهم وإعلانهم، ورد عليهم، وبين لنا ما كاد به المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول فاحش كاذب وعمل مجرم أثيم. وكان هذا هو المنهج الذي تبعه علماء الإسلام فيما بينهم، ومع غيرهم، ينقلون الحجة كما هي دون تغيير أو تبديل، على استقصاء وتمام، ثم يكرون عليها نقضا وتخطئة. وانظروا إلى كتب الأشعري والباقلاني والفخر الرازي والغزالي وابن تيمية وابن القيم والسابقين كمحمد بن الحسن الشيباني والشافعي والطحاوي والطبري وعبد القاهر البغدادي وغيرهم، لتجدوا هذه النماذج القمم في الصدق والأمانة، واستيعاب الفكرة ولو كانت ضالة، لبيان وجه الضلال فيها، ولهذا قالوا : «ناقل الكفر ليس بكافر» ليرفعوا الحرج عن الأمة في الحوار والمناظرة، وليوفُّوا قبل ذلك الأمانة حقها.

وبأمانة هؤلاء وصلت إلينا أفكار لا توجد عند غيرهم، لأن كتب أهلها اندثرت وبادت، وأصبح المعوَّل في معرفتها على كتب هؤلاء.

وقد سمعنا بعض الناعقين يكتب ويقول : إن هذه كتب أهل السنة، ويجب أن نتريث ونتحفظ في شأن ما ترويه عن غيرها وأن لا نعتد به ؛ ولم يدر هؤلاء أنهم أمناء في نقلهم، وأعطوا العناية للأمانة في النقل أكثر من عرض أفكارهم وردودهم. ولقد عِيب على الفخر الرازي أنه ينقل حجج الخصوم على جهة الاستيفاء والتمام، فإذا جاء للرد عليها انقطع وقصَّر لطول ما حشد من حججهم، ولكثرة ما استفرغ من الجهد جمعا وترتيبا !!

وأنبه إلى أننا يجب أن نكون على حذر شديد من المعاصرين. فقد وجدنا بعض المنتمين إلى الدراسات الإسلامية يعبث بالنصوص، نقلا أو بتراً وحذفاً لما لا يعجبه أو يتعارض مع أهوائه وتوجهاته أو يأتي على حججه ودعاواه بالهدم والسقوط بذلك في بعض كتب التراث التي يخرجونها.

وقد ذكر الإمام تقي الدين السبكي مثل هذه الأمور، في قضية محددة، وكان هذا الصنيع سلف سوء لمن يسلك هذه السبيل، حيث قال :

«وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة، فلم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنَّفه مصنِّفه.

وهذا عندي من كبائر الذنوب، فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس، وما في أيديهم من المصنفات، فقبح الله فاعله وأخزاه، وقد كان في غنية عن كتابة هذا الشرح، وكان الشرح في غُنْيَة عنه»[27].

قلت : ومثل هذا في أيامنا هذه يعلِّق عليه المحقق ويناقشه، ويرد عليه بحجة واضحة. وإذا اقتضى الحال، أفرد كتابا أو ضمائم ملحقة، مع التحقيق. أما أن يحذف فلا، وألف لا، مهما كان نوع الكلام المحذوف.

وقد وجدنا بعضهم يقحم رأيه الفاسد، وفكره الخاسر الكاسد، في نصوص لها قيمة ووزن، دون تمييز أو إشارة على أنه من المحقق أو الناشر أو الطابع، ادعاء منه للفهم، والاجتهاد العلمي العظيم !؟ وياله من عمل سقيم وجرم أثيم[28]، لأنها تزيد على صاحب النص، بما ينسبه إلى الجهل والسخف وغير ذلك.

أما الذين احترفوا حرب الإسلام، فقد أشرت إلى نموذج منهم في ممارسة الغش والتنوير، في صدر كتابنا «**مصادر السيرة النبوية وتقويمها**».

8 ـ الفهم الصحيح للنصوص وتحديد مدلولاتها

ومن الأمانة العلمية الكاملة، تنبثق قضية على غاية من الأهمية

---

(27) السبكي، **مرجع مذكور**، ج II، ص. 19.

(28) انظر مثلا في : ابن كثير، الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، **النهاية في الفتن والملاحم**، ج I، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، نشر دار الحديث خلف الجامع الأزهر بمصر، د. ت، ص. 118، 131، 150.

والخطورة، ألا وهي قضية الالتزام بضوابط الفهم الصحيح للنصوص، وتحديد مدلولاته على هدي هذه الضوابط وما ترشد إليه.

إن أخطر شيء في المعرفة والعلم الحق، أن يجعله تابعا لرأيه وهواه، ورغباته وأفكاره التي عبَّها سابقا، ولهذا جاء التحذير في القرآن الكريم من الهوى والانسياق وراء الهوى. ومن ملامح الميل مع الهوى والرأي، تصيد الآراء الشاذة، والأقوال الضعيفة، والتفسيرات المنحرفة، وقد يكون ذلك نصراً لشهوة خفية فيه أو رأي دُفع إليه أو تسويغاً لحالةٍ راهنة أو إرضاء لفئة أو شخص، أو دفعا في اتجاه معين أو غير ذلك مما يكثر في حياة الناس أفرادا وجماعات.

لقد قرر القرآن الكريم وفرض على المسلم أن يقول الحق، ولو خالف هواه أو رغبات الناس : ﴿وقل الحق من ربكم﴾. وأكد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في بيعته لأصحابه : «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، على السمع والطاعة... وأن نقول بالحق، أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم».

وأكد علماء الإسلام على قضية في هذا الباب، لها شأنها العلمي والمعرفي، عندما قالوا : من تتبع رخص المذاهب خرج بلا دين[29].

(29) قال الإمام الذهبي في **سير أعلام النبلاء (مرجع مذكور**، ج 8، ص. 90) : ومن تتبع رخص المذاهب وزلات المجتهدين، فقد رقَّ دينه. كما قال الأوزاعي أو غيره : من أخذ بقول المكِّيِّين في المتعة، والكوفيِّين في النبيذ، والمدنيِّين في الغناء، والشاميِّين في عصمة الخلفاء، فقد جمع الشَّرَّ. وكذا من أخذ في البيوع الربويَّة بمن يتحيَّل عليها، وفي الطلاق ونكاح التحليل بمن توسَّع فيه، وشِبْه ذلك فقد تعرض للانحلال ، فنسأل الله العافية والتوفيق.

ونقل الحافظ ابن عبد البر القرطبيّ، أبو يوسف عبد الله (ت. 463 هـ)، **جامع بيان العلم وفضله**، ج 2، نشر دار الفكر، لبنان، د.ت.، ص. 112، نقل بسنده إلى سليمان التيمي (ت 177 هـ)، قال : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشَّرُّ كله. قال أبو عمر بن عبد البر : هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً. ومن طريف ما جاء في هذا ما رواه أبو العباس بن سريج عن إسماعيل القاضي المتوفَّى 282 هـ، قال : دخلت مرة على الخليفة المعتضد بالله، فدفع إليَّ كتاباً فنظرت فيه، وكان قد جمع له فيه الرُّخص من زلل العلماء، وما احتجَّ به كل منهم لنفسه فقلت : مصنِّفُ هذا زنديقٌ. فقال : ألم تصِح هذه الأحاديث ؟ قلت : بلى، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، =

إن قضية الفهم الصحيح للنص، وخاصة نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، نشأت مع السلف الصالح، ونشأت بذلك ضوابط الفهم الصحيح، مع الأيام والأعوام. فكلما ظهر فَهْم سقيم، وفرقة منحرفة بفهمها، قيَّض الله تعالى لها من يرد غوايتها ويطفىء شعلتها. هذه القضية هي التي نسميها اليوم قضية الموضوعية والنزاهة، وقد لاكت الألسنة هذه الكلمة كثيرا في عصرنا، لكن مدى الالتزام بها محدود جدا.

إن الأوائل، رضي الله عنهم، قد أنشأوا علما جليلا لا نظير له، لفهم النص فهما صحيحا، انطلق لفهم القرآن الكريم والسنة المطهرة، وعمموه إلى غيرها من العلوم لأن قواعد هذا العلم عقلية، فطرية، استقرائية : إنه علم أصول الفقه.

وإن من ينظر مباحث هذا العلم، يجد أنها تدور أساسا حول التأويل للنص وصرفه عن ظاهره إلى الوجهة الصحيحة، ومتى يجوز ذلك، ومتى لا يجوز، وما هي ضوابط هذا الأمر. وتدور مباحثه كذلك حول العام وعمومه، والخاص وخصوصه، وعلاقة هذا بذاك ؛ وتدور حول المطلق من اللفظ والمقيد، وحدود كل واحد منهما وعلاقتهما ببعضهما، وتدور حول الأمر والنهي ودلالتهما، والنص المنسوخ وناسخه، والقياس وقواعده وأسسه. وهذه المباحث تضم في ثناياها عشرات بل مئات القواعد، وكلها ضوابط عاصمة للفهم من الخطإ، وواضعة له في الطريق الصحيح.

= وما من عالم إلّا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه. فأحرق الكتاب. أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى** 211/10، وانظر الذهبي (**مرجع مذكور**، ج 13، ص. 465)، وابن كثير (الحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت. 774 هـ)، **البداية والنهاية**، ج 11، نشر دار الفكر، بيروت، 1393 هـ ـ 1978م، ص. 87)، والسيوطي (الإمام جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، «**تاريخ الخلفاء**»، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط. 4، 1389 ـ 1969، ص. 589)، وللشاطبي (**مرجع مذكور**، ج 4، ص. 118 وما بعدها) في المسألة الثالثة من مسائل الاجتهاد، كلام نفيس جداً ؛ وفيه يقول : «إنه ليس للمقلّد أن يتخيَّر في الخلاف كما إذا اختلف المجتهدون على قولين فوردت كذلك على المقلّد. فقد يعدّ بعض الناس القولين بالنسبة إليه مخيراً فيها كما يخير في خصال الكفارة ـ فيتبع هواه، وما يوافق غرضه دون ما يخالفه ... إلى أن يقول : وقد حكى ابن حزم الإجماع على أن ذلك فسق لا يحل...».

إن من لا يعرف بنية هذا العلم وجزءا من قواعده، وكيف نظر علماء الإسلام من خلاله للقرآن والسنة، والمصنفات الإسلامية، لن يكون أصيلا في فهمه للشريعة الإسلامية، وستشكل عليه كثير وكثير من الأمور ؛ وإذا اجتهد - كما يحلو لبعضهم - خبط وخلط، ولا يبعد أن يحل حراما أو يحرم حلالا، وكلاهما واقع.

إن النزاهة والموضوعية، والإخلاص في فهم مراد الله سبحانه وفهم كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، هي التي أثمرت علم أصول الفقه ونمّته عبر القرون ؛ فيجب على من يتكلم على علم، أي علم من علوم الشريعة، أن يتسلح بشيء منه، بل بحد أدنى لابد منه، لأن الفهم الحق لمراد الشارع، إضافة إلى كونه واجباً دينياً، فإن نتيجته هي صمام الأمان للحياة الإنسانية، وسر السعادة البشرية.

وإن مسألة التأويل قد أولاها علماء الإسلام حيزاً كبيراً، واهتماما متميزاً من دراستهم، لأنها كانت مع جزئيات أخرى في فهم النص مرتكز نشأة الفرق الإسلامية، ومواقفها المتباينة. وإن مسألة التأويل تشمل الفقه النظري (الإيمان) والعملي (الأحكام) والآداب والأخلاق، ولابد من التركيز عليها اليوم، لنتجنب سوء الفهم ونباعد الخطأ والغواية.

وأشير إلى نوع آخر من الموضوعية والنزاهة في فهم النصوص، ألا وهو قضية الاجتهاد المباشر وأخذ الأحكام من نصوص القرآن والسنة مباشرة، ويدعو إليه نفر من الناس تحت أسماء متعددة. ونحن لا نحجّر ما وسع الله، بل نعتقد أن الله تعالى يفتح على من يشاء ما يشاء، وكم استدرك لاحق على سابق. إلا أن الأمر لابد له من ضوابط، حتى لا يفلت الزمام، ويتحلى كل مأفون بحلية الإمام. ولقد ذكر الذهبي، وهو من هو، في كتابه «**سير أعلام النبلاء**»(30) في ترجمة الإمام عبد العزيز بن عبد الله الداركي الشافعي : «وكان يختار في الفتوى، ويفتي على خلاف مذهب الإمامين الشافعي وأبي

(30) الذهبي، **مرجع مذكور**، ج 16، ص. 404.

حنيفة، فيقال له في ذلك، فيقول : ويحكم ! حدّث فلان عن فلان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بكذا وكذا، والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة، فعقب عليه الإمام الذهبي، قائلا :

هذا جيد، ولكن بشرط أن يكون قد قال بذلك إمام من نظراء هذين الإمامين مثل مالك أو سفيان أو الأوزاعي،

وبأن يكون الحديث ثابتاً، سالماً من علَّة،

وبأن لا يكون حجة أبي حنيفة والشافعي حديثاً صحيحاً، معارضاً للآخر. وأما من أخذ بحديث صحيح وقد تنكَّبه سائر أئمة الاجتهاد، فلا، كخبر : «من شرب في الرابعة فاقتلوه» وكحديث «لعن الله السارق يسرق البيضة، فتقطع يده».

أقول : هذا يعني أن استلهام النصوص والأخذ منها مباشرة لا يكون إلا بعد الاطلاع على سابق الآراء ومواقف الأئمة منها، ثم يقوم المجتهد على بصيرة ويقين. ولا يذهب إلا إلى ما يراه حقا. وقد مضى الأئمة من الأصوليين وغيرهم على أنه لابد للمفتي والمجتهد من معرفة إجماع السلف وخلافهم في الأحكام الشرعية، وهذا يعني معرفة ما ذهبوا إليه في تفسيرهم للنصوص.

ولا يخطرنَّ ببال أحد من الناس أنهم، بمجموعهم، تركوا آية دون أن يتعرضوا لأحكامها وأفهامها من جميع الوجوه، أو حديثا لم يتعرضوا لتثبيته والاستنباط منه، إن كان صالحا للحجة ؛ بل استنبط بعضهم من أحاديث ضعيفة، ولهذا نقول : كل حديث لم يعرفه مجموع الأئمة السالفين، وخاصة من الحديث الصحيح، فهو غير موجود على الإطلاق.

وبعد الالتزام بهذه الضوابط في الفهم وفي الاستنباط، يجب عليه ألا يتعجل في إصدار الأحكام قبل تمام النظر فيما هو بصدده، ويتجنب التهوّر والنّزق في ذلك، وليتذكر قول الله تعالى ﴿ما يلفظُ من قولٍ إلّا لديه رقيب عتيد﴾ (سورة قٓ، الآية 18)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من سن

في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده إلى يوم القيامة، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[31].

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا»[32].

إن للكلمة خطرا، وأخطر ما تكون الكلمة عندما تكون مدونة مباحة لكل الناس، ولهذا جاء التحذير من الكلمة المنحرفة الضالة المضلّة شديدا في نصوص كثيرة، يكفي أن أذكر منها الحديث الشريف : «إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يزل بها إلى النار أبعد مما بين المشرق والمغرب»[33]. ومعنى **يتبين** : يفكر أنها خير أم لا.

وفي حديث آخر[34] : «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله تعالى، ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت، يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه».

(31) أخرجه مسلم في **صحيحه**، من حديث جرير بن عبد الله البجلي، الزكاة : باب الحث على الصدقة، ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النّار (الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ)، **صحيح مسلم**، ج 2، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.، ص. 705).

(32) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة «العلم : باب من سن سنة حسنة أو سيئة أو دعا إلى هدى» (**نفسه**، ج 4، ص. 2060).

(33) أخرجه البخاري، «الرقاق : باب حفظ اللسان» (البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ)، **الجامع الصحيح مع شرحه فتح الباري**، ج 11، نشر المكتبة السلفية، د. ت.، ص. 308).

(34) رواه الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ) في **الموطإ**، «كتاب الكلام : ما يؤمر من التحفظ في الكلام»، ج 2، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان، د. ت.، ص. 985 ؛ والترمذي، «الزهدُ : باب قلة الكلام»، وقال : حديث صحيح، وغيرهما كابن ماجة وابن حبان في **صحيحه** والحاكم.

9 ـ الرجوع في كل علمٍ إلى أهله

إن الباحث الحق، وهو يجول في رحاب الفكر ويصول، يجب عليه أن يرجع في كل علم إلى أهله، ويأخذ معلوماته من مصادرها الأصلية الصحيحة، المعتمدة في ميدانها. فأهل كل علم مقدمون على غيرهم فيه، بل لا يلتفت فيه إلى سواهم، لأن أهل كل علم هم الذين جمعوا مسائله وضبطوا أصوله وألفوا كتبه وذللوا صعابه. ففي علوم القرآن والقراءات، يرجع إلى أهل هذه العلوم، وإن كان بعض أهلها غير مقبول في علوم أخرى، وفي الحديث إلى أهله المنقطعين له، وفي الفقه إلى أئمته، وفي أصول الفقه إلى أربابه وفحوله، وفي اللغة إلى أعلامها، وفي تراجم الرجال وضبط أنسابهم إلى أعيانه ومصنفاتهم، وفي التاريخ والسير وأخبار الصحابة وأحوال السلف إلى المبرزين فيه ... فلا يؤخذ الحديث من كتب الفقه والأصول، وكم حديث رده أئمة الحديث وهو موجود فيها، ولا يرجع في القراءات وعلوم القرآن إلى كتب التاريخ والسير، ولا في أنساب الرجال ومسائل الأصول إلى كتب الأسمار والقصاصين..[35].

قال العلامة الزمخشري جار الله في تفسيره، عند قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحل لهم؟ قل: أحل لكم الطيبات، وما علمتم من الجوارح مكلِّبين تعلمونهنَّ مما علمكم الله، فكلوا مما أمسكن عليكم، واذكروا اسم الله عليه، واتقوا الله، إن الله سريع الحساب﴾ (**المائدة،** الآية 4).

قال: «المكلِّب: مؤدب الجوارح ومضريها بالصيد لصاحبها[36]

---

(35) انظر نبذة مهمة في ذلك، في: ابن الوزير اليماني، محمد بن ابراهيم (ت 840 هـ)، **العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم**، ج 2، تحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط. 2، 1412 هـ ـ 1992 م، ص. 429.

(36) مضريها: أي معوّدها، ومدرّبها. وضَرِيَ الكلب بالصيد ضراوة: أي دَرِب وتعوّد، وأضراه صاحبُه إذا درّبه وعوّده، وأضراه أيضاً: أغراه. وكلب ضارٍ.

ورائضها لذلك، بما علم من الحيل وطرق التأديب والتثقيف ... وانتصاب «مكلبين» على الحال من علمتم.

فإن قلت : ما فائدة هذه الحال وقد استغني عنها بـ«علمتم» ؟

قلت : فائدتها أن يكون من يعلم الجوارح نحريرا في علمه، مدربا فيه، موصوفا بالتكليب، و«تعلمونهن» حال ثانية، أو استئناف.

وفيه فائدة جليلة، وهي أن على كل آخذ علما أن لا يأخذه إلا من أقتل أهله علما، وأنحرهم دراية، وأغوصهم على لطائفه وحقائقه، وإن احتاج أن يضرب إليه أكباد الإبل، فكم من آخذ عن غير متقن قد ضيع أيامه، وعض عند لقاء النحارير أنامله».

وإن ما ينبغي التنبه له، كما تنبه له السابقون، مسألة النقل في المذاهب الفقهية والعقدية، والأديان والفرق والمذاهب السياسية، القديمة والمحدثة، فيجب أن يرجع فيه إلى مصنفاته الصادرة عن أهله.

فالمذاهب الفقهية، سنيُّها وغير سنيِّها، لها مؤلفاتها المعروفة من أصحابها، والفرق والأديان لها مصنفاتها التي صنفها منتحلوها، وقد أصبحت اليوم ميسورة منشورة، حتى لا يقع الباحث في الخطأ ويرجم بالظنون، كما يصنع نفر من المتحاملين، يلفقون ويتخرصون، وينقلبون إلى أهلهم وهم فكهون !!

إن ملاحظة هذا الأمر الهام والأساسي في منهج التفكير والتصنيف ترينا خلل الخطة التي سار فيها كثير من الكاتبين عن الإسلام في هذا العصر، إذ تركوا مصادر العلوم المتقنة المحكمة، وتصيَّدوا الأقوال من هنا وهناك، بقيل، ويقال، ويحكى، ويروى، دون تثبت وتأكد. وسار كثير من الناس وراء شهرة الأسماء والألقاب فخبطوا وخلطوا، ودخلوا من العلم من غير الباب. فالتفسير وعلوم القرآن غدت تؤخذ في أحيان كثيرة من الأطباء ؛ والحديث والسنة والحكم على نصوصها صحة وضعفا تؤخذ من الأدباء ؛ والفقه وما يجوز

وما لا يجوز من الحلال والحرام، يفتي فيه الساسة وأصحاب الدهاء... والله المستعان على هذه النكبة التي تعاظمت حتى حُجِبَ وجه الإسلام الحق عن جُلِّ الناس أو كاد.

أفيقوا أيها الباحثون في الدراسات الإسلامية في أي ميدان من ميادينها، وعودوا إلى الطريق السوي، دون تأخر أو تردد. فالخوض بالباطل لا يميت الحق، بل يحرم الانتفاع بأنواره، ويبقينا في أوهام الحيرة، ومآسي الضلال، ولا يتقدم الفكر والعلم إلا بالمنهج الصحيح.

10 ـ النقد النزيه المتزن

إن الباحث الراسخ لا يقف حيال الأفكار والنصوص مكتوف الأيدي، جامد النظر، عديم التدبر، بل إن له حق الفهم عن الله ورسوله، والاستنباط من نصوص القرآن والسنة الشريفة، وله حق النقد والتقويم لكل نص سواهما، فلا يمر عليه نص يدخل في إطار بحثه، ويرى فيه ما يستحق التقويم أو بيان الخطإ، إلا وقوم وأصلح بما يراه حقا، وإن كان فيه ما لم يفهمه، فليشر إلى ذلك وليبينه، لأنه إذا ساق النصوص ولم يفهمها أو لم يفهم بعضها، ولم يذكر ذلك فإنه رضيها، وأصبح متحملاً لمسؤوليتها.

وقواعد علماء الإسلام في ذلك كثيرة شهيرة، ومنها قولة الإمام مالك بن أنس رحمه الله (ت 179 هـ) : «كل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر»، وأشار بيده إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه صلى الله عليه وسلم معصوم من الخطإ، حجة على العالمين.

إن النقد العلمي النزيه ميزة هذه الأمة، وعلى أساسه قام منهجها التوثيقي، والاستنباطي والفكري عامة، عند المحدثين والفقهاء والأصوليين والمؤرخين وغيرهم في جميع العلوم. وقد تقدم لنا في كلام الإمام النووي أنه ينقد الكبار لأن الحق أكبر، ويبين خطأ العظماء لأن الحق أعظم.

وإن روح النقد والتقويم يجب أن يمارسها الباحث النزيه في الدراسات الإسلامية وغيرها، على نفسه وعلى غيره. ومن ممارستها على نفسه، أن يفرغ قلبه وفكره لما يكتبه ويبحثه، ويعيد النظر فيه مرة تلو مرة، فصلاً فصلاً، وباباً باباً. وكما قال علماؤنا : «ليحذر من إخراج تصنيفه من يده، إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه وتكريره»[37]. قال الربيع المزني : «لم أر الشافعي آكلا بنهار ولا نائما بليل، لاهتمامه بالتصنيف»[38].

ومن تمام التهذيب والتحرير، المذاكرة به وبمضمونه مع أهل العلم من الشيوخ والنظراء والأقران، بل مع الطلاب. ولهذا أكد علماء الإسلام عبر الحقب على أهمية المذاكرة في التفطن إلى المسائل والوصول إلى الحق.

يقول الإمام أبو الفرج بن الجوزي : «إن اقتصار الرجل على علمه إذا مازجه نوع رؤية للنفس، حبس عن إدراك الصواب نعُوذ بالله من ذلك»[39]. وللمذاكرة آدابها، بينها أئمتنا في مصنفاتهم، فلتنظر في محلها[40].

هذه عشرة كاملة تتعلق بالموضوع والمضمون، ويمكن الزيادة عليها لمن فتح الله عليه، فنسأله تبارك وتعالى، وهو الفتاح العليم، أن يفتح علينا فتحاً مبينا، ويهدينا صراطا مستقيما.

*

* *

وأما ما يتعلق بشكل الموضوع الخارجي، أسلوباً وصياغةً، ووضعاً وإخراجاً، ففيه أيضا عشرة أسس وقواعد أو يزيد، وهي كالتالي :

---

(37) الخطيب، أ.، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 282.

(38) النووي، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 38.

(39) ابن الجوزي، **مرجع مذكور**، ص. 112.

(40) كتب العلم التي صنفها علماء المسلمين تؤكد وتركز على هذه الآداب مؤتسية في ذلك بالقرآن العزيز والحديث النبوي الشريف. انظر في ذلك : أبو بكر الآجري (ت. 360 هـ)، **أخلاق العلماء**، تحقيق فاروق حمادة، ط 2، دار الثقافة، الدار البيضاء.

1 ـ سلامة الأسلوب وجماله

اللغة التي يصوغ بها بحثه إن كان باللغة العربية، يجب أن تكون بعيدة عن اللحن، والأخطاء الصرفية والنحوية والإملائية. وقبل هذا، لابد لنا من القول بأن من لا يفهم العربية ويتصرف فيها، لا يتأتى له فهم نصوص القرآن والسنة، وأقوال أئمة الدين ؛ ومن حرم هذا، فإنه لا يستطيع الادعاء بأنه قادر على التعبير عنها حق التعبير.

إن الأسلوب هو ثوب المعاني، وبمقدار توشيته وتحبيره وتجميله، تقرب المعاني من الأفهام، وتسرع الدخول إلى القلوب والعقول، مع زيادة الأفضليَّة والخيريَّة لمن كان مكين اللغة، عارفا بأساليبها.

ذكر الخطيب البغدادي بسنده إلى قتيبة بن سالم، قال : «كنت عند ابن هبيرة الأمير، فجرى الحديث حتى جرى ذكر العربية فقال : والله ما استوى رجلان دينهما واحد، وحسبهما واحد، ومروءتهما واحدة، أحدهما يلحن والآخر لا يلحن، إن أفضلهما في الدنيا والآخرة الذي لا يلحن.

قلت : أصلح الله الأمير، هذا أفضل في الدنيا لفضل فصاحته وعربيته، أرأيت الآخرة، ما باله فُضّل فيها ؟ قال : إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزله الله، وإن الذي يلحن، يحمله لحنه على أن يدخل في كتاب الله ما ليس فيه، ويخرج منه ما هو فيه، قال : قلت : صدق الأمير وبرَّ»[41].

وهل كان جلّ الاختلاف في القرآن والحديث إلا من التفاوت في فهم لغة التنزيل، ومحاولات صرفها عن مجاري كلام العرب، وسننها في الخطاب ؟!!

وفي كتاب «**البيان**» ـ أحد أقسام كتاب «**البيان والتبيين**» للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ) ـ جمل من الغرر، التي يحسن بكل كاتب أو منشيء أو أديب أن يستحضرها، ومن ذلك قوله :

---

(41) الخطيب البغدادي، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 26.

«وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، وكأن الله عز وجل قد ألبسه من الجلالة، وغشّاه من نور الحكمة، على حسب نية صاحبه، وتقوى قائله، فإذا كان المعنى شريفا، واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع، بعيداً من الاستكراه، ونزيها عن الاختلال، مصونا عن التكلف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة.

ومتى فَصلَت الكلمة على هذه الشريطة، ونفذت من قائلها على هذه الصفة، أصحبها الله من التوفيق ومنحها من التأييد، ما لم يمتنع معه من تعظيمها صدور الجبابرة، ولا يذهل عن فهمها منه عقول الجهلة»[42].

وكذلك لعبد الله بن المعتز (ت 296 هـ)، وهو أديب كبير وشاعر مبدع، كلمة رائقة في التأني وإخراج الكلام مكسواً بأحسن زينة في مضمونه ومظهره، فيقول :

«لحظة القلب أسرع خطرة من لحظة العين، وأبعد غاية وأوسع مجالا: فهي الفائضة من أعماق أودية الفكر، والمتأملة لوجوه العواقب، والجامعة بين ما غاب وما حضر، والميزان الشاهد على ما نفع وما ضرّ.

والقلب كالمملّ للكلام على اللسان إذا نطق واليد إذا كتبت، فالعاقل يكسو المعاني وشي الكلام من قلبه ثم يبديها، فألفاظه كواسي في أحسن زينة، والجاهل يستعجل بإظهار المعاني قبل العناية بها، بتزيين معارضها، واستكمال محاسنها»[43].

قلت : كساؤها هو جمال اللفظ، وتناسق التركيب، مع سداد المعنى وصحته، ولا يعني هذا أن تصبّ في قوالب السجع الثقيل، أو تصيّد حوشي اللغة ومهجور الكلام. ولا أدق ولا أهم للباحث في الدراسات الإسلامية من استعمال الكلمات والتراكيب القرآنية والنبوية...

(42) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)، **البيان والتبيين**، ج 1، تحقيق حسن السندوبي، دار الفكر، لبنان، د. ت.، ص. 106، 107.

(43) الخطيب البغدادي، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 283.

ولا ينبغي له أن يقع في تراكيب العامة وأساليب الصحافة السائرة في أيامنا، ولو كانت معانيه سامية. فإن ذلك يهبط بقيمة عمله وجهده، ولا سيما إذا عراه أو تخلله أخطاء في النحو والصرف والإملاء...

ولا حرج على باحث ضعيف اللغة، أو غير ضعيف، أن يعرض ما كتبه على من يصححه له، أو يصلح ما فيه ويدله على أخطائه، بل يجب عليه ذلك إن كان جادا في عمله. وأما إذا صادف نقولا وفيها أخطاء لغوية، وسقم في التراكيب، وليس لها وجه في العربية أو لها وجه ضعيف، أو هي لُغيّة، فليشر إلى ذلك ولينبه إليه. وقد عالج الأئمة السالفون، وخاصة أصحاب الحديث، إصلاح اللحن والخطإ، وهل يجوز أو لا يجوز، وذلك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكان عامر الشعبي (المتوفى نحو 103 هـ) يقول : «لا بأس بإقامة اللحن في الحديث». وكان الأوزاعي (ت 157 هـ) يقول : «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربا» ويروي عنه كذلك : «لا بأس بإصلاح اللحن والخطإ في الحديث». وقيل لعبد الله بن المبارك (ت 181) : يكون في الحديث لحن، أأقوِّمه ؟ قال : نعم، لأن القوم لم يكونوا يلحنون، اللحن منا.

وبمثل قولهم قال غير واحد من السلف[44].

هذا عن الإصلاح في نصوص الأحاديث النبوية الشريفة، فغيرها من باب أولى. وكذلك التنبيه إلى الخطإ : يجب أن لا يكون محل خلاف.

ولا يسرع العاقل بالتخطئة، قبل التأكد أن ذلك المشار إليه لا وجه له، ولا يصح بحال من الأحوال، ولا يغرنك المخطِّئون وشهرة أسمائهم، ويرد هنا المثل القائل : «يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر».

وأشير في هذه الفقرة المتعلقة بالأسلوب واللغة ـ كلمة وتركيبا وخطاً،

---

(44) انظر هذه الأقوال وغيرها في : ابن عبد البر القرطبي، **مرجع مذكور**، ج 1، ص. 96، 97 ؛ والخطيب البغدادي، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 21.

وأعني الجانب الإملائي ـ إلى ما ذكره أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ) في كتابه الجليل «**أدب الكاتب**» (وقد كسره على أربعة كتب: كتاب المعرفة، ثم كتاب تقويم اليد، ثم كتاب تقويم اللسان، ثم كتاب الأبنية) أنه قد عالج في «كتاب تقويم اليد» مسائل جد هامة من الرسم الإملائي، وما يزاد وينقص، ويمدّ ويقصر من الحروف وغيرها في الكتابة، بما هو حقيق بالاحتذاء والترسم في ذلك.

2 ـ ضبط النص بالشكل والإعجام وعلامات الترقيم

ومن تمام معرفة اللغة وحسن الصياغة، ضبط النص بالشكل والإعجام، واستعمال علامات الترقيم.

أ ـ أما الإعجام والشكل، فيجب أن يكون في المواضع التي يحتاج إليها، وخاصة في الكلمات المشكلة والملتبسة من الأعلام والكنى والألقاب والأنساب وغيرها ؛ وفي ذلك مؤلفات خاصة، إلى جانب المعاجم اللغوية التي تضبط بنية الكلمة.

وأول من فتّق هذا الباب ووضع فيه المصنفات هم المحدثون، خشية وقوع التصحيف والتحريف في متون الأحاديث النبوية وأسانيدها. ثم تطور هذا العلم مع الأيام، واكتملت فيه مؤلفات جسام. فمن ذلك كتاب «**تصحيفات المحدثين**» للعسكري الحسن بن عبد الله (ت 382هـ) وهو مطبوع، و«**تصحيف المحدثين**» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ)، و«**إصلاح خطإ المحدثين**» للإمام حَمْد بن محمد الخطابي (ت 388هـ) وهو مطبوع، ومن أهمها كتاب الأمير أبي نصر بن ماكولا (ت 487هـ) وكتاب «**الأنساب**» لتاج الإسلام أبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت 489هـ) ومختصره «**اللباب في تهذيب الأنساب**» لعز الدين أبي الحسن علي بن الأثير الجزري (ت 630هـ) وهو مطبوع. وأجمعها

أدقها كتاب «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) وهو مطبوع، وهو الذي قوّم فيه واستدرك وتمم كتاب «**مشتبه النسبة**» للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي (ت 748هـ). كما عُني القاضي عياض بـ«**بالموطأ**» للإمام مالك وبـ«**صحيحي**» البخاري ومسلم، عناية فائقة في ضبط ما جاء فيهما في كتابه «**مشارق الأنوار على صحاح الآثار**»، وهو مطبوع.

ويذكر في هذا الباب كذلك «**المغني في ضبط أسماء الرّجال، ومعرفة كنى الرواة، وألقابهم وأنسابهم**» للمحدث الشيخ محمد طاهر بن علي الهندي (ت 986هـ) وهو مختصر ومطبوع.

وبصفة عامة، فقد أولى علماء الإسلام، وأهل الحديث خاصة، هذا الجانب المعرفي عناية تامة. وقد قال بعض البلغاء : «إعجامُ الخط يمنع من استعجامه، وشكلُه من إشكاله».

ب ـ وأما علامات الترقيم، فيجب استعمالها على أدق وأكمل ما يكون، لأنها تبين المراد، وتوضح الفكرة، وتسهّل القراءة، وتيسر الفهم. وفي ذلك كتب مؤلفة، ما على الباحث من حرج أن يرجع إليها، المرة تلو المرة، ليتذكر ما سها عنه أو أخطأ فيه. لأن التساهل في وضع علامات الترقيم يفوّت على القاريء كثيرا من المقصود، بل ربما يؤدي إلى عكس المقصود، ويشوش فكرة الكاتب ويسيء إليها[45].

---

(45) وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون (عبد السلام هارون، **التراث العربي**، سلسلة كتابك، دار المعارف بمصر، العدد 35، د. ت.، ص. 53ـ54) أن أول من أشاع علامات الترقيم الحديثة وتوسع فيها توسعاً كبيراً أحمد زكي باشا شيخ العروبة المتوفى 1353 هـ ـ 1934 م، وله في ذلك كتاب **الترقيم في اللغة العربية**، طبع بولاق، سنة 1913. وقد أشاد الأستاذ الزركلي بجهوده في إحياء التراث العربي وتفانيه في ذلك. انظر ترجمته في : الزركلي، خير الدين (ت 1976 م)، **الأعلام : قاموس تراجم**، ج 1، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط. 4، 1979، ص 126ـ127.

هذا، وقد تواضع الكاتبون على أمور معلومة في هذا الباب، كوضع الاقتباس القرآني الكريم بين هلالين ﴿ ﴾، والاقتباس من الحديث الشريف بين قوسين ( )، والتوضيح والزيادة بين معقوفتين [ ]، والنقط في نص مقتبس (....) إشارة لحذف، وغير ذلك مما هو معلوم. فمن تبع ذلك فلا حرج عليه، ومن أراد الخروج عليه، واختط لنفسه مصطلحات خاصة، فليصدر بها بحثه وكتابه، ليكون القارىء على بينة من ذلك.

3 ـ ضبط القراءات القرآنية

يجب على الباحث أن يعتمد قراءة قرآنية معينة. وفي العالم الإسلام اليوم يُقرأ برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود في أكثر الجهات، كما يقرأ برواية ورش عن نافع بن أبي نعيم المدني في المغرب وجهات إفريقيا، وكذلك برواية قالون عن نافع بن أبي نعيم المدني في ليبيا وجهات السودان. ويشير الباحث للقراءات الأخرى، إن كانت، وكانت الآية محل استنباط للأحكام أو نظر وأفهام.

وكذلك نصوص الحديث الشريف وروايات، مع بيان مصدر ذلك ليسهل الرجوع إليه من صاحبه ومن غيره.

4 ـ نفي الاستطراد

يحسن بالباحث أن يخلي فكرته من الاستطرادات الطويلة، والإضافات غير اللازمة، وإن كان ذلك ضروريا فلتكن في حاشية الكتاب، وإن كانت طويلة فليجعلها ضميمة، ملحقة في ختام الباب أو البحث، ولا حرج من عدة ضمائم توضح وتنير للقرّاء تمام الفكرة وأصولها.

5 ـ حسن الاقتباس

وأما الاقتباسات، فإن كانت طويلة، فإما أن تختصر ويقتصر فيها على موضع الشاهد، وإما أن يؤخذ معناها، ويشار إلى ذلك. وقد صنع ذلك علماؤنا الأقدمون، فاختصروا واقتصروا على موضع الشاهد ؛ ولهذا كان الإمام البخاري، رحمه الله، يقطع الحديث الواحد في مواضع عديدة من جامعه الصحيح، مقتصرا على ما له علاقة بذلك الباب والترجمة.

وأخذوا المعنى في أحيان أخر وتركوا اللفظ، وكانوا يقولون : قال فلان ما معناه..، وكانوا كذلك عندما يأخذون النص بلفظه يقولون : قال فلان، وعندما ينتهون من الاقتباس يقولون : انتهى، أي الاقتباس.

وأما في عصرنا، فقد تواطأ الباحثون على وضع الاقتباس بلفظه بين قوسين، وعند الاقتباس للآيات القرآنية الكريمة، لابد من ذكر السورة، ورقم الآية في المصحف الكريم...

ولابد كذلك من إحالة نصوص الأحاديث النبوية إلى مصادرها التي هي فيها، الأعلى فالأعلى، فلا يحال حديث إلى الترمذي، مثلا، وهو في البخاري، ولا يعزى نص إلى مسند أحمد وهو متفق عليه ـ أي عند البخاري ومسلم ـ لأن هذه الأمور من أساسيات المعرفة الإسلامية، ومن لا يعرفها فليس خليقا أن يبني على النصوص أحكاما، أو يستنبط منها شرعة أو نظاما، لأن عزو الحديث يعطي جزءا من قيمته في الصحة والضعف.

والعزو يكون بذكر الكتاب والباب، ولا يتغير ذلك إلا نادرا، وإن أضاف الجزء والصفحة، فحسن جميل.

ويجدر بالباحث، بعد توثيق نصوص السنة النبوية، أن ينقل درجتها من الصحة والحسن والضعف عن أحد الأئمة المعتمدين في علم الحديث، وإن نقله عن أكثر من واحد، فأكمل وأفضل.

6 ـ التزام المصطلحات المتداولة

إذا كان للباحث مصطلحات متعلقة ببحثه، أو استعمل مصطلحات غيره، كرموز المحدثين، وعلاماتهم المعروفة (حم لأحمد، خ للبخاري، م لمسلم... الخ)، وكانت عامة في الرسالة وغزيرة، فمن المستحسن أن يصدر بها بعد المقدمة بوضوح، حتى يكون القارىء على بينة منها قبل أن يدلف إلى قراءة البحث، لأن استعمال الرموز دون توضيحها يلبس على القارىء، بل ويجعله يملّ القراءة.

7 ـ كتابة الأسماء الأعجمية

يستحب للباحث أن يكتب الأسماء الأعجمية بلغتها الأصلية، من فرنسية أو إنجليزية أو فارسية أو هندية، ويضعها بين قوسين، ثم يعربها هو، حتى يستطيع القارئ بعده تمييزها عن بعضها. ويمكنه الرجوع إلى تراجمهم إن شاء في مظانها. وكذلك الاقتباس، إذا كان قصيرا، من لغة أخرى، وترجمه بنفسه، فلا حرج عليه أن يضعه في حاشية الكتاب بنصه الأجنبي، فلعله يُخالف في ترجمته وفهمه، وقد حصل مثل هذا كثيرا، وخاصة في الكتب التي ترجمت في مطلع هذا القرن...

8 ـ المصادر والمراجع

أما المراجع والمصادر، التي اقتبس منها قليلا أو كثيرا، أو أحال عليها ولو مرة واحدة، فيجب عليه أن يضعها في قائمة كاملة، في آخر عمله، موثقة أدق ما يكون التوثيق ؛ فإن بدأ باستعمال اسم الكتاب، رتب اللائحة مبتدئا باسم الكتاب، وإن بدأ إحالته باستعمال اسم المؤلف، رتب اللائحة مبتدئا بأسماء المؤلفين ؛ ويجب عليه أن يكون عمله مضطردا على نسق واحد، إما اسم الكتاب أولا أو اسم المؤلف، ولا يخلط بينهما في إحالاته.

ويحسن به أن يشير إلى سنة وفاة المؤلف، ويضع اسم المؤلف والكتاب كاملين، مع ذكر مكان الطبع، وتاريخه، ومحقق الكتاب إن كان ؛ وإن لم يكن تاريخ طبع ولا محقق، أو لم يكن هذا أو ذاك، فليشر إليه.

ومما يستحسن، أن يضع اسم الكتاب ومؤلفه كاملين في أول مرة يستعمله أو يحيل عليه فيها ؛ وإن اختصره لشهرته من بعد، فلا حرج، ويثبته كاملا في قائمة المصادر والمراجع.

وإن كان هناك كتابان متشابهان في الاسم، أو مؤلفان كذلك، فلابد من التمييز بينهما في الإحالات.

ولا حرج على الباحث، فيما أرى، من إدماج المخطوطات مع المطبوعات مع ذكر ذلك وبيان مكان أصل المخطوط، لا مكان الصورة التي أخذ عنها، أو يذكرهما معا، فيقول مثلا : «المسند لعبد بن حميد (ت 249 هـ) مخطوط في مكتبة كوبرلي رقم 305 وصورته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، واعتمدت هذه الصورة الموجودة تحت رقم 520»، وإن كان قد صوره الباحث بنفسه فليقل : صورة عنه.

وإن فصل المخطوط عن المطبوع، فلا حرج كذلك. ويستحسن ذلك إذا كانت قائمة المخطوطات كبيرة.

وإن رتب قائمة المصادر والمراجع على الفنون العلمية، بأن يضع مصادر علوم القرآن والتفسير، ثم الحديث، ثم الفقه، على ترتيب المذاهب، ثم كتب عامة، ثم كتب معاصرة، كل ذلك لا حرج فيه، شريطة التوثيق الكامل، والترتيب الدقيق. ومن الباحثين من يَصنَع هذا، ومنهم من يَصنع ذاك، وكل ذلك واسع، بل إن بعض الباحثين من يضع في نهاية كل باب مراجعه ومصادره، ولكل وجهة هو موليها، فاستبقوا الخيرات.

9 ـ صنع الفهارس والكشافات

أما عن الفهارس والكشافات، فقد أصبحت ضرورية لازمة، وغدت أنواعها متعددة متنوعة. فمنها الفهرس الخاص بالموضوعات، وهذا نرجح أن يكون في صدر الكتاب بعد المقدمة، وقبل المصطلحات، وهي سنة قديمة في كثير من مؤلفات علماء الإسلام. ومنها فهارس الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام الواردة في النص، والمصطلحات الحضارية، وغيرها، والأقوام، والفرق، والكتب، والأيام والغزوات، والأماكن والبقاع، والأشعار، وغير ذلك. وبمقدار تنوعها يسهل الرجوع إلى الكتاب والانتفاع به. وإن قام الباحث بصنع هذه الفهارس بنفسه، يكون أفضل، لما في ذلك من فوائد جليلة ومنها : تعمق الباحث فيما كتب، وتدقيقه لفكرته، وتنقيته لبحثه من الأخطاء التي بقيت فيه، وتمييزه للأعلام الواردين في النص ويمكن أن يشتبهوا بغيرهم، فيضيف إما تاريخ الوفاة، أو النسبة إلى البلد، أو غير ذلك.

بل إنه أحياناً يدرك حسن التقسيم وارتباط الأفكار مع بعضها وما تكرر منها من جراء القيام بالفهارس وتدقيقها بنفسه.

وإن تجاهل هذه الفهارس كلها أو بعضها، بحسب نوعية الكتاب، لهو دليل العجز والتقصير...

10 ـ حسن الإخراج

يجب على الباحث أن يخرج بحثه أو رسالته بشكل جميل أنيق، خطا ومظهرا، وقديما قيل : «حسن الخط يزيد الحق وضوحا».

ويجب عليه أن يتناولها بالتصحيح والتنقيح من الأخطاء المطبعية، قبل أن تصل إلى أيدي القراء، خاصة كانوا أم عامة. فإذا خرجت من يده وهي

مليئة بالأخطاء، مطبعية أو غير مطبعية، فإن ذلك يكسف جمالها، ويشين حليها وكمالها. وقد عالج علماء الإسلام، والمحدثون خاصة، هذا الجانب في كتب خاصة، حري بكل باحث الرجوع إليها، أخص منها بالذكر : كتاب «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**» للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت 360 هـ) وكتاب «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**» لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) و«**جامع بيان العلم وفضله**» للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت 463 هـ)، و«**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع**» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ)، وغيرها من كتب مصطلح الحديث التي سبقتها أو نسجت على منوالها.

وقد تطور الزمن ووجدت آلات وصناعات خاصة بالطباعة، فلا حرج من الأخذ بمحدثاتها النافعة وإخراج الكتب جميلة أخاذة، ترغب الناظر بشرائها والقارئ بالاستزادة منها...

هذه عشرة كاملة تتعلق بالشكل والمظهر، وأزيدها أخرى.

11 ـ وضع مختصر ملخص جامع

ومن الحسن الجميل أن يتبع الباحث كتابه، وخاصة إذا كان رسالة أو أطروحة جامعية، بملخص مركز جدا في عشر صفحات أو خمس عشرة صفحة، أو زهاء ذلك، على نسق الفصول والأبواب، مركزا على النتائج التي وصل إليها، والطريف الذي أضافه، هذه الخلاصة يمكن للباحث أن يلقيها كتعريف بعمله وعنوان لجهوده، وخلاصة لأفكاره التي سلخ الثمين من عمره لدرسها، والسهر عليها... ومن أراد التفصيل الوافي والدليل الكافي، فليرجع إلى البحث بتمامه، ويكون هذا الملخص مرشدا إليه.

وفي الدراسات الجامعية، التي تناقش لنيل دبلوم الدراسات العليا

(الماجستير) أو الدكتوراه، يكون هذا الملخص هو التقرير الذي يُلقى بين يدي اللجنة، وينشر للتعريف بالعمل في المجلات المتخصصة، أو غيرها.

12 ـ ثمرة العلم

إن العمل العلمي جهاد عظيم، شريطة إخلاص النيّة وتصحيح الوجهة لله رب العالمين. وله أدب وأخلاق في جميع أطواره وأحواله، حين يكون المرء طالبا للعلم، وحينما يكون منتصبا لأداء العلم. وأهم آدابه وأخلاقه عمل العالم بما علم. فالدراسات الإسلامية هي ميدان الفضيلة، ولا يجمل بمن وضعه الله في ميدان الفضيلة أن لا يتشبع بها ولا تظهر على محيّاه، بعيداً عن طيش الطائشين، ونزق المنحرفين الزائغين[46].

13 ـ العلم جهاد كبير

كما لاحظ أحد الدارسين المعاصرين، بحق، أن في شباب العالم الإسلامي اليوم، من عندهم استعداد لبذل أنفسهم وأموالهم في سبيل

(46) وقد جاء في الحديث الشريف عن النبيّ ﷺ ما رواه أبو برزة الأسلمي، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم : «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه» . أخرجه الترمذي في **جامعه (مرجع مذكور)**، أبواب صفة القيامة، وقال حسن صحيح. وجاء من حديث معاذ بن جبل، أخرجه البزار والطبراني، وحديث عبد الله بن مسعود أخرجه الترمذي، وفي الباب غيرهم. وروى الدارمي في **سننه** عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال : «يا حملة العلم اعملوا به، فإنما العالم من عمل بما علم، ووافق علمه عمله. وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف علمهم عملهم ويخالف سريرتهم علانيتهم، يجلسون به حلقاً يباهي بعضهم بعضاً، حتى إن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ويدعه، أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله تعالى» (الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمـٰن (ت 255 هـ)، **سنن الدارمي**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1386 هـ ـ 1966 م، رقم 388.

الإسلام، ولكن قل أن تجد فيهم من يتقدم ليبذل سنين من عمره، ليقضيها في دراسة جادة لينضج موضوعاً، أو يصل به إلى تجليةِ حقيقةٍ[47].

وإن هذا التقاعس عن التوجه إلى إنضاج البحوث والدراسات الإسلامية لَنَقْصٌ في الوعي، وعَدَمُ إدراك لأثر الكلمة. وقد جاء عن أبي الدرداء صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من رأى الغدو والرواح إلى العلم ليس بجهاد، فقد نقص عقله ورأيه»[48].

(47) جودت سعيد، **حتى يغيروا ما بأنفسهم (بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع)**، ط. 1، 1392 – 1973، ص. 12.

(48) ابن عبد البر القرطبي، **مرجع مذكور**، ج 1، ص. 38.

- II -

منهج التحقيق وبعث التراث

إن الحديث عن المخطوطات وتحقيقها وبعثها، حديث هام جداً، وجليل، له من الأهمية والخطر ما للفكرة والكلمة التي تنتقل من جيل إلى جيل، فتوجِّه الجيل التالي وتؤثر فيه أبلغ الأثر. ولا يخفى أن الأجيال تعيش على أفكار سابقيها بنسبة عالية جدا، فنحن اليوم نوجَّه من قبل السالفين شئنا أم أبينا.

وقد كتب كاتبون عن المخطوطات العربية، وتحقيقها ونشرها، لما رأوه من تزايد العاملين في هذا الميدان، وكثرة الداخلين فيه، غيرةً منهم على إخراجه على أكمل وجه، وأقوم سبيل، وحمايةً له من عبث العابثين أو لمقاصد أخرى.

وقد بدأ العمل بالمخطوطات العربية وتحقيقها وترجمتها منذ زمن بعيد يصل إلى قرون على يد المستشرقين ؛ ومن رجع إلى كتاب «**المستشرقين**» لنجيب العقيقي، يجد البعد الزمني الذي بدأ فيه بعث المخطوطات العربية واسعاً جداً... ولما انتقلت المطابع إلى البلاد العربية في القرن التاسع عشر، قوي هذا الاتجاه، وتزايد طبع المخطوطات حتى بلغ ذروته في العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين الميلادي...

وقد ذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أبعد من هذا، ووسع دائرة إحياء التراث فقال : «ليس إحياء التراث أمراً حديثا بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر وعلى صورٍ شتى، من نشر أو تلخيص، أو نقد أو تعليق ؛ فكم قد رأينا من كتب قديمة خلَّفها أصحابها فقام الناسخون والوراقون بإحيائها وإذاعتها على نطاق واسع».

فالمقريزي في «**الخطط**» (2 : 253، 255) يذكر أنه كان في خزانة العزيز بالله 30 نسخة من «**كتاب العين**» و100 نسخة من «**جمهرة**» ابن دريد، كما يذكر أنه كان في خزانة الفاطميين 1200 نسخة من «**تاريخ الطبري**..»[1]. وهذا بمعنى نقل الجيل اللاحق بعض ما تركته الأجيال السابقة بالكتابة والنسخ والحفظ صحيح كل الصحة، وكان للأجيال السابقة مصطلحاتهم وطرائقهم في النسخ تتناسب وعصورهم؛ ولكنه في عصرنا هذا أخذ التحقيقُ وبَعْثُ التراث ثوباً جديداً، ومصطلحات فيها القديم والجديد فلها خصوصياتها وجِدَّتها.

والكاتبون في تحقيق المخطوطات كانت كتابتهم إمّا عن تجربة وممارسة، وإما عن تقليد وتأمل نظري ؛ وهناك من يجمع بينهما. والكتب التي اطلعت عليها في هذا الباب هي كالتالي :

* **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة 1397هـ/1977م، وقد كتب على غلافه : أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته. ويبدو أن طبعته الأولى كانت سنة 1954، كما هو مبين في بعض صفحاته.

* **أضواء على البحث والمصادر** للدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة السادسة 1411 هـ/1991 م وفيه خمس عشرة صفحة عن المخطوطات ليس فيها كبير فائدة.

* **ورقات في البحث والكتابة** للأستاذ عبد الحميد عبد الله هرامة، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس 1989 م وفيه نحو خمس صفحات ليس فيها كبير فائدة عن الموضوع، ولكنها أفادتني بأسماء بعض الكاتبين الذين لم أطلع على ما كتبوا في هذا الموضوع.

* **منهج تحقيق المخطوطات**، مقالة للسيد أسد مولوي أصدرته مؤسسة

(1) عبد السلام هارون، **مرجع مذكور**، ص. 41.

آل البيت بمناسبة معرض كتاب طهران الدولي الأول الطبعة الأولى 1408 هجرية، وفيه دفقة عاطفية.

* **المصادر العربية لتاريخ المغرب** للعلامة الأستاذ محمد المنوني وفيه ملحق بأدلة المخطوطات ومراكزها بالمغرب والبلاد العربية، وثان بفوائد تحقيق النصوص وإخراجها، وثالث بعلامات الكتابة العربية في المخطوطات. وهي ملاحق مهمة في الموضوع.

كما اطلعت على تقرير في موضوع **التراث العربي الإسلامي والعناية به**، أعدته لجنة خاصة، وأقره مجلس التعليم العالي لمكتب التربية العربي لدول الخليج في دورته المنعقدة بالكويت 25 ـ 58 ربيع الأول 18/1405 ـ 20 ديسمبر 1984 م، .وفيه تأطير وتوجيه لتحقيق التراث.

وقد كتب آخرون ولم نطلع على كتبهم[2] ومنهم :

- **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، للمستشرق برجستر.
- **قواعد تحقيق المخطوطات**، للدكتور صلاح الدين المنجد.
- **محاضرات في تحقيق النصوص ومناهجه**، للدكتور محمد رضوان الداية.
- **منهج تحقيق النصوص ونشرها**، للدكتورين نوري حمودي وسامي مكي.
- **تحقيق التراث**، للدكتور عبد الهادي الفضلي.
- **ضبط النص والتعليق عليه**، للدكتور بشار عواد معروف.
- مقال للدكتور محمد مندور حول «نشر النصوص وتحقيقها»، **بمجلة الثقافة** بالقاهرة 1944.

---

(2) ذكرها الأستاذان عبد الحميد هرامة في **ورقات في البحث والكتابة**، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989، ص. 69 ؛ وأسد مولوي في **منهج تحقيق المخطوطات**، نشر مؤسسة آل البيت، قم، ط 1، 1408 هـ، ص. 27.

- «أمال في فن التحقيق» للدكتور مصطفى جواد، بمجلة **المورد**، ج 6، 1977.
- «نظرة في تحقيق الكتب» للدكتور أحمد مطلوب، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، 1982.

كما أن المتتبع لمقدمات المحققين المتمرسين وما أودعوه من آراء حول أعمالهم، والصعوبات التي لاقتهم، وصنيعهم في حلِّها يمكنه استفادة كثير من الأمور المتعلقة بالتحقيق.

وقد وجدنا كتاب الأستاذ عبد السلام هارون، الذي كان نتيجة خبرة وتمرس ومعاشرة للكتاب العربي المخطوط، جيداً نافعا في هذا الباب، ينبه إلى كثير من القضايا الهامة، ولكن لا يمكن لكتاب أن يجمع كل شيء خلا كتاب الله ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾.

ويمكن للمبتدىء وغير الممارِس للتحقيق أن يستفيد مما كتب ويستهدي به، ولكن لكل كتاب محقَّق خصوصيات يتفطن لها الفطن، ويغفل عنها الغافل.

وإننا بفضل الله تعالى قد عانينا هذا الباب منذ مدة غير قصيرة، وقدّمنا فيه بمنة الله تعالى وإحسانه عدداً من المخطوطات الأصيلة الجليلة، وتمّرسنا في هذا العلم ولازلنا نتابعه بشغف ونهم، ونتفانى في خدمته، كما أشرفنا على عدد من الرسائل والأطروحات التي كانت محل القبول والرضى، ووصلت إلى مستوى نعتز به ونثني عليه.

ويمكننا من خلال ممارستنا، واطلاعنا على الكتب التي ذكرناها من قبل، وتأملنا لهذه القضية التي تواجه طلابنا ويكثر سؤالهم عنها أن نقدم بعض المعالم المنهجية بين يدي تحقيق المخطوطات والمبادئ الأساسية العامة التي يحتاجها كل محقق، مؤكدين أن لكل علم خصوصياته، ولكل مخطوط تفرداته.

ومؤكدين كذلك ضرورة الرجوع إلى القسم الأول من هذا الكتاب «**منهج البحث في الدراسات الإسلامية**»، لأن قسماً مهمّاً منه يساهم في هذا الجانب.

1 ـ الاختيار

فمما لا يخفى على باحث أو طالب علم أن فنون المعرفة الإسلامية متعددة وعطاؤها كثير متنوع، أنجز خلال قرون متطاولة، وفيه الأصيل والدخيل، وفيه الصالح والطالح، وفيه ما بين هذا وذاك، كما أن فيه ما هو صغير الجرم، وما هو كبير المقدار والحجم. وفي الأمر حتى الآن سعة وفسحة بالنسبة للمحققين، لأن المخطوطات العربية لا تزال كثيرة موزعة في شرق الأرض وغربها، قابعة على الرفوف، ومن جميع الأعصار والقرون، تنتظر الجهود والعزائم لإخراجها ... فأول ما يحسن بالباحث الذي يريد تحقيق مخطوط، سواء كان لنيل درجة علمية أم تطوعاً وهواية ورغبة في خدمة العلم والمعرفة، أن يختار كتاباً من صلب العلم الذي يريد التخصص فيه، أو ما يمت إلى تخصصه بصلة وثيقة، إن كان متعمقا دارسا أو أنجز تحقيقات ودراسات، لأنه يكون بذلك قادرا على فهم الكتاب المحقق، ويمكنه إخراجه بأقرب صورة إلى الصواب، بل ويستدرك على المصنف، ويعيد إلى الجادة ما خالف فيه الصواب ؛ وفي ذلك إفادة كبيرة وإجادة وإتقان للعلم، وبعد عن الخطل والزلل. وإنه لمن العبث في العلم أن يعرض شخص إلى تحقيق مخطوط بعيد عن تخصصه، ويدخلُ في علوم ليس من أهلها، ويقدمَ على كتب لا يفقه منها كثيرا. وقد جاء في هذا المعنى الحديث الشريف: «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قالوا : وكيف يذل نفسه ؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يطيق»[3]. ومن أعظم البلاء أن يدخل ميدان العلم الذي تتقارع فيه

(3) أخرجه أحمد في **المسند** 405/5 والترمذي في **السنن** : أبواب الفتن 111/9، مع **عارضة الأحوذي** وابن ماجة رقم 40/6، والبغوي في **شرح السنة** 179/13، كلهم من حديث حذيفة بن اليمان. وقال الترمذي حسن غريب، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، والحسن البصري عنعنه وهو مدلس.

الأفهام، وتتزاحم على مناهله الأعلام أغمار لا يدرون فيه ما يصنعون.

وأذكر **مثالا** على هذا القصور والتعرض لما لا يحسنه الإنسان. فقد قرأت في كتاب «**طبائع النفوس**» للحكيم الترمذي ص 26 ما نصه: «فاحتج بأحاديث المفتون، فإذا هو يروي عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: إذا شربت خمسة، فلم تسكرك ثم أسكرتك السادسة، فقد حرمت عليك، قلنا هذا كذب على ابن عباس، وراوي هذا الحديث رجل مفتون، وقد كرهت العلماء الراوية عنه تفسير القرآن، والذي اشتهر عن ابن عباس في أيدي الأئمة بخلافه».

وقد علق عليه المحققان وهما من ذوي التأليف والكتابة حسب ما أراه في المجلات والمطبوعات والمكتبات، بقولهم عن الكلبي: «هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قيصر يدعوه للإسلام، وكان حسن الصورة، حضر كثيرا من الوقائع، وشهد معركة اليرموك، وتوفي في خلافة معاوية سنة 45 هـ (راجع «**الإصابة**» 473/1، و«**الطبقات الكبرى**» لابن سعد 184/4)».

وأقول: إن من كتب هذا الكلام أقل من طالب مبتدئ، فلم يتأمل النص الذي علق عليه. ولا يجهل طلاب العلم الشرعي أن الكلبي، الذي يروي عن أبي صالح عن ابن عباس، هو محمد بن السائب الكلبي المتوفى 146 هـ، وهو الذي وصفه المؤلف بالمفتون في دينه لأنه كان مغرقاً في التشيع، مؤمنا بالرجعة. فلا أدري كيف فات هذا المحققين الفاضلين؟

وفي نفس الصفحة قال الحكيم الترمذي: «قال عبد الله بن المبارك رحمه الله، وأخبرنا سليمان التيمي عن قيس قال: سألت ابن عباس..».

فعلقا على سليمان التيمي بقولهما: «لعله عثمان التيمي، قاضي المدينة، وقد توفي 145 هـ». وهذا كذلك من الأعاجيب. فسليمان بن بلال التيمي حديثه كثير، وترجمته موجودة في مصادر كثيرة مشهورة متداولة

كـ«**تهذيب التهذيب**» لابن حجر، وغيره.. وهذه أمور كالشمس في رابعة النهار. ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن بعض الناس يعهدون إلى طلابهم المبتدئين فيحققون لهم، أو يفهرسون لهم، أو يصنعون غير ذلك ويضعون أسماءهم عليه. وكنت أسمع به سماعا حتى رأيت كتاب «**الكشف المثالي عن سرقات سليم الهلالي**» لمؤلفه أحمد الكويتي، فصرح بهذا تحت عنوانه : «كشف الالتباس عن سرقة فهارس الناس» وذكر عدداً من الفهارس التي ادعاها شخص لنفسه[4]. ومن يصنع هذا يتمادى إلى غيره.

وهذا النوع وذاك يدخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم : «المتشبِّع بما لم يعطِ كلابس ثوبي زور»[5].

وأذكر واحدة من هذه الأعاجيب. فقد قال الإمام أبو بكر الطرطوشي في كتابه «**الدعاء المأثور وآدابه**»[6] : «وحكي عن ابن خزيمة أنه قال : لما مات أحمد بن حنبل كنت بالإسكندرية فاغتممت ورأيت أحمد بن حنبل في المنام، وهو يتبختر، فقلت : يا أبا عبد الله، أيّ مشية هذه ؟ فقال : مشية الخدام في دار السلام..» إلخ.

فعلق المحقق الفاضل المكثر معرّفاً بابن خزيمة حاشية رقم 3 من الصفحة المذكورة : «هو عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي أبو عبد الله، أو أبو محمد المدني، مات سنة خمس ومئة، وهو ابن خمس وسبعين سنة («**تقريب التهذيب**» : 409)».

---

(4) لا أعرف سليم الهلالي، ولا أحمد الكويتي.

(5) تقدم تخريج الحديث في القسم الأول.

(6) الطرطوشي الأندلسي، أبو بكر (ت نحو 520 هـ)، **الدعاء المأثور وآدابه**، تحقيق رضوان الداية، ط. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. 1، 1409 هـ ـ 1988 م، ص. 81.

وأقول تعليقاً على هذا التعليق : لا يجهل عاقل له أدنى مسكة من علم أن أحمد بن حنبل توفي سنة 241 هـ، فكيف يكون هذا الذي توفي سنة 105 هـ بالاسكندرية عند موت أحمد بن حنبل !!

لقد جعل المحقق هذا التابعي الكبير المعروف من تلامذة أحمد بن حنبل الذي جاء بعده بقرنين من الزمن. ولم يعرف أن ابن خزيمة هذا هو محمد بن اسحق بن خزيمة النيسابوري المولود 223 هـ والمتوفى 311 هـ صاحب «**الصحيح**»، وهو أشهر من نار على علم.

وقد اغتمّ لأنه كان يطمح للرواية عن أحمد بن حنبل فلم يتيسر له ذلك، هذا إذا صحت الرواية وقد طعن بها واستنكرها الإمام الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**»[7].

وقد يخطئ المحقق والباحث في ترجمة رجل، أو رجال، ولكن الخطأ يكون نتيجة الغموض والخفاء والتشابه الدقيق، ولا يكون في مثل هذه الأمور الجليّة الواضحة.

وهذا يدل على الدخول فيما لا يحسنه المرء، أو أن الذي يقوم بالعمل ليس من المتمرسين بالعلم أو...

وفي باب الاختيار، فإننا ننصح بالعمل في الكتب الأمهات الأصول، وأمهات كل علم هي الكتب التي أصبحت ركائز في ذلك العلم، وشهد لها متخصصون بالإجادة والإفادة وتداولتها حلقات الدرس وأقلام الباحثين والكتاب .. ولا تزال الحاجة إلى مضمونها قائمة في عصرنا هذا.

ورحم الله الإمام ولي الله الدهلوي إذ يقول وهو يتحدث عن كتب الحديث : الكتب تتفاضل فيما بينها :

ـ من جهة فضل المصنف، أي تمكنه في علمه.

---

(7) الذهبي، **مرجع مذكور**، ج 11، ص. 348.

ـ أو من جهة التزام الصحة.

ـ أو من جهة شهرة الأحاديث.

ـ أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين.

ـ أو من جهة حسن الترتيب، واستيعاب المقاصد المهمة(8).

فلتكن هذه المعايير بين عيني الباحث وهو ينتقي ويختار، حتى لا يضيع الوقت، ويهدر الجهد، ويخسر المال، ويشغل المسلمين بأوراق قليلة الجدوى..

وقد حاولت اللجنة التي أعدت موضوع التراث العربي الإسلامي والعناية به، وأقره مجلس التعليم العالي لمكتب التربية لدول الخليج في دورته الثالثة عشرة، أن تحدد ما يجب العناية به من كتب التراث، فجاء في التقرير ما نصه :

«وبناء عليه، فإن مدلول التراث العربي الإسلامي العربي الذي تتوجه الهمة إلى العناية به في مجال عملنا هو : مجموعة الإبداعات المتعلقة بالقيم والأفكار والمواقف، وأنماط السلوك الفردي والجماعي التي ظهرت عناصرها وتنامت عبر مختلف العصور الإسلامية، ولا تزال حية ومتطورة في الأمة العربية الإسلامية، تشكل هويتها الحضارية، كما تشكل تطلعاتها إلى المستقبل»(9).

وهذا الاختيار يحتاج لطول أناةٍ وحسن تتبع. أما الأناة، فلمعرفة قيمة الكتاب وإدراك فائدته المرجوة منه، وتحديد مكانه بين الكتب التي أنتجتها القرائح والعقول بالأمس، وتقذفها الآلات والمطابع اليوم.

---

(8) الدهلوي، الإمام أحمد بن عبد الرحيم (ت 1114 هـ)، **المسوّى شرح الموطّا**، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1403 هـ ـ 1983 م، ص. 18.

(9) انظر ص. 30 من التقرير المذكور.

وأقول تعليقاً على هذا التعليق : لا يجهل عاقل له أدنى مسكة من علم أن أحمد بن حنبل توفي سنة 241 هـ، فكيف يكون هذا الذي توفي سنة 105 هـ بالاسكندرية عند موت أحمد بن حنبل !!

لقد جعل المحقق هذا التابعي الكبير المعروف من تلامذة أحمد بن حنبل الذي جاء بعده بقرنين من الزمن. ولم يعرف أن ابن خزيمة هذا هو محمد بن اسحق بن خزيمة النيسابوري المولود 223 هـ والمتوفى 311 هـ صاحب «**الصحيح**»، وهو أشهر من نار على عِلم.

وقد اغتمّ لأنه كان يطمح للرواية عن أحمد بن حنبل فلم يتيسر له ذلك، هذا إذا صحت الرواية وقد طعن بها واستنكرها الإمام الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**»[7].

وقد يخطئ المحقق والباحث في ترجمة رجل، أو رجال، ولكن الخطأ يكون نتيجة الغموض والخفاء والتشابه الدقيق، ولا يكون في مثل هذه الأمور الجليّة الواضحة.

وهذا يدل على الدخول فيما لا يحسنه المرء، أو أن الذي يقوم بالعمل ليس من المتمرسين بالعلم أو...

وفي باب الِاختيار، فإننا ننصح بالعمل في الكتب الأمهات الأصول، وأمهات كل علم هي الكتب التي أصبحت ركائز في ذلك العلم، وشهد لها متخصصون بالإجادة والإفادة وتداولتها حلقات الدرس وأقلام الباحثين والكتاب .. ولا تزال الحاجة إلى مضمونها قائمة في عصرنا هذا.

ورحم الله الإمام ولي الله الدهلوي إذ يقول وهو يتحدث عن كتب الحديث : الكتب تتفاضل فيما بينها :

ـ من جهة فضل المصنف، أي تمكنه في علمه.

(7) الذهبي، **مرجع مذكور**، ج 11، ص. 348.

ـ أو من جهة التزام الصحة.

ـ أو من جهة شهرة الأحاديث.

ـ أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين.

ـ أو من جهة حسن الترتيب، واستيعاب المقاصد المهمة[8].

فلتكن هذه المعايير بين عيني الباحث وهو ينتقي ويختار، حتى لا يضيع الوقت، ويهدر الجهد، ويخسر المال، ويشغل المسلمين بأوراق قليلة الجدوى..

وقد حاولت اللجنة التي أعدت موضوع التراث العربي الإسلامي والعناية به، وأقره مجلس التعليم العالي لمكتب التربية لدول الخليج في دورته الثالثة عشرة، أن تحدد ما يجب العناية به من كتب التراث، فجاء في التقرير ما نصه :

«وبناء عليه، فإن مدلول التراث العربي الإسلامي العربي الذي تتوجه الهمة إلى العناية به في مجال عملنا هو : مجموعة الإبداعات المتعلقة بالقيم والأفكار والمواقف، وأنماط السلوك الفردي والجماعي التي ظهرت عناصرها وتنامت عبر مختلف العصور الإسلامية، ولا تزال حية ومتطورة في الأمة العربية الإسلامية، تشكل هويتها الحضارية، كما تشكل تطلعاتها إلى المستقبل»[9].

وهذا الاختيار يحتاج لطول أناةٍ وحسن تتبع. أما الأناة، فلمعرفة قيمة الكتاب وإدراك فائدته المرجوة منه، وتحديد مكانه بين الكتب التي أنتجتها القرائح والعقول بالأمس، وتقذفها الآلات والمطابع اليوم.

---

(8) الدهلوي، الإمام أحمد بن عبد الرحيم (ت 1114 هـ)، **المسوَّى شرح الموطَّا**، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 1403 هـ ـ 1983 م، ص. 18.

(9) انظر ص. 30 من التقرير المذكور.

وأما حُسْن التتبع، فلمعرفة هل طبع الكتاب، وحقق، أو تناوله أحد قبله بالعمل، وذلك لأن مراكز البحث العلمي التي تُعنى بالتحقيق أصبحت متعددة كثيرة، والجامعات في طول العالم وعرضه تشجع على التحقيق، أو على الأقل تقبله في الرسائل والأطروحات؛ وكثير من أصحاب الحرف تركوا حرفهم، وبدؤوا في عملية ما يسمونه ـ بغياً وعدوانا ـ تحقيقا(10). فحتى لا يقع تكرار أو حتى لا يحصل تضارب، وتضيع الجهود أو تقل قيمتها، أو يسطو عليها جهول، فلابد من التأكد وكثرة التتبع.

ومما يحسن التنبيه إليه أن الاختيار والتتبع يجب أن يكون لعدد من المخطوطات، لأن هذا التتبع قد يأخذ سنين. فلو اقتصر على اختيار مخطوط واحد وتتبعه، فلعله يجد بعد سنتين أو أكثر أن باحثا قد سبقه إليه، أو مطبعة قد أخرجته فيكر راجعا أدراجه إلى الوراء سنين أخرى كذلك. وقد حصل هذا لعديدين، فوقعوا في حرج وضيق. فتفاديا لهذا كله ليكن الاختيار لعدد من الكتب فإن فاته واحد، فالغالب أنه لا يفوته جميعها.

2 ـ جمع النسخ

وبعد أن يستقر رأي الباحث أو المحقق على كتاب معين، وهذا لابد أن يكون بالاطلاع على نسخة واحدة منه على الأقل، يتوجه إلى الاطلاع على

(10) من هذا الضرب الذي لا يكون إلا في فترات انحطاط الأمم ما فعله شخص بمركز الخدمات والأبحاث الثقافية ببيروت إذ سطا على عملنا في **عمل اليوم والليلة** للإمام النسائي، وهو من أجل الكتب بل أجلها في بابه، فطبع الكتاب بعد أن حذف الدراسات حوله، وحذف تخريج الأحاديث، وتحذلق في مقدمته، وعلل طبعه للكتاب فقال: إن الكتاب غير متوافر في الأسواق ـ والحاجة إليه ماسة بالنسبة للباحثين ولعامة المسلمين !!!. إلى أن قال بعد كلام فيه جهالة كبيرة في ص. 7: «أما الأصل المعتمد في طبع هذا الكتاب المحقق الذي قام بتحقيقه د. حمادة اعتمادا على ثلاث نسخ»، وسماه افتراء: **متن عمل اليوم والليلة**، مع أنه لم يحذف إسنادا واحدا منه ولعله لا يعرف ما هو المتن وما هو الإسناد.
ولما كتبت في ذلك لصاحب مؤسسة الرسالة التي طبعت الكتاب عدة مرات قبل عمل هذا المشار إليه كتب إلي صاحب مؤسسة الرسالة بتاريخ 1406.11.26 موافق 1986.8.2: «... أما صاحب المؤسسة الثقافية، فقد كان أحد موظفينا...» في آخرين سطوا على بعض كتبنا وكتب غيرنا، ويأبى الله إلا أن يذلهم لاستهانتهم بالكلمة وعدم رعايتهم لحقها وحق أصحابها، فانتظروا نهايتهم يا أولي الألباب.

أكثر عدد ممكن من النسخ الموجودة. وهنا لابد من القول بأن المكتبة العربية موزعة في الخافقين في مكاتب كثيرة جدا، وقد أحصى الفيكونت فيليب دي الطرازي السرياني المتوفى 1956م، في كتابه «**خزائن الكتب العربية في الخافقين**»، وهو مطبوع في عام 1948م في أربعة مجلدات، عدد المكتبات التي تضم الكتاب العربي فوجدها أكثر من 1500 مكتبة.

وقد رجع الدكتور فؤاد سزكين في كتابه الذي استوعب كتاب «**تاريخ الأدب العربي**» لبروكلمان وزاد عليه ونقحه وسماه: «**تاريخ التراث العربي**»، رجع إلى نحو 500 مكتبة في فهارس بلغت 1673 فهرسا، كما هو مثبت في الجزء الخاص تحت عنوان مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم. وأؤكد أنه قد فاتته أشياء، وجَدَّت مكتبات، واكتشفت مخطوطات عديدة لم تكن معروفة من قبل.

وإذا كان الأمر كذلك فليسع الباحث إلى الإطلاع على الفهارس وقوائم المكتبات، ولا يعجز أن يسأل أهل الاختصاص والمتتبعين ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ ليحشد الباحث أكبر عدد من النسخ ؛ وإن لم يستطع الوصول إليها في الوقت المناسب فليقابل وليصحح من بعد، وكما يقول المثل : «الخير متى جاء نفع».

وإن الاقتصار على نسخة واحدة أو نسختين، مع وجود عدد من النسخ في المتناول لهو عجز وتقصير.

أما إذا لم يتيسر للكتاب إلا نسخة واحدة، وهي سليمة بالجملة أو بعضها ويمكن إخراج الكتاب أو قسم منه عنها، فلا يتوان الباحث عن العمل فيها قبل أن تضيع أو تأكلها الأرضة. والإعراض عن ذلك تفريط وتدمير..

وقد صدر عدد من الكتب القيمة عن نسخة واحدة، ومنها كتاب «**السير**» لأبي إسحاق الفزاري المتوفى 186هـ، وهو أول كتاب في بابه،

وأقدم نص في خزانة القرويين بفاس. والجزء الثاني الذي أخرجناه عنه كتب سنة 270 هـ بالأندلس على رق غزال، وبدأت تدب إليه عوادي الزمن كما دبت إلى أجزائه الأخرى ؛ وبحثنا طويلا عن نسخة أخرى فلم نجد، فاضطررنا إلى إخراجه وإنقاذ ما يمكن من الأجزاء الأخرى لأصالة الكتاب وأهميته، وانظر تفصيل ذلك فيه.

3 ـ الفحص والتقويم

فإذا تجمع للباحث عدد من النسخ فليبادر إلى فحصها وتقويمها لتقديم الأهم فالأهم ؛ وليتأكد من عنوان الكتاب ومؤلفه ومطابقة العنوان للمضمون. وأجدر النسخ بالتقديم هي نسخة المؤلف التي كتبها بيده أو قرئت عليه وعليها خطه، ثم يليها النسخ الموثقة المنقولة عنها ولو كانت بعيدة التاريخ عنها. والنسخ التي عليها خطوط العلماء البارزين في العلم الذي يبحثه المخطوط، وللأقدمية الموثقة أهمية لا تنكر في هذا المجال.

وقد لاحظ العلماء ومنذ القديم أن عدداً من الكتاب والمصنفين يخرجون كتبهم مرة بعد مرة بزيادة ونقصان؛ كما نفعل نحن اليوم في طبع الكتاب طبعة تلو طبعة.

وقد جرت عادة العلماء قديما أنهم يقابلون الكتاب بعد نسخه ويكتبون في حاشيته بين الفينة والأخرى على حسب مقدار ما يقابلون «بلغ مقابلة» أو يكتبونها في آخر الكتاب مع بيان الأصل الذي نقلوا منه.

فمثلا كتاب **«السنن الكبرى»** للنسائي جاء في النسخة المغربية المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم (5952) ما نصه :

«كمل السفر الثالث، وبتمامه كمل ديوان النسائي رحمه الله تعالى على يد العبد الفقير الذليل الحقير المقصر المعتذر، عمر بن حمزة بن يونس الصالحي مولدا ومنشأ، الصفدي يومئذ إقامة، الشافعي مذهبا عفا الله عنه،

ووافق ذلك سابع عشر رمضان المعظم من شهور سنة تسع وخمسين وسبعمائة.

بلغ مقابلة على الأصل المنسوخ منه، وكان الفراغ من المقابلة ثاني عشر من شوال سنة تسع وخمسين وسبعمائة على يد مالكه ومعلقه عمر بن حمزة بن يونس غفر الله له، ولجميع المسلمين.

وعلقت من نسخة قوبلت على أصل أبي الفضل عياض بن موسى رواية ابن الأحمر والباجي، وكانت مقابلة الأصل بحضرة أبي محمد الحجري رحمه الله، والحمد لله رب العالمين».

وقد يجد المحقق نفسه أمام نسخة متقنة ولكنها مبتورة أحد الطرفين أو هما معا فلا يعرف ناسخها، وتاريخ نسخها، وأحيانا مؤلفها. وهنا يقابل نصوصها مع كتب أخرى في الموضوع، ويتقرّى خطوطها وعناوينها ليستطيع تحديد المؤلف ؛ كما تساعد المعرفة بالخطوط والتمرس بها على تحديد تاريخ نسخها..

وليعط المحقق لكل نسخة يستعملها رمزا معينا مثل آ، ب، ح، وليبرز ذلك في صدر النص المحقق، أو أثناء الدراسة.

* ومما يحسن بالمحقق أن يقرأ النسخة من أولها إلى آخرها ليفك رموز الكتابة فيها ويعرف مصطلحات المؤلف والناسخ. ومن المعلوم أن الكتابة قديما كانت تختلف في عدة خطوط، فمن الكوفي، إلى النسخي، إلى المشرقي، إلى الأندلسي، إلى المغربي... وبين هذه وتلك بعض الخلافات في الرسم للكلمة والحرف، وخلاف كذلك في الشكل والأحجام؛ فالخط المغربي مثلا تكتب فيه الفاء بنقطة من الأسفل (ڢ)، والقاف بنقطة من فوق (ڧ)، مع خلاف في رسم الشدة وصورة بعض الحروف أحيانا.

وكذلك قد تكون هناك رموز كالتي يستعملها المحدِّثون أو فقهاء المذاهب، ليتعرف عليها، وليعرف خبايا النسخة، وما قدم فيها وما أخر.

4 ـ نسخ الكتاب ومقابلته

ويكون نسخ الكتاب على أحسن النسخ المتوفرة، بشكل واضح، مقسما له في كَلِمِهِ، وجمله، وفصوله وأبوابه، مستعملا في ذلك علامات الترقيم والرموز الحديثة من النقطتين، والفاصلة، والتعجب، والاستفهام، وكل ذلك ييسر القراءة على القارئ، مبرزا ما ينبغي إبرازه من ذلك، متوخيا تمام المعاني، وأحسن وجوه العربية.

* كما ينبغي له أن يكون حذرا مما يكون قد سقط من أوراق في الكتاب المحقق، مستعينا في ذلك إما بالترقيم إن كان، أو بما كان مستعملا عند الكتاب الأقدمين من كتابة كلمة في ختام الصفحة من الجهة اليسرى وهي الكلمة الأولى في الصفحة التالية وتسمى **التعقيبة** ويسميها المغاربة **الرقاص**.

* ويجب أن يكون المحقق دقيقاً في النسخ، يقظا للرموز التي يستعملها العلماء، فقد كانوا يشكلون بعض الكلمات بوجهين أو أكثر، ويكتبون فوقها كلمة **معا** صغيرة؛ وإذا كان في الكلمة غرابة وهي صحيحة في الرواية صحيحة في المعنى، ولها وجه في العربية، يكتبون فوقها **صح** صغيرة.

قال القاضي عياض : ولا يكتب **صح** إلا ما على هذا سبيله، إما عند لحقه، أو إصلاحه أو تقييد مهمله، وشكل مشكله، ليعرف أنه صحيح بهذه السبيل قد وقف عليه عند الراوية واهتبل بتقييده.

فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان، إما في إعرابه، أو بيانه، أو فيه اختلاف من تصحيف أو تغيير، أو نقص من الجملة أخلت بمعنى، أو بتُر من الحديث ما لا يتم إلا به، وإما لتقصير في حفظ راوية، أو للاختصار، وتبيين عين الحديث بلفظه منه لإيراده على وجهه، وهو الباب الذي يسميه أهل الصنعة **الإرداف**، أو بتقديم أو بتأخير، قلبَ مفهومه، ونثر منظومه،

فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدوا عليه خطا أو مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها، لئلا يظن ضربا، (ضـ) ويسمونه **ضبة**، ويسمونه تمريضا، كأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها، وحذفت حاؤها، ليفرق بين ما صح لفظا ومعنى، وذلك أنه صح من جهة الرواية، وضعف من جهة المعنى فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولئلا يرتاب في صحة روايته، ويظن الناظر في كتابه مهما وقف عليه يوما، ملحوناً أو مغيراً أنه من وهمه وغلطه، لا من صحة سماعه، فنبّه بالتمريض عليه، على وقوفه عليه عند السماع ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجها صحيحا ويظهر له في صحة معناه ولفظه حجة لم تظهر هذا ففوق كل ذي علم عليم.

ويسمى هذا التمريض ضَبة أي أن الحرف مقفل بها، لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها[11].

وذكر القاضي عياض رحمه الله خطة رسم الحروف المشكلة، والكلمات المتشابهة عند العلماء والنساخ فقال : «جرى رسم المشايخ وأهل الضبط في هذه الحروف المشكلة، والكلمات المشتبهة إذا ضبطت وصححت في الكتب أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا في حاشية الكتاب قبالة الحرف بإهماله، أو نطقه أو ضبطه، ليتبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه مما لعله يوهمه من الأسطار فوقه أو تحته، من نقط غيره، أو شكله، لاسيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال».

قلت : وأحيانا يكتبون الكلمة كلها ـ أي المشكلة ـ في الحاشية ويكتبون فوقها (بيان) أو (ن) اختصار الكلمة بيان.

---

(11) القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ)، **مرجع مذكور**، ص. 166، 167، 169 ؛ و**مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح**، ص. 207 وما بعدها ؛ والسخاوي، الإمام محمد بن عبد الرحمــن (ت 902 هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج 2، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. 2، 1388 هـ ـ 1968 م، ص. 270.

وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة (حـ) وكذلك تحت العين عين صغيرة (عـ) وكذلك الصاد، والطاء والدال، والراء هو عمل بعض أهل المشرق والأندلس.

ومنهم من يقتصر على مثل النبرة تحت الحروف المهملة (٧).

ومنهم من يقلب النقط في المهملات فيجعله أسفل علامة لإهماله (بپـ).

ومن أهل المشرق من يعلم على الحروف المهملة بخط صغير فوقه شبه نصف النبرة (ﹸ)[12].

وقال ابن الصلاح : ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها[13] وقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي بكر بن أبي شيبة قال : سمعت ابن إدريس يقول : كتبت حديث أبي الحوراء فخفت أن أصحف فيه، فأقول : أبو الجوزاء، فكتبت أسفله : (حور عين)[14]. وهذا من علامات الضبط فيما يمكن أن يصحف أو يحرف فلينتبه المحقق لمثل هذا.

واعلم أن هذا الضبط لا يكون إلا فيما يشكل ويلتبس لا في كل الكلام أو جله.

وليلاحظ المحقق أو الناسخ الزيادة والنقصان في النص المنسوخ. وقد كان للعلماء قديما مصطلحات في ذلك، فقال ابن الصلاح : وإذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فإنه يُنفى عنه بالضرب أو الحك أو المحو، أو غير ذلك، والضرب خير من الحك والمحو.. قال الرامهرمزي : قال أصحابنا : الحك تهمة.

---

(12) القاضي عياض، **مرجع مذكور**، ص. 156 – 157.

(13) ابن الصلاح، **مرجع مذكور**، ص. 206.

(14) البغدادي، **مرجع مذكور**، ج 1، ص. 270.

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال : أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطا جيداً بيّناً يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خط عليه[15]. قال القاضي عياض : واختلفت اختيارات الضابطين في الضرب، فأكثرهم على مد الخط عليه لكن يكون هذا الخط مختلطا بالكلمات المضروب عليها، وهو الذي يسمى : الضرب، والشق.

ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل، وآخره ليميزه عن غيره. قلت : هو بهذه الكيفية ⌐¬.

ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويدا وتطليسا في الكتاب، بل يحوق على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره. قلت : هو بهذه الكيفية (   ).

إن كثر ذلك فربما فعل ذلك في أول كل سطر وآخره من المضروب عليه للبيان، وربما اكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره.

وربما كتب عليه ـ لا ـ في أوله و ـ إلى ـ في آخره، ومثل هذا يصلح فيما صح في بعض الروايات، وسقط من بعض حديث أو من كلام.

وقد يكتفي بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط، أو بإثبات ـ لا ـ و ـ إلى ـ فقط، وأما ما هو خطأ محض، فالتحويق التام عليه أو حكه أولى.

ومن الأشياخ المحسنين لكتبهم من يستقبح فيها الضرب والتحويق، ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة ـ وآخرها ـ ويسميها **صفراً** كما يسميها أهل الحساب، ومعناها : خلو موضعها عندهم عن عدد، كذلك تشعر

---

(15) ابن الصلاح، **مرجع مذكور**، ص. 215 ؛ الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت 360 هـ)، **المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر، 1391 هـ 1971 م، ص. 606.

هنا بخلو ما بينهما عن صحة[16] أو يكتبون كلمة (زائدة) بدءا من الزيادة (إلى) فوق آخر كلمة.

ووجدنا بعض النساخ يضع إشارة الضرب × فوق الكلمة الزائدة، وإذا كانت جملة يضعها فوق أول كلمة وآخر كلمة.

هذا في حالة نفي الزيادة، وأما في حالة النقص ويسمونه **اللحق**. فقد قال القاضي عياض رحمه الله : أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا من كتابة خط بموضع النقص صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافا يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلا للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين، أو أكثر على مقداره، ويكتب آخر (صح)، وبعضهم يكتب آخره (بعد التصحيح رجع)، وبعضهم يكتب : (انتهى اللحق) وبعضهم يكتب (أصل).

واختار بعض أهل الصنعة من أهل أفقنا، وهو اختيار القاضي أبي محمد بن خلاد من أهل المشرق، ومن وافقه على ذلك، أن يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من الأم ليدل على انتظام الكلام[17].

وقد رأيت هذا في غير كتاب بخط من يلتفت إليه، وليس عندي باختيار حسن، فرب كلمة قد تجيئ في الكلام مكررة مرتين وثلاثا لمعنى صحيح، فإذا كررنا الحرف آخر كل لحق لم يؤمن أن يوافق ما يتكرر حقيقة، أو يشكل أمره، فيوجب ارتيابا وزيادة إشكال.

والصواب التصحيح عند آخر تمام اللحق، ولا فرق بين آخر سطر من اللحق وبين سائر سطور الكلام في انتظام اللحق.

---

(16) القاضي عياض، **مرجع مذكور**، ص. 171.

(17) الرامهرمزي، **مرجع مذكور**، ص. 606-607.

وفائدة كتابه صاعدا في الحاشية إلى أعلى الورقة لئلا يجد بعده نقصا، وإسقاطا آخر. فإن كنا كتبنا الأول نازلا إلى أسفل، وجدنا الحاشية به ملأى فلم نجد حيث نخرجه فإن كتبنا كل ما وجدنا صاعدا فما وجدناه بعد من نقص وجدنا ما يقابله من الحاشية نقيا لإلحاقه. ولذلك يجب أن يكون التخريج أبداً إلى جهة اليمين، لأنك إذا خرَّجت إلى جهة الشمال ربما وجدت في السطر نفسه تخريجا آخر فلا يمكن إخراجه أمامه، لأنه كان يشكل التخريجان فيضطر إلى إخراجه إلى جهة اليمين فتلتقي عطفة تخريج جهة الشمال مع عطفة تخريج ذات اليمين، أو تقابلها، فيظهر كالضرب على ما بينهما من الكلام أو يشكل أمره.

وإذا كانت العطفة إلى الأولى جهة اليمين، وخرجت الثانية إلى جهة الشمال، لم يلتقيا فأمن من الإشكال؛ لكن إذا كان النقص في آخر السطر، فلا وجه إلى تخريجه إلى جهة الشمال لقرب التخريج من اللحق، وسرعة لحاق الناظر به، ولأمنا من نقص بعده، كما إذا كان في أول السطر، فلا وجه إلا تخريجه لليمين، لهذه العلة، وللعلة الأولى. وذهب بعضهم إلى أن يمر عطفة التخريج من موضع النقص داخل الكتاب حتى يلحقه بأول حرف من اللحق بالحاشية ليأتي الكلام والخط كالمتصل. وهذا فيه بيان لكنه تسخيم للكتاب وتسويد له، لاسيما إن كثرت الإلحاقات والنقص، وقد رأيته في بعض الأصول.

وأما كل ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه أو تفسير أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه: فإن ذلك يدخل اللبس ويحسب في الأصل، ولا يخرج. إلا لما هو من نفس الأصل، لكن ربما جعل على الحرف المثبت بهذا التخريج كالضبة، أو التصحيح ليدل عليه، وقد حدثني بعض من لقيته ممن يعتني بهذا الشأن، أن كتب الحكم المستنصر بالله خرجت إلى أهل بيت المقابلة والنسخ بقصره، برسوم منها بعض ما ذكرناه[18].

(18) القاضي عياض، **مرجع مذكور**، ص. 162–165 ؛ والسخاوي، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 180 وما بعدها.

وقد يحدث تقديم وتأخير في النص فيوضع فوق الكلمتين أو العبارتين (ا) (ا) أو يوضع الحرفان (خ) و(ق)، أو (خ) و(م) أي تأخير وتقديم، أو (م) و(م) أي مقدم ومؤخر.

من ذلك ما قاله الأستاذ عبد السلام هارون : وجدت بخط مغلطاي على هامش الاشتقاق (سنة، ومائة واحدة[ا])[19].

وقد نقلنا هذا النص على طوله، لأنه أهم نص في الموضوع لخص أعمال السابقين وترك آثاره في اللاحقين ولاسيما أهل الحديث، وهم أول من قعد أصول هذا الباب.

ولأهل الحديث في كتبهم رموز شاعت في جميع الكتب ينبغي التنبه لها مثل : خ للبخاري، وم لمسلم، وقد ذكرناها في ختام هذا البحث.

وكذلك لهم مختصرات لبعض الكلمات لكثرة تكرارها بين الأسانيد : مثل : ح للتحول إلى إسناد آخر، **ونا**، لحدثنا... وسنضعها في ختام هذا البحث كذلك. ومن دقائق مصطلحاتهم ما ذكره الخطيب البغدادي بسنده إلى حنبل بن إسحق قال : سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول : كنت آتي شعبة، ومعي الواح، فإذا قال : أخبرنا، كتبت : خ، وإذا قال سمعت، كتبت **س**، وإذا قال حدثنا كتبت : ح، فإذا جئت نسختها، كتبت الأخبار على ذلك[20].

وللمحدثين علامات خاصة بالأحاديث المنتخبة أي منتقاة للسماع على الأئمة. قال الخطيب : كان أبو الحسن بن أحمد النعيمي يعلم على ما ينتخبه في أصول الشيوخ صادا ممدودة.

وكان أبو محمد الخلال يعلم طاء ممدودة أيضا ؛ وكانت علامة محمد بن طلحة النعالي حاءين، إحداهما إلى جنب الأخرى، وكانت علامة أبي الفضل

(19) عبد السلام هارون، **مرجع مذكور**، ص. 57.

(20) الخطيب البغدادي، **مرجع مذكور**، ج 1، ص. 262.

علي بن الحسين بن الفلكي الهمداني، نزيل نيسابور، صورة همزتين. وكلهم كان يعلم في الحاشية اليسرى خطا عريضا بالحمرة، وكذلك كان هبة الله بن الحسن الطبري يعلم بالحمرة، إلا أنها كانت خطا صغيرا على أول إسناد الحديث(21).

ولا يغربن عن بال المحقق ما يمكن أن يصادفه من رسم بعض الكلمات وحذف بعض الحروف منها وخلوها من النقط، وخاصة في المخطوطات الموغلة في القدَم. فسليمان، يحذفون الألف قبل النون، والحارث، وخالد، ومعاوية، كلها بحذف الألف، ويزيدون الألف في **لكن** فتكتب : لاكن، **وهذا** يكتبونها : هاذا.

ومن مختصراتهم ما ذكره النووي رحمه الله تعالى مما يفعله المحدثون كثيرا فيكتبون : «سمعت أنس» بغير ألف ويقرؤونه بالنصب، وكذلك مالك : يكتبونه بغير ألف ويقرؤونه بالنصب(22).

وعليه فلا يُغلّطون في كتبهم ذلك، بل ينبه المحقق على ذلك ويبقيه على ما هو عليه.

* والذي نراه أن ترسم بما تعارفنا عليه الآن، إلا ما كان من الآيات القرآنية الكريمة فترسم برسم المصحف العثماني المجمع عليه منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم.

* ومما يحافظ عليه، ويثبت مع النص في الحواشي والتعليقات، ما يجده من طرر وتعليقات لبعض العلماء فليحافظ عليها كما هي.

ويدخل في هذا أسانيد النسخة وسماعات العلماء عليها، وإضافاتهم للطباق في آخر أجزائها أو آخرها.

---

(21) نفسه، ج 2، ص. 158–159.

(22) النووي، شرح صحيح مسلم، 227/2

* وبعد إتمام عملية النسخ عن النسخة المعتمدة الأولى بدقة وحرص وإتقان، يبدأ بمقابلة ما كتبه ليتأكد من تمامه كما هو في النسخة التي انتسخها، وليطمئن إلى أنه لم يفته شيء. وينصح في المقابلة أن يمسك المخطوطَ الناسخ، وما نسخه يمسكه غيره لأن الكاتب يقرأ ما كتبه بعقله. وبعد ذلك يأخذ النسخة الثانية، ويقابلها بنفس الحرص والدقة والتأني ثم الثالثة.. فإذا وجد خلافا بين النسختين، أو الثلاثة، فليضع في صلب النص ما يراه صحيحاً في نظره، وليضع الكلمة أو الجملة المضعفة في الحاشية وينبه إلى ذلك. وبعد أن يكمل المقابلة على عدة نسخ معتمدة ويقابل كل واحدة على حدة، فإن كانت لديه نسخ كثيرة فليعتمد ثلاثا أو أربعا على الأكثر، ولينحِّ الباقي إلا إذا ظهر مشكل لم يهتد إلى حله فليرجع إلى باقي النسخ ليتبين له وجه الصواب.

ويرى الأستاذ محمد المنوني أن الكتب التي أوتيت حظّاً كبيرا من الانتشار، وتعدد النسخ، يمكن أن يجانس بين مخطوطاتها من حيث التشابه وتقسم إلى فئات، ويعطى لكل فئة رمز[23].

* إن من أوجب واجبات الناسخ والمقابل، والمحقق بصفة عامة، الأمانة والدقة، فلا يتصرف بالنص بحذف أو زيادة، أو تغيير أو تبديل. وليحافظ على ضبط الكلمات التي ذكرت في الأصل كما هي وبرسمها، وإن بدا له خلاف ذلك فليعلق عليه في الحاشية إلا إذا كان هناك خطأ لا مدفع له، كنص آية كريمة ولا توجد في قراءة من القراءات فيلضعها على الصواب في النص، وينبه على كيفية ورودها في أصل المخطوط في تعليقه. وكل زيادة يقحمها المحقق من كلمة أو جملة أو إدراج أو تفسير، يجب عليه أن يضعه متميزاً عن النص الأصلي، ويشير إليه.

* ومما لا ينسى من النسخ والمقابلة كذلك السماعات وتاريخ النسخ في صدر الكتاب وخاتمته، فليضعها كما هي، لأنها ذات قيمة بالغة في معرفة

(23) المنوني، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 337.

نسب النسخة، وتاريخها وقيمتها. وقد كان العلماء الذين يقرؤون الكتب يكتبون على الحاشية تعليقاتهم وآراءهم، وكان من بعدهم يحرص على ذلك حرصاً بالغاً ويطبعونه مع الكتب ولهذا كثرت الحواشي في جميع العلوم في الأعصر المتأخرة، وقيل في هذا : التعليق في الحواشي كالشنوف في آذان الأبكار وقيل : اطلبوا النكت في الفواشي والحواشي[24].

وليترجم المحقق لأصحاب السماعات إن استطاع ليعرف قدرهم ومكانهم في العلم الذي درسوه وتعلقه بمضمون المخطوط.

5 ـ ضبط النصوص وتخريجها

وبعد الاطمئنان إلى نقل النسخة نقلا صحيحا كاملا، يبدأ المحقق بضبط النصوص وتخريجها بدءا من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، مرورا بالأمثال، والأماكن والوقائع والأيام، واللغات والأعلام.

أما ما يتعلق بالآيات الكريمة فليضبط النص على قراءة معينة، وهي التي اختارها مؤلف الكتاب. وقد لفت نظرنا إلى هذا ونبهنا عليه عمل العلامة الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في الرسالة للإمام الشافعي التي أجاد في تحقيقها عند قول الشافعي رحمه الله : «ورفع بالقران ذكر رسول الله» علق عليه فقال : «لفظ قرآن ضبطناه هنا وفي كل موضع ورد في الرسالة بضم القاف وفتح الراء مخففة وتسهيل الهمزة اتباعا للإمام الشافعي مؤلف «**الرسالة**» في رأيه وقراءته». ونقل الخطيب البغدادي وغيره أن الشافعي كان يقرأ القرآن بقراءة ابن كثير، وعلق على ذلك أيضا فقال : «وهذا الذي قلنا كله يقوي اختيارنا أن نضبط اللفظ على ما قرأ الشافعي واختار، ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب «**الرسالة**» أن نضبط كل آيات القرآن التي يذكر الشافعي على قراءة ابن كثير، إذ هي قراءة الشافعي

---

(24) الأصبهاني، أبو القاسم حسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ج 1، د. ت. ولا مكان النشر، ص. 104.

كما ترى، ولكني أحجمت عن ذلك إذ كان شاقا علي عسيرا، لأني لم أدرس علم القراءات دراسة وافية، والرواية أمانة يجب فيها التحرز والاحتياط»[25].

ورحم الله الأستاذ أحمد شاكر فقد كان بإمكانه أن يحيل الآيات القرآنية إلى قارئ ضابط، وهم كثر والحمد لله في أرض الكنانة على ما نعلم، ليساعده في ذلك. وهذا هو العمل العلمي الناضح الصحيح، والذي نود أن نسمو إليه فنستعين بأهل الاختصاص لتكون الكتب صورة صادقة عن وضع مؤلفيها.

وكذلك لا يخفى عند الدارسين أن القراءات القرآنية لم تستقر في العالم الإسلامي على قراءتين أو ثلاث، إلا في القرون الأخيرة. فمن الخطأ الشديد أن يكتب مؤلف كتابا معتَمِداً قراءة معينة، أو يبني مفسر تفسيره على قراءة معينة، ثم يأتي المحقق أو الناشر فيقلب الآيات إلى قراءة أخرى.

وقد لاحظت هذا في عدد من الكتب والتفاسير، من ذلك تفسير محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى 741هـ، والذي بناه على قراءة نافع فطبع النص القرآني مع التفسير برواية حفص عن عاصم، حسب الطبعة التي بين يدي بدار الكتاب العربي، مع حذف اسمه «**التسهيل لعلوم التنزيل**» وكذلك «**أحكام القرآن**» لأبي بكر بن العربي ضبطت الآيات برواية حفص حسبما هو في الطبعة التي بين يدي بدار الفكر بتحقيق علي محمد البجاوي، وابن العربي يعتمد قراءة نافع كذلك.

أما إذا فصل المؤلف الأحكام معتمدا على القراءات القرآنية ووجوهها، فيجب عليه أن يبين هذه القراءات، ومآخذها، وهل أصاب المصنف أو جانب الصواب، معتمدا على أمهات كتب الفن أو متخصصيه، ولا يغفل عن بيان القراءات الشاذة إن أودعها المصنف كتابه واعتمدها دون أن يشير إليها، فليبين شذوذها، وضعفها.

(25) الشافعي، الإمام محمد بن ادريس (ت 204 هـ)، **الرسالة**، ج 14، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، د. ت. ولا دار النشر، ص. 15.

* وأما الأحاديث النبوية الشريفة فيتوجب عليه أن يعنى أولا بإقامة الإسناد إن كان، أو الصحابي إن لم يذكر الإسناد معه، ويضبط ذلك على وجه الصحة والصواب ويتتبع رجاله، ثم يعزوه إلى مصادره على طبقاتها التي قررها المحدثون، فلا يضع البيهقي مثلا قبل البخاري، ولا ابن ماجة قبل مسلم، بل لابد من السير على المتعارف عليه من ذلك عندعلماء الحديث، ثم يبحث عن صحة الحديث وضعفه معتمداً على علمائه وأهله. ونؤكد هنا أن جميع الأحاديث النبوية قد عراها النقد والتمحيص، وجميع الرجال قد تناولهم الجرح والتعديل، والرجل الذي لا نجده في كتب الجرح والتعديل فهو إما مصحف الاسم، أو محرف، أو مختلق لا وجود له، والمتن الذي لا نجده كذلك يمكن أن يقال فيه هذا الكلام.

ومن فاته معرفة درجات كتب الحديث وطبقاتها، ومصادرها، ولم يستطع الضرب في شعاب كتب الرجال، فلن يتأتى له ضبط الأحاديث أو تخريجها. فما عليه إلا أنه يعرضها على مختص مطلع ولا غضاضة عليه في ذلك، ولينسب العمل إلى أهله بركة للعمل وأداء للأمانة. وقد لاحظنا بعض الناس ممن لا معرفة لهم ولا خبرة بهذا الباب يلجؤون إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف، فيصبح الأمر ضِغثاً على إبالة ؛ وانظر أنموذجا لهؤلاء في كتاب جليل حفيل ألا وهو «**شعب الإيمان**» للإمام الحليمي المتوفى 403 هـ، المطبوع بدار الفكر عام 1399هـ/1979م، وهي طبعته الأولى حسب علمي، وقدم لنيل درجة علمية حسب ما فهمت من مقدمته، إذ يقول المحقق : «لم أجد هذا الحديث في الكتب التسعة»، وأحيانا يكون فيها أو في بعضها، ويجعل ابن ماجة قبل مسلم، ويقول هو في البخاري وأحيانا يكون في «**الصحيحين**» معا، وغير ذلك من الأخطاء التي لا يقع فيها مبتدئ. وإن أمثال هذا يقللون من قدر الكتاب ويحجبون الكثير من فوائده..

* ومما ينبغي أن يتبعه المحقق الإيجاز والاختصار في تراجم الرجال،

والأسانيد، لأننا لو ترجمنا وطولنا لكل واحد في الإسناد وذكرنا كل ما قيل فيه لطال الكلام ومل القارئ وغابت الفائدة، بل يكتفى في هذا بالقليل المعبِّر، والكلمة المحكمة الدالة، ويشار إلى أهم المصادر التي ترجمت إلا في التراجم النادرة العزيزة، فيذكر مصادرها على الاستقصاء.

* ومما يراعى كذلك في الحديث الشريف الإشارة إلى تعدد الروايات وزيادات بعضها على بعض واختلاف طرقها وأسانيدها، وفي هذا فوائد كثيرة إن شاء الله.

ويجب أن يرجع في تخريج الأحاديث إلى مصادرها الأصلية طالما كانت موجودة مطبوعة ميسورة، وليس كما يصنع نفر من القاصرين في هذا العلم وغيره، فيرجعون إلى مصادر فرعية يقتبسون الأحاديث منها، ولا يتأكدون من ذلك بالرجوع إلى مظانها الأصلية. وقد نص الأئمة العلماء على خطإ ذلك. من الأئمة الذين نصوا على هذا الحافظ الناقد ابن القطان الفاسي المتوفى 628هـ إذ قال وهو ينعي على الذين يأخذون الأحاديث من كتاب عبد الحق الإشبيلي وقد جمعها بدوره من عدد من المصادر : «ولذلك ما ترى المشتغلين به، الآخذين أنفسهم بحفظه ينسبون إلى مسلم ما ليس عنده، وإلى غيره ما لم يذكر كذلك، وربما شعر أحدهم بأنه بذلك مدلس كتدليس من يروي ما لم يسمع عمن قد روى عنه من حيث يوهم قوله : «ذكر مسلم أو البخاري كذا»، أنه قد رأى ذلك في موضعه، ونقله من حيث ذكر، فيتحرج من ذلك أحدهم فيحوجه ذلك إلى أن يقول : «ذكره عبد الحق»، فيحصل من ذلك في مثل ما يحصل فيه من يذكر من النحو مسألة هي في «**كتاب سيبويه**»، فيقول : ذكرها المهدوي في «**التحصيل**»، أو مكي في «**الهداية**»، أو يذكر مسألة من الفقه هي في أمهات كتبه فينسبه إلى متأخري الناقلين بخلاف ما يتحصل الأمر عليه في نفس قارئ كتاب مسلم وأبي داود مثلا، فإنه يعلم الأبواب مرتبة مصنفة، وأطرافها من

غيره، وما عليها من زيادات أو معارضات مرتبة عليها في خاطره، بحيث لا يختل ولا يتشبج إلا في الندرة»[26].

ومن هذا النص البديع والملحظ الدقيق، من الحافظ ابن القطان نقول بأن العزو إلى الكتب الفرعية مع وجود الأصول تقصير وضعف، والنقل من هذه المصادر الفرعية والسكوت دون العزو إلى المصدر الوسيط تدليس.

وسيرا على هذا الخط العلمي الدقيق الأمين، قال السيوطي رحمه الله : «وأما التخاريج فجرت عادة الحفاظ. وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر ـ صاحب عسقلان ـ، إذا عزوا ما لم يقفوا على أصله الأول أن يقولوا : عزاه فلان إلى تخريج فلان. وكان الحافظ ابن حجر يعلم طلبته إذا نقلوا حديثا أورده لهم أو أثرا أن يقولوا : روى فلان أو خرج فلان بإفادة شيخنا ابن حجر، كل ذلك حرصا على أداء الأمانة وتجنب الخيانة، فإنها بئست البطانة، وامتثالا للحديث واقتداء بالأئمة في القديم والحديث، وتحرزا عن الكذب والتشبع وتوفية لحق التتبع، ورغبة في حصول النفع والبركة، ورفع تصنيفهم إلى أعلى درجة عن أسفل دركة، وقياما بشكر العلم وأهله، وإعطاء السابق حقه لفضله»[27].

* ويحسن بالمحقق مقابلة النصوص التي اقتبسها المؤلف مع مصادرها وإرجاعها إلى أصولها، وخاصة ما يتعلق بالأحكام الشرعية، وأقوال الأئمة والفقهاء والمجتهدين، وكذلك المواد اللغوية، والأمثال السائرة والأبيات الشعرية، وليرجع بها إلى مصادرها الأصلية أو إلى أقرب طبقة من مصنفيها، ولا يلجأ إلى مصدر ثانوي لتخريج النصوص أو اقتباسها مع وجود الأصول.

* وليترجم للمذكورين من العلماء والأئمة غير المشهورين الذين يذكرون

---

(26) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام**، تحقيق د. فاروق حمادة، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، 1408 هـ ـ 1988 م، ص. 64.

(27) الكويتي، أحمد، **الكشف المثالي عن سرقات سليم الهلالي**، دون ذكر دار النشر، ط. 1، 1413 هـ ـ 1993 م، ص. 75.

على كل لسان، تراجم موجزة لا تشغل بال القارئ ولا تلفته عما هو بصدده من استيعاب النص، ولا يقصر فيها إلى حد الإجحاف وعدم الكفاية كما يصنع بعض فيقول : فلان قارئ محدث أصولي ولد سنة كذا ومات سنة كذا؛ فقد توجه نفر إلى الإطالة والإطالة، وآخرون إلى الاختصار الشديد، والأمر يجب أن يكون وسطا بحسب المقام. ومن أعجب ما رأيت في هذا أن بعض المحققين يحيل في التعريف بالأعلام إلى مقالات المستشرقين وكتبهم، والمصادر التي أخذ منها أولئك موجودة بين يديه وهو عربي. من ذلك ما قاله محقق كتاب مهم جليل وهو «**المنهاج في ترتيب الحجاج**» لأبي الوليد الباجي المتوفي سنة 474 هـ، فقد أحال في ترجمة ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقال لمستشرق في «**دائرة المعارف الإسلامية**»، وأحال في ترجمة الإمام الدارقطني صاحب «**السنن**»، إلى مقال مستشرق آخر فيها[28]، وفي ترجمة الشافعي أحال إلى مستشرق، والحسن البصري وآخرون. وهناك أحاديث معروفة وصحابة مشهورون قال : إنه لم يهتد إليهم، فشيء عجب[29] وأعجب منه أنه علق على قول الإمام الباجي : يستدل المالكي على أن ابن مخاض لا مدخل له في دية الخطإ .. علق على ابن مخاض فقال : لم نهتد إليه، وكذلك لم يهتد إلى بني مخاض !! فقال : لم نجد شيئا عنهم[30]. فمن لا يعرف ابن لبون وابن مخاض والحقة والجذعة، فما علاقته بهذه العلوم الشريفة وكتبها المنيفة ؟!!

ومن غرائب هذا المحقق أنه ترجم لحكيم بن حزام عند قول المصنف — الإمام الباجي — لا يجوز بيع الأعيان الغائبة بالصفة بما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحكيم بن حزام : «يا حكيم، لا تبع ما ليس عندك» فقال : «في **لسان الميزان** لابن حجر (الجزء الثاني رقم **1393**) نقل عن أبي

---

(28) انظر ص. 128، 132–133.

(29) انظر ص. 134.

(30) انظر ص. 129.

حاتم متروك الحديث، وعن البخاري منكر الحديث يرى القدر»[31]، وهذا جهل ما بعده جهل. وقد يكون الرجل فاضلا في نفسه ولكن العلم والمعرفة شيء آخر فهو لم يفرق بين الصحابي الجليل حكيم بن حزام بن خويلد بن عبد العزى القرشي وبين راو آخر هو حكيم بن حذام ـ بالذال المعجمة ـ متأخر من أتباع التابعين، وقع نظره عليه في «**لسان الميزان**» وهو مجمع الرجال الذين اعتراهم الجرح، وهذا يدل على أنه لا يفقه شيئا في تاريخ العلم والعلماء ومصادر الرجال والتراجم.

وما أجدر هذا الكتاب الجليل بإعادة تحقيقه من باحث كفؤ، بل وكل ما حققه هذا الرجل. ولو وضع هذا وأمثاله وكل واحد نفسه بالموضع الصحيح لتقدم العلم خطوات حثيثة. ويحضرني في هذا كلمة للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، وهو من هو في العلم، إذ أعلن عن نفسه أنه في علم الحديث ضعيف فليرجع فيه إلى أهله، قال في «**قانون التأويل**»: «وبضاعتي في علم الحديث مزجاة، فموضع الحوض لا يعرف إلا بمجرد النقل، فليرجع إلى الأحاديث»[32].

* وينبغي أن يعرِّف بالأماكن غير المشهورة، فإن عرَّف بمكة والمدينة، ودمشق وبغداد فقد أراد تكثير الأوراق، وتحذلق بما لا يطاق.

* وكذلك الأيام والوقائع غير المشهورة المذكورة كبدر وأحد، فجدير به أن يترجم، مثلا، ليوم البردان، ويوم حليمة الذي قيل فيه : «وما يوم حليمة بسر»، ويوم بعاث، والغبيط، والوقيط... وأمثال هذه التي لا يعرفها إلا الخاصة بل خاصة الخاصة.

* وفي جانب اللغة يشرح الغامض، وييسر الصعب، ولكنه لا يصل إلى حد الابتذال، وتضعيف لغة النص المحقَّق، بل يجب أن تكون بمستواه أو قريبة منه؛ وكذلك لا تكون تعليقاته بلغة حوشية صعبة تحتاج إلى تيسير...

---

(31) انظر ص. 100.

(32) الغزالي، الإمام محمد (ت 505 هـ)، **قانون التأويل**، هدية **مجلة الأزهر**.

وقد أتقن العلماء ـ رعى الله ذمامهم ـ هذا الباب، فتناولوا كلمات القرآن في معاجم خاصة، والحديث، والفقه، والشعر، والآداب، والنثر، والمقامات، وكل ذلك قد يسروه بالجملة، فما على المحقق إلا طول التتبع وحسن التقصي.

* وفي كل هذا الضبط يرجع إلى المصادر الأصلية كما قدمنا، وهي ميسورة موجودة. وقد جمع طائفة طيبة من هذه المصادر التي يُرجع إليها الدكتور محمود محمد الطناحي في جزء لطيف سماه : «**الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**»[33].

6 ـ نقد النص وفحصه

وبعد ذلك يعيد المحقق قراءة النص قراءة واعية ليستوعبه، ويقف منه موقف الناقد الفاحص. فالكمال لله تعالى وحده، والعصمة لرسله الكرام عليهم الصلاة والسلام. وفي هذه القراءة الواعية يتتبع الكتاب في مضمونه، وأسلوبه: فما بدا له فيه خلاف الحق بيَّنه بالحجة، وما تأكد أن واضع الكتاب قد أخطأ فيه فليذكره، وما كان محتملا فهو بالخيار، إن شاء بيَّنه وإن شاء تركه، وليذكر أن المسألة خلافية. ولا يضع المحقق الكتاب موضع القدسية، فلا يرى فيه إلا الحق المطلق، فكم استدرك الأواخر على الأوائل، وهذه ميزة العلم الإسلامي الشريف.

وعلى سبيل المثال، فإن الإمام أحمد بن شعيب النسائي المتوفى 303 هـ، وهو من هو في العلم والمعرفة والجلالة، ذكر في كتابه الجليل «**مناقب الصحابة**» ترجمة قال فيها : «عمرو بن حرام، رضي الله عنه» وساق تحتها حديث جابر بن عبد الله قال : «قال رسول الله ﷺ : جزاكم الله معشر الأنصار خيرا، ولاسيما آل عمرو بن حرام، وسعد بن عبادة».

---

(33) الطناحي، محمود محمد، **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنّفات وتعريفات العلوم**، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1406 هـ ـ 1985 م.

وآل الرجل : أهل بيته، وعمرو بن حرام هذا ليس صحابيا، ولا أدرك الإسلام، بل المقصود به والد جابر، عبد الله بن عمرو بن حرام، وكان قد ساق ترجمته وذكر فضلا لعبد الله بن عمرو بن حرام وقد نبهنا على ذلك وبيناه[34].

إن مسؤولية المحقق كمسؤولية المؤلف، بل ربما تزيد، لأن قلب المتصفح فارغ، وقلب المنشئ مشغول كما قال الأوائل. ففي حال سكوته عما في النص، فالتبعة تعود عليه كذلك.

وإننا نلاحظ على نفر غير قليل من المحققين الجنوح العاطفي ؛ فعندما يحققون كتابا ينحازون إلى ما جاء فيه، ويحشدون كل ما يمكن أن يقال، وبعضا مما لا يقال لتقوية رأي المؤلف، وإبرازه على أنه الحق الصراح. وهذا لا يليق بالبحث العلمي، بل يجب على المحقق والباحث بصفة عامة أن يكون معتدلا يقوي ما يراه قويا، ويضعف ما يراه ضعيفا، بوافر الأدب وواضح الحجة.

* وإن قصَّر المؤلف في المسائل ولم يستوفها فليكملها، ويضيفها في تعليقاته وإفاداته. وإن كانت الفكرة التي يعرضها المصنف طويلة متشابكة، فيمكنه أن يلخصها ويبين معاقدها، وإن كانت غامضة وضَّحها وجلَّاها بعبارات مركزة.

* ومما ينبغي كذلك، أن تكون التعليقات والتصويبات والإضافات مكملة للنص موضحة لما فيه، متممة لفوائده، وليست استطرادات بعيدة، وتكثرات غير سديدة، يلتقط الكلام من هنا وهناك ليطيل الحواشي، ويوهم القراء بكثرة المعرفة !! كل هذا يعطي عكس فائدة التحقيق، ولا يحقق الغرض المقصود.

---

(34) النسائي، الإمام أحمد بن شعيب (ت 303 هـ)، **فضائل الصحابة**، تحقيق د. فاروق حمادة، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، ط. 1، 1404 هـ – 1984 م، ص. 139، 159.

* وفي ختام هذه الفقرة، أنبه إلى أمر في غاية الخطورة، وهو إقحام العناوين الإضافية والتراجم للأبواب والفصول والفقرات التي يقوم بها بعض الناس، ويجب أن لا يكون ذلك في صلب النص إلا متميزا عن الأصل ومنصوصا عليه، وإذا كان في حاشية الكتاب بجانب النص يكون أفضل وبحذر شديد. وقد رأينا من يضع عناوين وتراجم باطلة برأي كاسد، وظن فاسد ؛ وإن نفرا من تجار الكتب في زمن الحروب والانحطاط الخلقي يسطون على أعمال محققة أو مطبوعة ولا علاقة لهم بالعلم فيدمجون التراجم المقحمة في الأصل، فينسب بذلك كلام ليس لمؤلفه، وأفكار لغير عصرها.

* وأخطر من هذا أن تطبع الكتب بغير أسمائها التي وضعها مؤلفوها واختاروها لها، وقد رأينا شيئا من هذا في سوق النشر، وهذا مما نراه لا يحل لفاعله، مع عبثه واستهانته بالكلمة.

7 ـ الدراسة

وبعد إتقان التعليق على النص وإكماله، يجب أن يدرسه دراسة كافية وافية. وتختلف هذه الدراسة باختلاف الموضوع والكتاب؛ إلا أنها بصفة عامة تنصب على الأمور التالية :

1 ـ المؤلف بالترجمة له، والتعريف به، وبمكانته العلمية، وعطائه وآثاره، في إطار زمانه ومكانه.

2 ـ الكتاب، بتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتحديد الصحيح من اسمه، والروايات والطرق التي روي بها.

3 ـ التعريف بمخطوطات الكتاب تعريفا دقيقا، كل واحدة على حدة، مع بيان موضع وجودها، ورقمها، وعدد صفحاتها، وكمالها أو نقصانها، وتاريخ نسخها، والتعريف بناسخها ورواتها...

وإن كان الكتاب قد سبق طبعه فيلذكر ذلك إن علمه، تاريخا، ومكانا، ومحققا، مبينا أسباب إعادة تحقيقه، مع التدليل على ذلك بأمثلة.

4 ـ بيان الخطة المتبعة في التحقيق، وشرح الاصطلاحات والرموز التي استعملها المحقق.

5 ـ درس الكتاب وتقويمه، وتتناول الدراسة عدة أمور كذلك :

1 ـ مضمون الكتاب ومدى الحاجة إليه.

2 ـ مدى استيفائه للموضوع الذي هو بصدده.

3 ـ من سبقه بالتأليف في هذا الموضوع.

4 ـ مقارنته مع سابقه إن أمكنه وبيان وجه تميُّزه عن المصنفات في بابه.

5 ـ مدى تأثيره فيمن جاء بعده، وما أسداه للعلم والمعرفة.

6 ـ نقاط القوة والضعف فيه، والدلالة عليها، وخاصة الأخيرة.

7 ـ خلاصة آرائه وفكرته، في خطوط عريضة، وإلى أي حد وفق فيها.

8 ـ كيف يمكن الاستفادة من هذا الكتاب.

8 ـ الفهارس والكشافات

وفي الختام لابد للمحقق من صنع الفهارس والكشافات، وهي التي تيسر الانتفاع بالكتاب ؛ فبمقدار شموليتها ودقتها وتنوعها، يكون الكتاب سهل التناول، قريب المأخذ، عام النفع. وتختلف نوعية الفهارس بحسب موضوع الكتاب ومادته، إلا أن هناك فهارس ثابتة يحتاج إليها في جميع الكتب، وهي :

ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

ـ فهرس الأعلام المترجمين والمذكورين في النص.

ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

ـ فهرس المصادر والمراجع التي استعان بها المحقق مع بيان مؤلفيها وطبعاتها.

ـ فهرس الموضوعات التي وردت في الكتاب بحسب وضع المؤلف.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الفهارس، بحسب الكتاب، فهارس للأمور التالية :

ـ فهرس للأيام والغزوات.
ـ فهرس للأماكن والبقاع.
ـ فهرس للقبائل والأقوام والجماعات والفرق.
ـ فهرس للمصطلحات الحضارية.
ـ فهرس للموضوعات الفقهية والأصولية.
ـ فهرس للكتب التي استمد منها المؤلف وذكرها في كتابه.
ـ فهرس للأمثال والأقوال المأثورة.

ويمكن أن تضاف إلى هذه فهارس أخرى، فمن مستقل ومن مستكثر، بحسب موضوع الكتاب ومادته فكتب الحديث يمكن أن يضاف لها :

ـ فهرس للصحابة الرواة.
ـ فهرس للجرح والتعديل.
ـ فهرس لمصطلح الحديث وعلومه.

وكتب القرآن والتفسير يمكن أن يضاف إليها :
ـ فهرس للقراءات القرآنية.
ـ فهرس للمواد اللغوية.

وكتب اللغة يضاف إليها :

ـ فهرس للنحو والصرف والإعراب.
ـ فهرس للفروق اللغوية، وفقة اللغة.
ـ فهرس للهجات العربية.
إلى غير ذلك...

ويحسن أن تصنع الفهارس بيد المحقق أو تحت إشرافه، لأنه بهذا العمل يظهر له في النص أشياء كثيرة تحتاج إلى تصويب وتقويم، ويتمكن من مادته التي حققها وراجعها، فيضيف أو يعدل أو يبدل.

وقد سمعنا وقرأنا عن أناس يستعينون بطلابهم أو غيرهم فيضعون لهم الفهارس، وتكون أحيانا في مجلدات، فينتحلونها ولا يذكرون صانعيها أو من ساعدوهم فيها، وهذا لا يجوز[35].

9 ـ حُسن الإخراج والطباعة

وبعد هذه المراحل والخطوات، التي نرى أنها ضرورية وأساسية لإعادة الحياة إلى كثير من الأفكار التي صنعت هذه الأمة، فأثرت في البشرية وبنت ثقافتها وحضارتها وأمدتها بكثير من جوانب استمرارها على مدى قرون وأجيال، لا يبقى إلا الإخراج الجميل، والطباعة الأنيقة الدقيقة لهذا العمل الذي قد تأخذ الصفحة الواحدة منه أياما وليالي، يدقق كلمها ويصحح خطأها، وينقد مضمونها، أو يضيف ما يتمم به سقطا أتت عليه أرضة، أو عدا عليه مجلِّد جهول للكتاب المخطوط.

إن عمل التحقيق لابد أن يقوم على ثلاث ركائز ليكون مستكملا حضوره واستمراره :

1 ـ الرغبة الصادقة في التحقيق، والإيمان يبعث التراث العربي والفكرة الإسلامية.
2 ـ الأمانة العلمية، والاحتياط الشديد في التعامل مع النص المحقق.
3 ـ الصبر الجميل، والأناة الشديدة في كل المراحل التي يتعامل فيها مع النص المحقق حتى يخرج من المطبعة، وبعد خروجه منها.

وقبل هذا كله شعور الباحث أنه يسدي خدمة للكلمة الإسلامية، وللأجيال الحاضرة والقادمة، ابتغاء وجه الله. وهذا الشعور يهوِّن عليه المصاعب والمتاعب التي يلاقيها المحقق ﴿إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون، وترجون من الله ما لا يرجون، وكان الله عليما حكيما﴾ (سورة النساء، الآية : 104).

---

(35) الكويتي، أحمد، مرجع مذكور، ص. 61 وما بعدها.

ملاحق

1 ـ تعريف بعض الرموز المستعملة في المخطوطات

مصطلحات المحدثين[1] :

ثنا	=	حدثنا
نا	=	حدثنا
دثنا	=	حدثنا
ثني	=	حدثني
دثني	=	حدثني
أنا	=	أخبرنا
أرنا	=	أخبرنا
أنبا	=	أخبرنا عند البيهقي أحمد بن الحسين المتوفى 458 هـ
أنبا	=	أنبأنا
قثنا	=	قال : حدثنا
ق ثنا	=	قال : حدثنا
ح	=	التحول إلى إسناد آخر
صح	=	بين الإسنادين كبيرة تعني التحول إلى إسناد آخر مثل سابقتها وقد استعملها بعضهم.
○	=	علامة الفصل بين الحديثين.
⊙	=	علامة الفصل بين الحديثين وكل نقطة تعني أنه قوبل على أصله بعدد النقط.

(1) انظر ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح**، ص. 207 وما بعدها ؛ والسخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج 2، ص. 189ـ190 ؛ والسيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ)، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، ج 2، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار إحياء السنة النبوية، ط 2، 1399 هـ ـ 1979 م، ص. 78.

2 ـ رموز المصنفات الحديثية[2]

ط : موطأ مالك بن أنس.
حم : مسند أحمد بن حنبل.
خ : صحيح محمد بن اسماعيل البخاري.
م : صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.
ق : صحيحا البخاري ومسلم. وعند ابن حجر والمزي والذهبي وآخرين تعني ابن ماجة.
د : سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني.
س، أو ن : سنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي.
ت : جامع أبي عيسى الترمذي.
جه، أو ه : سنن أبي عبد الله محمد بن زياد بن ماجة القزويني.

وهؤلاء المتقدمون، من البخاري إلى ابن ماجة، يسمون الستة ويرمز لهم بالحرف التالي :

ع : أي الجماعة.
قط : السنن للدارقطني علي بن عمر.
بخ، خد : البخاري في كتابه الأدب المفرد، الرمز الأول لابن حجر، والثاني للسيوطي.
تخ : البخاري في كتابه التاريخ.
خت : البخاري في صحيحه معلقا.
مق : مقدمة صحيح الإمام مسلم بن الحجاج.
مد : المراسيل لأبي داود.
صد : فضائل الأنصار لأبي داود.
خد : الناسخ والمنسوخ لأبي داود حسب مصطلح ابن حجر.

---

(2) ابن حَجَر العسقلاني، الإمام أحمد بن علي (ت 852 هـ)، «مقدمة»، ضمن **تهذيب التهذيب**، نسخة مصوَّرة عن الطبعة الهنديَّة الأولى، 1325 هـ ؛ **وتقريب التهذيب**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار المعرفة، بيروت، ط. 2، 1395 هـ ـ 1975م؛ والسيوطي، الإمام جلال الدين (ت 911 هـ)، **الجامع الصغير**، (مع شرحه **فيض القدير**، للإمام المناوي)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط. 2.

قد	:	القدر لأبي داود.
ف	:	التفرد بالسنن لأبي داود.
ل	:	المسائل لأبي داود.
كد	:	مسند مالك لأبي داود.
تم	:	الشمائل المحمدية للإمام الترمذي.
عس	:	مسند علي للإمام النسائي.
كن	:	مسند مالك للإمام النسائي.
سي	:	عمل اليوم والليلة للإمام النسائي.
ص	:	خصائص علي بن أبي طالب للإمام النسائي، خاص بابن حجر.
فق	:	التفسير للإمام ابن ماجة.
ك	:	الحاكم في المستدرك.
طب	:	الطبراني في المعجم الكبير.
طص	:	الطبراني في المعجم الصغير.
طس	:	الطبراني في المعجم الأوسط.
عب	:	عبد الرزاق في المصنف.
ش	:	ابن أبي شيبة في المصنف.
حب	:	ابن حبان في التقاسم والأنواع وهو الصحيح.
عم	:	زوائد عبد الله بن الإمام أحمد على مسند أبيه.
ص	:	سنن سعيد بن منصور.
مي	:	سنن الدرامي عبد الله بن عبد الرحمن.
ع	:	أبو يعلى الموصلي في مسنده.
هق	:	البيهقي في السنن.
هب	:	البيهقي في كتابه شعب الإيمان.
حل	:	أبو نعيم في كتابه الحلية، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.
عد	:	ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال.
عق	:	العقيلي في كتابه الضعفاء.
خط	:	الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد.
فر	:	مسند الفردوس لأبي شجاع شيرويه الديلمي وابنه أبو منصور.

3 ـ بعض الرموز المستعملة في الكتابة

صح	:	كلمة صحيحة الراوية والمعنى
ضـ	:	كلمة صحيحة الراوية ضعيفة المعنى وتسمى الضبة.
معا	:	صغيرة أي أن الكلمة تقرأ بوجهين.
┌┐	:	ما تحت الخط كلام يحذف.
○ ○	:	ما بين الدارتين الصغيرتين يحذف.
( )	:	ما بين نصفي الدائرة يعني كلام ملغى.
من إلى	:	أي لا يقرأ ما بينها.
لا إلى	:	أي لا يقرأ ما بينها.
زائدة إلى	:	أي لا يقرأ ما بينها.
┌	:	اللحق، أي الإضافة التي جهة اليمين هذا موضعها.
┐	:	اللحق جهة الشمال هذا موضعه.
اهـ	:	انتهى.
ن	:	فوق الحرف يعني أن الحرف مهمل.
∴	:	تحت الحرف يعني أنه مهمل.
هـ	:	إشارة للفصل بين الفقرات، وقد تتكرر عدة مرات حتى يكتمل السطر في الصفحة.
ء	:	صغيرة توضع فوق الحرف المهمل وأحيانا تحته.
٧	:	تعني الشدة.
خـ خ	:	في الحاشية وتعني نسخة أخرى.
ن	:	في الحاشية : تكتب مع الكلمة وتعني البيان، وأحيانا نسخة.
ط	:	في الحاشية : وتعني طرة، وليست من أصل الكتاب.
بلغ	:	أي أن الكتاب قوبل إلى هذه الإشارة.
(كذا)	:	أي هكذا ورد وليبحث عن وجه الصواب فيه.
رحه	:	رحمه الله.
تع	:	تعالى.
رضه	:	رضي الله عنه.
الخ	:	إلى آخره.

صلعم : صلى الله عليه وسلم.

ص م : صلى الله عليه وسلم.

ع م : عليه السلام.

ص : المصنف.

ش : الشارح[3].

(3) وانظر مصطلحات خاصة ببعض الكتب في : عبد السلام هارون، **مرجع مذكور**، ص 58، 59 ؛ ومحمد المنوني، **مرجع مذكور**، ج 2، ص. 354 وما بعدها.

المصادر والمراجع

الأجري، أبو بكر (ت 360 هـ)، **أخلاق العلماء**، تحقيق فاروق حمادة، ط. 2، دار الثقافة، الدار البيضاء.

أحمد محمد شاكر (ت 1958 م ـ 1377 هـ)، **كلمة الحق** ، نشر مكتبة السنة، القاهرة، ط.2، 1408 هـ.

ابن الجوزي، الإمام أبو الفرج عبد الرحمن (ت 597 هـ)، **صيد الخاطر**، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.[4].

ابن حزم الأندلسي، الإمام علي بن أحمد (ت 456 هـ)، **التقريب لحد المنطق**، ضمن **رسائل ابن حزم**، الجزء 4، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1983م.

ابن حنبل، الإمام أحمد(ت 241 هـ)، **المسند**، نشر المكتب الإسلامي ودار صادر، بيروت، د. ت.

ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808 هـ)، **المقدمة**، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط. 3، دار نهضة مصر، د. ت.

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، 1398هـ ـ 1978م.

ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد (ت 327 هـ)، **العقد الفريد**، شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ط.3، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1384هـ ـ 1965م.

---

(4) أي دون تاريخ.

ابن العربي، الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543 هـ)، **عارضة الأحوذي: شرح صحيح الترمذي**،نشر دار الكتاب العربي، د. ت.

ابن كثير الدمشقي، الحافظ اسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، **البداية والنهاية**، نشر دار الفكر، بيروت، 1393 هـ ـ 1978 م.

ابن كثير الدمشقي، الحافظ إسماعيل بن عمر (ت 774 هـ)، **النهاية في الفتن والملاحم**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، نشر دار الحديث خلف الجامع الأزهر، مصر، د. ت.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت 275 هـ)، **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

ابن الوزير اليماني، محمد بن ابراهيم (ت 840 هـ)، **العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم**، تحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط. 2، 1412 هـ ـ 1992 م.

أسد مولوي، **منهج تحقيق المخطوطات**، ط. 1، نشر مؤسسة آل البيت، قم 1408 هـ.

الأصبهاني، أبو القاسم حسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، دون تاريخ ولا مكان النشر.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 774 هـ)، **المنهاج في ترتيب الحجاج**، تحقيق عبد المجيد تركي، ط. 2، نشر دار الغرب الإسلامي، 1987م.

البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ)، **الجامع الصحيح**، مع شرحه **فتح الباري**، نشر المكتبة السلفية، د. ت.

البغدادي، الخطيب أحمد بن علي بن ثابت (ت 453 هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، 1403هـ ـ 1983م.

البغوي، الحسين بن مسعود الفراء (ت 516 هـ)، **شرح السنة**، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، نشر المكتب الإسلامي، ط.2، 1403هـ ـ 1983 م.

التراث العربي الإسلامي والعناية به، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1406هـ - 1985.

الترمذي، الحكيم محمد بن علي (ت نحو 276 هـ)، **طبائع النفوس (وهو كتاب الأكياس والمغترين)**، دراسة وتحقيق د. أحمد عبد الرحيم السايح، د. السيد الجميلي، نشر المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 1989.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255 هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق حسن السندوبي، دار الفكر، لبنان، د.ت.

جودت سعيد، **حتى يغيروا ما بأنفسهم (بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع)**. ط. 1، 1392هـ - 1973م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067 هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، نشر مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.

حبنَّكة الميداني، الأستاذ عبد الرحمن (معاصر)،**ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، نشر دار القلم، دمشق، ط. 3، 1408 هـ - 1988 م.

الدّارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت 255 هـ)، **سنن الدارمي**، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، 1386 هـ -1966 م، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

الدهلوي، الإمام أحمد بن عبد الرحيم (ت 1114 هـ)، **المسوَّى شرح الموطَّا**، ط.1، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ - 1983 م.

ديكارت، رينيه (ت 1650 م)، **مقال في المنهج**، ترجمة محمود محمد الخضيري، مراجعة د. محمد مصطفى حلمي، نشر الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط.3، 1985.

الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **تذكرة الحفاظ**، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق جماعة بإشراف الأستاذ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط. 3، 1405هـ - 1985م.

الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، **نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام**، تحقيق د. فاروق حمادة، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، 1408هـ ـ 1988م.

الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت 360 هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر، 1391 هـ ـ 1971 م.

روزنتال، فرانز، **مناهج البحث العلمي عند المسلمين**، ترجمة د. أنيس فريحة ومراجعة د. وليد عرفات، ط. 3، نشر دار الثقافة، بيروت، 1400 هـ ـ 1980 م.

الزركلي، خير الدين (ت 1976 م)، **الأعلام** (قاموس تراجم)، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط. 4، 1979 م.

السبكي، الإمام تاج الدين عبد الوهاب (ت 771 هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، نشر دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

السخاوي، الإمام محمد بن عبد الرحمٰن (ت 902 هـ)، **فتح المغيث : شرح ألفية الحديث**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. 2، 1388هـ ـ 1968م.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط. 4، 1389 هـ ـ 1969 م.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، **تدريب الراوي : شرح تقريب النواوي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، ط. 2، 1399 هـ ـ 1979 م.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، **التعريف بآداب التأليف**، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، د. ت.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، **الجامع الصغير**، مع شرحه **فيض القدير** للإمام المناوي، ط. 2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، نشر دار إحياء الكتب العربية، ط. 3، د. ت.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت 790 هـ)، **الموافقات في أصول الشريعة**، بعناية محمد عبد الله دراز، نشر دار المعرفة، بيروت، د. ت.

الشافعي، الإمام محمد ابن إدريس (ت 204 هـ)، **الرسالة**، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، دون تاريخ ولا دار نشر.

الطرطوشي الأندلسي، أبو بكر (ت نحو 520 هـ)، **الدعاء المأثور وآدابه**، ط. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.1، 1409هـ ـ 1988م.

الطناحي، محمود محمد، **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، ط. 1، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1406هـ ـ1985م.

عبد الحميد هرامة، **ورقات في البحث والكتابة**، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989 م.

عبد الرحمن عميرة (معاصر)، **أضواء على البحث والمصادر**، دار الجيل، بيروت، ط. 6، 1413 هـ ـ 1991 م.

عبد السلام هارون (معاصر)، **تحقيق النصوص ونشرها**، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 4، 1397 هـ ـ 1977 م.

عبد السلام هارون (معاصر)، **التراث العربي**، سلسلة كتابك، دار المعارف بمصر، العدد 35، د. ت.

العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت 852 هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار المعرفة، بيروت، ط. 2، 1395هـ ـ 1975م.

العسقلاني، الإمام أحمد بن علي بن حجر (ت 852 هـ)، **تهذيب التهذيب**، نسخة مصورة عن الطبعة الهندية الأولى، 1325 هـ.

العقيقي، نجيب، **المستشرقون**، ط. 4، دار المعارف، مصر، د. ت.

عياض بن موسى اليحصبي، القاضي (ت 544 هـ)، **الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق الأستاذ سيد صقر، نشر دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، 1398 هـ ـ 1978 م.

غـازي عناية (معاصـر)، **إعداد البحث العلمي**، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 1412هـ ـ 1992 م.

الغزالي، الإمام محمد بن محمد (ت 505 هـ)، **قانون التأويل**، هدية مجلة **الأزهر**، عدد ربيع الآخر 1406 هـ.

فؤاد سزكين (معاصر)، **تاريخ التراث العربي**، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1402 هـ ـ 1982 م، ونقله إلى العربية محمود فهمي حجازي.

الفزاري إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق (ت 186 هـ)، **السير**، تحقيق د. فاروق حمادة، نشر مؤسسة الرسالة، 1408هـ ـ 1978م.

القرطبي، أبو يوسف عبد الله بن عبد الله (ت 463 هـ)، **جامع بيان العلم وفضله**، نشر دار الفكر، لبنان، د. ت.

الكويتي، أحمد، **الكشف المثالي عن سرقات سليم الهلالي**، دون ذكر دار النشر، ط. 1، 1413هـ ـ 1993م.

مالك بن أنس، الإمام (179 هـ)، **الموطأ**، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان، د. ت.

مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ)، **صحيح مسلم**، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت 1041 هـ)، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المغرب

والإمارات، نسخة مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، وتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دون تاريخ.

المنوني، الأستاذ محمد، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1410 هـ ـ 1989 م.

النسائي، الإمام أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، **السنن الكبرى**، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط والخزانة العامة بتطوان.

النسائي، الإمام أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق د. فاروق حمادة، ط. 3، نشر مؤسسة الرسالة، 1407هـ ـ 1987م.

النسائي، الإمام أحمد بن شعيب (ت 303 هـ)، **فضائل الصحابة**، تحقيق د. فاروق حمادة، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، ط.1، 1404 هـ ـ 1984 م.

النووي، الإمام محيي الدين يحيى بن شرف (ت 676 هـ)، **المجموع : شرح المهذب في فقه الشافعية**، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت.

المحتويات

تقديم 7

القسم الأول : منهج البحث والتأليف

I ـ الفصل الأول :

1 ـ توسع الدراسات الإسلامية في الزمان والمكان والموضوع 15
2 ـ مقاصد التأليف وغايته 17
3 ـ خطوات البحث مضموناً وشكلًا 20
أ ـ الأهلية والاستعداد للبحث 20
ب ـ معرفة ميدان البحث والتمكن منه 24
ج ـ البحث العلمي وفائدته الإنسانية 25
4 ـ تقسيم البحث وإحكام خُطَّته 27
5 ـ جمع المعلومات بوعي وبصيرة 29
6 ـ إحكام النظر في المادة العلمية وترتيبها وصياغتها 33
7 ـ الأمانة في نقل الأفكار وعَزوها 36
8 ـ الفهم الصحيح للنصوص وتحديد مدلولاتها 39
9 ـ الرجوع في كل عِلم إلى أهله 45
10 ـ النقد النزيه المتزن 47

II ـ الفصل الثاني :

1 ـ سلامة الأسلوب وجماله 49
2 ـ ضبط النص بالشكل والإعجام وعلامات الترقيم 52
3 ـ ضبط القراءات القرآنية 54
4 ـ نفي الاستطراد 54
5 ـ حسن الاقتباس 55

6 ـ التزام المصطلحات المتداولة 56
7 ـ كتابة الأسماء الأعجمية 56
8 ـ المصادر والمراجع 56
9 ـ صنع الفهارس والكشافات 58
10 ـ حسن الإخراج 58
11 ـ وضع مختصر ملخص جامع 59
12 ـ ثمرة العلم 60
13 ـ العلم جهاد كبير 60

القسم الثاني : منهج التحقيق وبعث التراث

1 ـ الاختيار 69
2 ـ جمع النسخ 74
3 ـ الفحص والتقويم 76
4 ـ نسخ الكتاب ومقابلته 78
5 ـ ضبط النصوص وتخريجها 87
6 ـ نقد النص وفحصه 94
7 ـ الدراسة 96
8 ـ الفهارس والكشافات 97
9 ـ حسن الإخراج والطباعة 99

ملاحق

1 ـ تعريف ببعض الرموز المستعملة في المخطوطات 101
2 ـ رموز المصنفات الحديثية 102
3 ـ بعض الرموز المستعملة في الكتابة 104
المصادر والمراجع 107

هذا الكتاب

...أودعنا فيه جملة من القواعد والأسس التي يترسمها الباحث في الدراسات الإسلامية ليكون عمله مستوفياً شروط البحث والتأليف، ونافعاً مفيداً، وليكون التحقيق وإخراج كتب التراث بالغاً الغاية المرجوة والهدف المنشود.

وقد رتبناه ترتيباً متساوقاً من الفكرة إلى العمل ومن بدء الخطة إلى تمام الإنجاز، مع تمهيد بين يدي ذلك قاصدين الأخذ بيد الباحثين، وخاصة الشباب الذين صحت منهم العزائم للقيام بأعمال علمية فيها الإحكام والدقة والتجديد.

فصواب المنهج ودقته أساس لنجاح العمل وكماله...

المؤلف